مصنفات الشيخ المفيد

(المتوفى ٤١٣ هـ)

٤٦





المسائل السروية

المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد



المسائل السروية

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي
(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

الكتاب :	المسائل السروية
المؤلف :	الشيخ المفيد (ره)
تحقيق :	صائب عبد الحميد
الطبعة :	الأولى
التاريخ :	١٤١٣ هـ ق
الناشر :	المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد
المطبعة :	مهـر
صفّ الحروف :	مؤسسة الامام المجتبى (ع)
الكمية :	٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تسميـة الكتاب:

لعـلّ من أهم ما يواجه المحقق وهو يَمْخُرُ بُحور التحقيق في كتابٍ ما هو تسمية الكتاب، وما يطرأ عليها من اختلاف: بعضُه من جرّاء التصحيف والتحريف.

وبعضُـه من تصرّف النسّاخ تفصيلاً أو إيجازاً، فربّما أضاف أحدهم إليه كلمةً او كلمات، وربّما حَذف، كما يراه أكثر تعبيراً عن المُحتوىٰ، أو كما يستسيغه ذوقه الأدبي أو الفنّي أحياناً.

وبعضُه ناتج عن كون التسمية إنّما جاءت أصلاً من اجتهاد المتأخّرين بعد أن فُقدت الورقة الأُولىٰ من الكتاب والتي تحمل اسمه، أو تآكلت.

وأمـام هذا المعـترك علىٰ المحقّق أن ينتخب التسمية الصحيحـة، مؤيِّداً اختياره بالأَدلّـة والقـرائن، والتي مهما تعدّدت فسيبقىٰ البحث في أقدم النُسَخ وأصحّها هو أوّلها وأجدرها بالاعتناء.

ولو اضطُرّ إلىٰ اللجوء إلى الذوق الأدبي والفنّي فعليه أن يجتهد في معرفة ذوق المؤلّف واختياره، ثمّ ينتخب من العنـاوين ما يناسبه، فالكتاب إنّما هو لمؤلّفه، وليس هو من صنع المُحقّق.

ومن هنا يكون للمُحقّق إبحاران متزامنان في آن: إبحار مع الكتاب، يغوص في أعماقه، ويكشف خفاياه، وإبحار مع المؤلّف نفسه، يصحبه صحبةً حقيقيّةً، فلا يفارقه ولا يجفوه، ولا يصدّ عنه. فإنّه بقدر ما يكون المؤلّف مخفيّاً علينا ستكون أيدينا مع كتابه جذّاء، وحصيلة جهودنا خِداج. حتّىٰ إذا بلغت رحلتنا معه غايتها وجدناها رحلة ليست مُمتعة، ووجد شاهدوها من قرّاء ونقّاد آثار الجفاء شاخصة سافرةً لا يسترها نقاب.

وهذه لَعمري واحدة من أدقّ خصال التحقيق، ومع هذا فهي من أقلّها حظّاً وأضيعها نصيباً!

ولم ينجُ كتابنا هذا من مشكلة الاختلاف في التسمية، فقد ذكروا له أسماء شتّىٰ، ونسبوها نِسَباً مختلفةً أيضاً، أحصيناها كما يلي:

١ ـ الاختلاف في التسمية:

عُرّف هذا الكتاب بعناوين خمسة، هي:

اوّلاً: أجوبة المسائل السرويّة:

ورد هذا العنوان في صدر النسخة الخطّية التي رمزنا لها بالرمز «أ» وسيأتي التعريف بها.

وهكذا عرّفه أيضاً العلاّمة الحرّ العاملي (١١٠٤ هـ) في موسوعته الكبيرة المسمّاة (إثبات الهداة)[١].

ثانياً: الأسئلة السَرَويّة:

هكذا عرّفه الشيخ الطهراني في معجمه الكبير (الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة) في باب الألف[٢]. وذكره في مواضع أُخرىٰ بأسماء أُخرىٰ ستأتي.

---

(١) إثبات الهُداة ١: ٥٨، ٣: ٩٩.

(٢) الذريعة ٢: ٨٣ ت/ ٣٣٠.

ثالثاً: جَوابات المسائل السَرَويّة:

هكذا ذكره الشيخ الطهراني في (الذريعة) في باب الجيم[١].

رابعاً: رسالة في أَجْوِبة المسائل السَرَويّة:

هكذا جاء في النسخة المطبوعة في النجف الأشرف.

خامساً: المسائل السَرَويّة: عرّفه بهذا الاسم ابن شهر آشوب في (معالم العلماء)[٢]، والشيخ الطهراني في باب الميم من (الذريعة)[٣]، وجاء أيضاً في صدر النسخة الخطّية التي رمزنا لها بالرمز «جـ» وسيأتي بيانها.

وبين هذه الأسماء الخمسة يوجد قاسِمٌ مشترك، وهو (المسائل السَرَويّة).

ولا شكّ انّ هذه التسمية إنّما جاءت من النسبة إلىٰ السائل بنحو من النِسَب، كما سيأتي بيانه في الفقرة اللاحقة بإذن الله تعالىٰ.

والذي ظهر لي من التتبُع أنّ العَلَم الذي كان يتولّىٰ الإجابة عن المسائل هو الذي ينسبها إلىٰ السائل، ويكتفي بهذه النسبة عن ذكر عنوان آخر للكتاب.

وصريحة في هذا كلمة الشريف المرتضىٰ في ختام جوابه عن المسائل الواردة إليه من الشيخ إبراهيم بن الحسن الأباني، الساكن بطرابلس[٤]، إذ قال: «نجزت المسائل الطرابلسِيّات»[٥].

ومثله ما جاء عن شيخ الطائفة في تسمية هذا الصنف من الكتب، فعدّ لنفسه في احصاء كتبه: كتاب (المسائل الحائريّة)[٦]، وهذا الكتاب إنّما تضمّن أجوبته قُدّس سرّه عن المسائل التي وردت إليه من أبي الفرج ابن الرملي نزيل

---

(١) الذريعة ٥: ٢٢٢ ت/ ١٠٦٠.

(٢) معالم العلماء: ١١٣، ١١٥.

(٣) الذريعة ٢٠: ٣٥١ ت/ ٣٣٧٠.

(٤) أُنظر: طبقات أعلام الشيعة (النابس في القرن الخامس): ١.

(٥) رسائل الشريف المرتضىٰ ـ الطرابلسيات الثالثة ـ ١: ٤٤٣.

(٦) الفهرست للطوسي: ١٦١.

الحائر[١]، فنسبتها إليه ظاهرة.

وهكذا صنع ـ الشيخ الطوسي ـ في تسمية كتب الشيخ المُفيد حيث ترجم له في (الفهرست) فقال: له كتب ـ منها ـ: (المسائل الصاغانِيّة) و(المسائل الجرْجانيّة) و(المسائل المازندرانية)[٢].

وهكذا عرّفها أيضاً العلاّمة ابن شهرآشوب في (معالم العلماء) وعدّ منها: (المسائل السروية)[٣].

و(المسائل المازندرانية) هي المسائل التي وردت إليه من مدينة مازندران كما أشار إليها هو في كتابه هذا[٤].

وأمّا (المسائل الصاغانيّة) فقد صرّح بنسبتها إلىٰ مدينة صاغان الشيخ الطهراني في (الذريعة)[٥]، وهكذا قل مع نظائرها.

وأمّا كلمة (أجوبة) أو (جواب) أو (جوابات) فهي من وضع المتأخّرين تمييزاً للكتاب المتضمّن للمسائل وأجوبتها.

والذي رأيناه بعد هذا هو المحافظة علىٰ القالب الأصيل تمشّياً مع ذوق المؤلف ومعاصريه رضوان الله عليهم، وما كان متداولاً عندهم معروفاً لديهم، ليبقىٰ هذا الكتاب معروفاً بعنوان: (المسائل السَرَويّة).

٢ ـ الاختلاف في النسبة:

مِن أين جاءت تسمِيَتُها بـ (السَرَويّة)؟

---

(١) الرسائل العشر لشيخ الطائفة: ٢٨٦، ٢٩١، وفيه: (الحائرة) بدلاً من الحائر، وفي نسخة بدل: (الحيرة).

(٢) الفهرست: ١٥٨.

(٣) معالم العلماء: ١١٣ ـ ١١٥.

(٤) في أثناء جوابه عن المسألة الثامنة.

(٥) الذريعة ٥: ٢٢٥ ت/١٠٧١ وصاغان: قرية بمرو. معجم البلدان ٣: ٣٨٩.

مِن ملاحظة النسخ المتعدّدة لهذا الكتاب، والمصادر التي عرّفت به، وقفنا علىٰ ثلاثة آراء في أصل هذه النسبة:

الأول:

ما تصدّر النسخة المطبوعة، ونصّه: رسالة في أجوبة المسائل السَرَويّة التي وردت مِن سيّد فاضل في سارويه.

وعلىٰ هذا فقد جاءت هذه التسمية نسبةً إلىٰ مدينة ساروبه التي يقطنها السائل.

ولم أجـد في معاجم البلدان مدينة بهذا الاسم، ولم أجد ما يشهد له في النسخ الخطّية، ولا في معاجم الكتب والمؤلّفين.

الثاني:

أنّها نسبة إلىٰ (سارية) وهو اسم الرجل الذي بعث بهذه الاسئلة إلىٰ الشيخ المفيد، حيث جاء في أوّل النسخة التي رمزنا لها بالرمز «جـ» ما نصّه: المسائل السَرَويّة الواردة من الشريف السيّد الفاضل سارية.

ولم يُعرف سارية هذا مَن هو.

والصحيح أنّ هذه الكلمة قد جاءت مصحّفة عمّا في النسخ الأُخرىٰ، كما يأتي في الرأي الثالث.

الثالث:

أنّ هذه التسمية جاءت نسبةً إلىٰ مدينة (سارية) التي ينتسب إليها الشيخ الفاضل باعث هذه المسائل. فجاء في صدر النسخة التي رمزنا لها «أ» ما نصّه: اجوبة المسائل السَرَويّة الواردة من الشريف الفاضل بسارية.

وجاء في (الذريعة): الأسئلة السَرَويّة ـ جوابات المسائل السَرَويّة ـ الواردة من السيّد الفاضل الشريف بسارية إلىٰ الشيخ المفيد[1].

---

(١) الذريعة ٢: ٨٣ ت/ ٣٣٠، ٥: ٢٢٢/ ١٠٦٠.

هذا، مع أنّ النسخة المعتمدة في (الذريعة) هي غير نسختنا المذكورة بدليل الاختلاف الوارد في أواخرهما، حيث ذكر الشيخ الطهراني أنّ آخر النسخة التي رآها قول المؤلِّف: «قد أمليتُ في هذا المعنىٰ كتاباً سمّيته (الموضّح في الوعد والوعيد)...».

والـذي جاء في نسختنا المذكورة قوله: «وقد أمليت في هذا المعنىٰ كتاباً سمّيته (الوعد والوعيد)...».

من هنا تبيّن لنا أن اسم مدينة (سارية) قد تكرّر في أكثر من نسخة، وهو الموافق للمألوف من تسمِيَتهِمَ جواباتهم بالنسبة إلىٰ اسم المدينة التي تردُهم منها الأسئلة كما تقدّم في الفقرة السابقة ـ في ذكر الاختلاف بالتسمية ـ.

أمّـا مدينـة (سـارية) فهي من المـدن المعروفة، ولها ذكر كثير في معاجم البلدان، وقد خرج منها أعلام مشهورون في مختلف أبواب العلوم الإسلاميّة، وممّا قيل في تعريفها:

١ ـ قال الإدريسيّ: مِن مدن طبرستـان ـ وهـو الاسم الاقـدم لمقـاطعة مازنـدران ـ: آمُـل، وناتُل[١]، وكلار، وميلة، ومامطير، وسارية...[٢] وقال: سارية مدينة متحضّرة صغيرة[٣].

٢ ـ قال ابن خردازَبة: الجَرْبيُّ بلاد الشمال ربع المملكة، وفيه طبرستان، والرويان، وآمُل، وسارية، وشالوس... ومَلِكُهُم يُسمّىٰ جيل جيلان خُراسان، قال محمّد بن عبد الملك:

قَدْ خُضِبَ الفيلُ كعادتِهِ	لجيل جِيلانِ خُراسانِ
والفيلُ لا تُخْضَبُ أعضاؤهُ	إلّا لذي شأنٍ من الشانِ[٤]

---

(١) كذا، والصواب: بابُل.

(٢) نزهة المشتاق ٢: ٦٧٨.

(٣) نزهة المشتاق ٢: ٦٨٦.

(٤) المسالك والممالك: ١٠٥.

٣ ـ قال صفيّ الدين البغدادي: (سارية) مدينة بطبرستان، بينها وبين البحر ثلاثة فراسخ[١].

٤ ـ قال أبو الفرج الكاتب البغدادي: طبرستان، وهي أقصىٰ نحو الشمال ومدنها: آمل وسارية[٢].

٥ ـ قال المقدسي البشاري: أمّا طبرستان فمن مدنها: سَالُوس، ميلة، مامَطير، تُرنَجى، سارية...[٣].

٦ ـ قال ياقوت الحمويّ: (سارية) بعد الألف راء، ثمّ ياء مثنّاة من تحت مفتوحة، بلفظ السارية: وهي الاسطوانة، وهي مدينة بطبرستان... ثمّ قال: قال البلاذُريّ: وبها منزل العامل في أيّام الطاهريّة، وكان العامل قبل ذلك في آمُل، وجَعَلَها أيضاً الحسن بن زيد ومحمّد بن زيد العَلَويّان دار مقامهما، وبين سارية والبحر ثلاثة فراسخ، وبين سارية وآمُل ثمانية عشر فرسخاً[٤].

ولا يبعد كون (سارية) هذه هي المدينة المعروفة اليوم باسم (ساري)، وهي من أكبر وأهم وأجمل مدن شمال إيران، وكذا قال ياقوت أيضاً في ترجمة (ساري)، قال: هي سارية المذكورة قبل[٥].

هذه هي مدينة (سارية) في معاجم البلدان، وأمّا في التاريخ فلها ذكر كثير قبل الإسلام وبعده[٦].

---

(١) مراصد الاطّلاع ٢: ٦٨٢.

(٢) الخراج وصنعة الكتابة: ٦٤.

(٣) أحسن التقاسيم: ٢٧٢.

(٤) معجم البلدان ٣: ١٧٠.

(٥) معجم البلدان ٣: ١٧١.

(٦) أُنظر: الكامل في التاريخ ٦: ٤٩٦، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٠٣ و٧: ١٣٢، ١٦٣، ٢٦٨، ٣٣٥، ٣٣٤ و٨: ١٣٢، ١٨٩، ١٩٠، ٣٨٩، ٥٤٢ و٩: ٤٩٧، و١١: ٢٦١.

النسبة إليها:

قال ياقوت النسبة إليها: ساريّ.

وقال: قال محمد بن طاهر المقدسيّ: يُنسَب إلى سارية من طبرستان: سَرَويّ، ومنهم: أبو الحسين محمد بن صالح بن عبدالله السَرَويّ[١].

واضطرب السمعاني في هذه النسبة، حيث قال في ترجمة (الساريّ): هذه النسبة إلىٰ سارية، وهي بلدة من بلاد مازَندران، أقمتُ بها عشرة أيّام، وكنت أظنّ أنّ النسبة إليها (السَرَويّ)، حتّىٰ رأيت في كتاب (الإكمال) لابن ماكولا: الساريُّ جماعة من طبرستان[٢].

ثمّ قال في ترجمة (السَرَويّ): هذه النسبة قد ذكرتها في ترجمة (الساريّ)، وقلتُ بأنَّ النسبة الصحيحة إلىٰ سارية مازَندران: (السَرَويّ)[٣].

ولكنّه عاد فأكّد هذه النسبة في ترجمة (السَرْويّ) بسكون الراء، فقال: قيل: إن هذه النسبة إلىٰ سارية مازَندران، والصحيح أنّ النسبة إليها بتحريك الراء ـ سَرَويّ ـ وهذه النسبة بتسكينها إلىٰ (سَرُو)، وهي مدينة ببلاد أردبيل[٤].

ومن متابعة كتب الرجال ظهر لنا أنّ هذه النسبة (سَرَوي) بفتح الراء هي المعتمدة عندهم، كما هو ظاهر في تراجم الأعلام المنسوبين إلىٰ (سارية)، ومنهم:

١ ـ إبراهيم بن محمّد بن موسىٰ السَرَوي، شيخ الشافعيّة (٣٦٠ ـ ٤٥٨ هـ)[٥].

٢ ـ محمّد بن صالح السَرَويّ، أبو الحسين، المحدّث، روىٰ عن بُندار وأبي

(١) معجم البلدان ٣: ١٧٠ ـ ١٧١.
(٢) الأنساب ٣: ١٩٧.
(٣) الأنساب ٣: ٢٤٩.
(٤) الأنساب ٣: ٢٥٠.
(٥) سير أعلام النبلاء ١٨: ١٤٧.

كُرَيب وطبقتهما[١].

٣ ـ علي بن إسماعيل بن علي الفقاعي السَرَويّ، المولود سنة ٤٧٥ هـ[٢].

٤ ـ محمّد بن عليّ بن شهرآشوب السَرَويّ المازندراني، من كبار علماء الإمامية (٤٨٨ ـ ٥٨٨ هـ)[٣]. وغيرهم كثير.

والصحيح أن هذه النسبة على غير القياس، كما قيل في البادية: البدويّ، وفي العالية: العَلَويّ.

نتيجة البحث:

أمكننا ممّا تقدّم أن نقطع بأنّ الاسم الصحيح لهذا الكتاب هو: (المسائل السَرَويّة)، وأنّ هذه التسمية جاءت نسبةً إلىٰ مدينة (سارية) من مدن مازندران، التي ينتسب إليها السائل.

هذا الكتاب:

ليس مُثيراً قولُنا إنّه كتاب نفيس، فلم يترك أوحد زمانه الذي فجّ بحور العلوم إلّا النفيس.

وفي هذا الكتاب يكشف العَلَم الفذّ الهُمام الشيخ المفيد كثيراً ممّا يلبِسُ علىٰ أذهان المتعلّمين وحتّى الخواصّ ناهيك عن سواد الناس.

فقد أجاب فيه عن اسئلةٍ وردت في أبواب شتّىٰ شملت علوم القرآن، والفقه، والحديث، والعقائد، والكلام، فحمّل أجوبته لباب العلوم، وتعامل معها بصدرٍ رحيب وهمّة عالية، ففصّل حيث لزم التفصيل، وأوجز حيثما يُكتفىٰ بالإيجاز، وأحال الىٰ كتب أُخرىٰ من تآليفه قد فصّل فيها الكلام فيما أوجزه هنا،

---

(١) معجم البلدان ٣: ١٧١، وفيه روىٰ عنه، والصحيح ما اثبتناه.

(٢) الأنساب ٣: ٢٥٠.

(٣) طبقات أعلام الشيعة ـ الثقات والعيون في سادس القرون ـ: ٢٧٣.

فشقّت إجاباتها طريقها حتّىٰ استوت في قمّة ما قيل وما يقال في أبوابها.

ومضىٰ رائد فنون الكلام هنا على منهجه في سائر كتبه يطرح بعد كلّ جواب ما يتعلّق به من أوجه الاستفهام المحتملة، مبرزاً لها بعنوان (فصل)، فيذكر في بعضها حواراً مباشراً جرىٰ بينه وبين مناظر له، وأحياناً يفترض وجود المحاور، ويضع أحياناً أُخرىٰ أسئلةً من شأنها أن تأتي علىٰ جوانب الموضوع ثمّ يجيب علىٰ كلّ ذلك بعبارة مركّزة وجيزة جامعة.

كما برزت هنا أيضاً منهجيّته القويمة في البحث والاستنباط، متمسّكاً بالصحيح الثابت رادّاً كلّ ما سواه وإن صدر عن أجلّاء عظام كالشيخ الصدوق وابن الجُنيد، غير مبالٍ بكثرة الروايات ما لم تثبت صحّة أسانيدها، فيعتمد الرواية الواحدة الصحيحة الإسناد تاركاً الركام الممتدّ من الروايات الضعيفة أو الموضوعة، فهو الغوّاص الماهر الذي ينتقي الدُرّة الصافية غير مكترث بما تعجُّ به البحار وما يطفو عليها.

كلّ هذه الخصائص تبرز جليّةً في هذا الكتاب الذي تضمّن الإجابة عن إحدىٰ عشرة مسألة، كانت كما يلي:

المسألة الأُولىٰ: في المُتعة والرجعة[1].

المسألة الثانية: في الأشباح والذرّ والأرواح[2].

المسألة الثالثة: في ماهيّة الروح[3].

المسألة الرابعة: في ماهيّة الإنسان[4].

المسألة الخامسة: في عذاب القبر[5].

---

(١) نقلها العلّامة المجلسي في بحار الأنوار ٥٣: ١٣٦ ـ ١٣٨.

(٢) هي في بحار الأنوار ٥: ٢٦١ ـ ٢٦٧.

(٣) في بحار الأنوار ٦١: ٨٧ ـ ٨٨.

(٤) في بحار الأنوار ٦١: ٨٨ ـ ٨٩.

(٥) في بحار الأنوار ٦: ٢٧٢.

المسألة السادسة: في حياة الشُهداء[١].

المسألة السابعة: حكم من قال بالجبر وجوّز الرؤية.

المسألة الثامنة: الاختلاف في ظواهر الروايات.

المسألة التاسعة: في صيانة القرآن من التحريف[٢].

المسألة العاشرة: في تزويج أمّ كلثوم بنت أمير المؤمنين وبنات الرسول[٣].

المسألة الحادية عشرة: في أصحاب الكبائر.

وقد زادنا هذا الكتاب فائدة أُخرىٰ إذ عرّف الشيخ المفيد قدّس سرّه في أثنائه بعدد من كتبٍ له صنّفها في المسائل موضع البحث، وهذه الكتب هي:

١ ـ التمهيد[٤]: وذكر أنه فصّل فيه الكلام في بحث الاختلافات الواردة في ظواهر بعض الروايات المنسوبة إلىٰ المعصومين عليهم السلام، وبيّن فيه سبل معرفة الحقّ من ذلك، وطريق التعامل مع هذه الروايات. وهو بحث عميق عظيم الفائدة.

٢ ـ المسائل الفارسيّة.

٣ ـ المسائل المازَندرانيّة.

٤ ـ المسائل النَيسابوريّة.

٥ ـ المسائل الموصليّة[٥]: وأجاب في هذه الكتب الأربعة عن مسائل تتعلّق بالاختلافات الظاهرة بين بعض الروايات أيضاً.

٦ ـ مَصابيح النور في علامات أوائل الشهور[٦]: ذكر أنّه قد ضمّنه الردود

---

(١) في بحار الأنوار ٦: ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٢) في بحار الأنوار ٩٢: ٧٤ ـ ٧٥.

(٣) في بحار الأنوار ٤٢: ١٠٧.

(٤) ذكره في أثناء جوابه عن المسألة الثامنة.

(٥) الكتب الأربعة (٢ ـ ٥) ذكرها في أثناء جوابه عن المسألة الثامنة أيضاً.

(٦) ذكره في أثناء جوابه عن المسألة الثامنة أيضاً.

علىٰ الشيخ ابن الجنيد وطـريقتـه في استخـدام القياس والتعامل مع الروايات المتناقضة في الظاهر.

٧ ـ المُـوَضّح في الوعد والوعيد[1]: تضمّن تفصيل الكلام في استحقاق الثـواب والعقـاب وحكم مرتكبي الـذنوب من أهل التوحيد، والردّ علىٰ اقوال المعتزلة ونقض قولهم بالحبط.

نُسَـخ الكتـاب:

تيسَّر لنا أربع نُسَخ مخطُوطة لهذا الكتاب، أضفنا إليها النسخة المطبوعة في النجـف الأشـرف لتكون خامسةً.

ومع هذا العدد من النسخ كنّا نواجه مشكلتين:

الأُولىٰ: أنّها جميعاً متأخّرة كثيراً عن عصر المؤلّف، باستثناء واحدة منها ذكر فيها أنّها كتُبت علىٰ نسخة مؤرّخة في سنة ٦٧٦ هـ. أي بعد وفاة المؤلّف بـ ٢٦٣ سنةً

والثانية: كثرة السقوطات والأخطاء والتصحيفات التي لم تنجُ منها النسخة المطبوعة أيضاً، بل هي في غير موضع أشدّ ضعفاً، ومن أمثلة هذه المواضع ما وجدناه في كلمة (الحياة) التي تُكتب في المخطوطات (الحيوة) بالواو، فإذا رقّ الواو قليلاً في المخطوطة وجدت الكلمة قد أصحبت في المطبوعة (الحيرة)!.

وكانت هذه النُسخ كما يلـي:

١ ـ النسخة المودعة في مكتبة السيد المرعشي النجفي، ضمن المجموعة (٢٥٥)، برقم (١٧٧ ب ـ ١٩٠ ب).

وافق الفراغ منها ضاحي نهار يوم السبت، خمس وعشرين من شهر ربيع الأوّل سنة ١٠٥٦ هـ.

---

(١) ذكره في نهاية الكتاب، آخر جواب المسألة الحادية عشرة.

أوراقها ١٤ ورقة، ومسطرتها ٢٣ سطراً.

سقط من هذه النسخة المسألتان الثالثة والرابعة مع أجوبتهما، وبعض المسألة الثامنة.

أوّلها: (الحمد لله ربّ العالمين والعاقبة للمتّقين. . . وبعد فقد وصلني المدرج المنطوي علىٰ المسائل من جهة السيّد الشريف الفاضل أطال الله عمره. . .).

وآخرها: (وقد أمليت في هذا المعنى كتاباً سمّيته (الوعد والوعيد) إن وصل إلىٰ السيد الشريف الفاضل الخطير أدام الله رفعته أغناه عن غيره من الكتب في المعنى إن شاء الله تعالىٰ).

ورمزنا لها بالرمز «أ».

٢ - نسخة مكتبة السيد المرعشي النجفي المودعة ضمن المجموعة (٧٦١٥).

كتبت بخط جميل بتاريخ ١٢٨١ هـ نقلاً عن نسخة نفيسة مكتوبة في سنة ٦٧٦ هـ.

أوراقها ١٦ ورقة، مسطرتها ٢٣ سطراً.

وهي أوضح النسخ، غير أنّها لم تخل من السقط، حيث سقطت منها عدّة كلمات متفرّقة، تُرك محلّ بعضها بياض، وبعضها الآخر لم تُترك فيه إشارة إلىٰ محلّ السقط، كما سقط منها أيضاً: بعض جواب المسألة السادسة، والمسألة السابعة مع جوابها، والمسألة الثامنة مع بداية جوابها.

وأوّلها: «الحمد لله ربّ العالمين والعاقبة للمتّقين. . . وبعد فقد وصل المَدْرَج المنطوي على المسائل الواردة من السيّد الشريف الفاضل أطال الله في عزّ الدين والدنيا وأدام تأييده ونعمته».

وآخرها: «وقد أمليت في هذا المعنى كتاباً سمّيته (الموضح في الوعد والوعيد) إن وصل إلى السيد الشريف الفاضل الخطير أدام الله رفعته أغناه عن

غيره من الكتاب ـ كذا ـ في المعنىٰ إن شاء الله تعالىٰ».

ورمزنا لها بالرمز «ب».

٣ ـ نسخة مكتبة السيد المرعشي النجفي المودعة ضمن المجموعة (٣٦٩٤). مسطرتها ٢٤ سطراً.

كان الفراغ من كتابتها مع المجموعة يوم الخميس ١٧ ربيع الثاني، سنة ١٠٥٦ هـ، بيد عبد الحميد بن محمد مقيم خطيب عبد العظيمي.

كُتبت بخطّ رديء، لكنّها أتمّ النسخ وأكملها.

اوّلها: «الحمد لله ربّ العالمين والعاقبة للمتّقين... وبعد فقد وصل المَدْرَج المنطوي على المسائل الواردة من جهة السيّد الشريف الفاضل أطال الله عمره...».

وآخرها: «وقد أمليت في هذا المعنى كتاباً سميته (الموضح في الوعد والوعيد) إن وصل إلى السيّد الشريف الفاضل الخطير ادام الله ادام الله ـ كذا ـ رفعته أغناه عن غيره من الكتب في المعنى إن شاء الله».

ورمزنا لها بالرمز «جـ».

٤ ـ نسخة منقولة عن نسخة مكتبة آستان قدس رضوي.

كتبت بخط رديء، كثيرة الأخطاء، فيها توافق كبير مع النسخة «ب» وخصوصاً في مواضع سقط الكلمة والكلمتين، غير أنّها حوت جميع المسائل مع أجوبتها.

أوّلها: (الحمد لله ربّ العالمين والعاقبة للمتّقين... وبعد فقد وصل المَدْرَج المنطوي على المسائل الواردة من جهة السيد الشريف الفاضل أطال الله في عزّ الدين والدنيا مدّته).

وآخرها: (وقد أمليت في هذا المعنى كتاباً سمّيتهُ «الموضح في الوعد والوعيد» إن وصل إلى السيّد الشريف الفاضل الخطير ادام الله تعالى) انتهى إلى هنا مع نهاية الورقة الأخيرة فالظاهر أنّ تتمّتها في ورقة أُخرىٰ مفقودة أو لم تُصَوَّر

على النسخة .

رمزنا لها بالرمز «د» .

٥ ـ والنسخة المطبوعة في النجف الأشرف ،ثم طبع ضمن«عدّة رسائل للشيخ المفيد» أُوفسيت مكتبة المفيد في قم المشرّفة .

كلّ ما كان فيها من العمل هو نقل المخطوطة إلى أحرف الطباعة ، ولم تظهر عليها آثار جهد مبذول في تقويم النصوص أو تخريجها أو ضبطها .

فيها اخطاء طباعية وتصحيفات كثيرة .

وفيها شبه كبير مع النسخة «أ» غير أنّها أتمّ منها كثيراً وإن سقطت منها كلمات متفرّقة .

رمزنا لها بالرمز «م» .

نُسَخ أُخرىٰ :

لهذا الكتاب عدّة نسخ أُخرى لم نحصل عليها ، منها :

ما ذكره الشيخ الطهراني بقوله : توجد نسخة منها بخط الشيخ شرف الدين المازندراني ، كتابتها حدود سنة ١٠٥٥ هـ في مكتبة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء في النجف الأشرف .

وأُخرى في مكتبة راجه السيد محمد مهدي في نواحي فيض آباد[١] .

وفي فهرس مكتبة مسجد أعظم في قم المشرّفة وجدت نسخة برقم (ش٦١٤) ، أوراقها ١٣ ورقة ، تاريخها ١٢٦٠ هـ .

منهجنا في التحقيق :

منهجان في التحقيق يسودان الآن ، ولكلٍّ منهما أنصاره وأتباعه :

---

(١) الذريعة ٢ : ٨٣ .

الأوّل يرى أنّ التحقيق يقتصر على إخراج النصّ مُصحّحاً، سليماً من التصحيف والتحريف، وحسب، فلا مبرّر بعد هذا لأيّ جهد إضافيّ يبذله المحقّق في جوانب خارجة عن تقويم النصّ.

ويرىٰ الثاني ـ علىٰ خلاف الأوّل ـ أنّ تقويم النصّ ليس سوىٰ جزء واحد من العمل التحقيقيّ لابدّ أن ترافقه جهود مكثّفة في الجوانب التي تتّصل مباشرةً بنصّ الكتاب، من قبيل مقابلة نصوص الكتاب مع النصوص المماثلة في المصادر المعتمدة، وتخريج النصوص، وشرح مبهماتها، وضبط مفرداتها، ليأتي العمل متكاملاً متّحد الأجزاء.

والمنهج الأوّل إن كان يوفّر على المحقق جهداً وعناءً كبيرين، ويوفّر عليه من الوقت ما لا يدركه إلّا العاملون في التحقيق، فهو للأسف لا يخدم الكتاب كثيراً.

فالنصّ وإن صُحّح وضُبط إلّا أنّه قد لا يخلو من خطأ ما لم يقابل مع غيره من المصادر المعتمدة الموثوقة.

والقارئ ـ وإن سهلت عليه قراءَة المطبوع ـ غير أنّ تخريج النصوص وشرح المبهمات وترجمة المهمّ الغامض من الأعلام والمدن لها الدور الأهم في فهم النصّ وتقبّله، وخصوصاً إذا تنبّهنا إلى حقيقة أنّ ليس كلّ القرّاء علماء.

ولكنّ المنهج الثاني هو الآخر لا يخلو من آفة، وإن لم تكن فيه نفسه كمنهج، وإنّما جاءته من بعض من ركبه وهو لا يُحسن العَوم فيه.

فترى منهم من شأنه أن يُعبِّئَ في الهوامش كلّ ما امتدت إليه يده، فيُحمّلها كلاماً ثقيلاً مملاً بلا أدنى مبرّر، يشرح أيسر الألفاظ، ويسهب في تفصيل ما لا تجد ضرورةً لذكره أصلاً، ويطيل في ترجمة أشهر البلدان والأعلام، ناسياً أنّه سيترك ثقله هذا كلّه على صدر القارئ، متسبّباً في ضجره ونفرته من تتبّع الكتاب، وربّما حتّى من تصفّح أوراقه!

ومنهم من اتّخذ هذا المنهج طريقاً لإفراغ آرائه الشخصيّة لا غير، فهو يعلّق على الأحاديث والأخبار فيُبطل منها ما يخالف هواه وإن كان صحيحاً ثابتاً متّفقاً

عليه، ويُصحّح المنكر الباطل إن وافق هواه! وهذا منحىً خطير لا تخفى خطورته.

ومنهم من ذهب إلى أبعد من هذا، فأخذ يتصرّف في النصوص، فيُضيف إليها من تأويله ما يغيّر في مفادها، أو ربّما حذف منها ما لا يروق له نشره!

ولو أحْسَنّا الظنّ وقلنا إنّه اعتمد نسخةً ناقصة، فإنّه يبقى عليه ما لا يُغفر له إهماله، وهو أن يشير إلى مواضع النقص في نسخته.

هذا، بينما تجد صنفاً آخر قد ذهب على العكس من سابقيه، فهو يجاري المصنّف في كلّ آرائه، يخرّج نصوصه ويسند أقواله وهو يظنّ أنّه بهذا إنّما يُبرز قوّة الكاتب والكتاب، معتقداً أنّ وظيفته تكمن في هذه الخصلة!

وبين يديّ نماذج كثيرة من كلّ ما ذكرته إلّا أنّ ذكرها لا يخلو من تجريح بأصحابها، وليس التجريح غايتنا، وإنّما تصويب المسار ما أمكن ذلك.

ونحن إذ اعتمدنا المنهج الثاني في التحقيق فقد التزمنا أُصوله، ولم نتعدّ حدوده، ولم نُصرع لنزعة الانحياز إلى الكاتب والكتاب أو عليهما، بل مارسنا عملاً تحقيقيّاً علميّاً بحتاً، راجين من ورائه ما عند الله تعالى، فكان عملنا في هذا الكتاب وفق الفقرات التالية:

١ ـ مقابلة النسخ الخمس مع بعضها، واعتماد اللفظ الأصوب والأنسب من بينها، مع الإشارة إلى مواضع الاختلاف المهمة أو ذات الوجه المحتمل وإن بعُد، تاركاً ما سوى ذلك من تصحيفات ظاهرة وأخطاء لغويّة وإملائية.

٢ ـ مقابلة النصوص التي اعتمدها المؤلّف مع مصادرها، وتثبيت الاختلافات في الهامش.

٣ ـ شرح موجز للمفردات المبهمة.

٤ ـ ترجمة موجزة وافية للأعلام والمدن الواردة في المتن، تاركاً المشهور منها.

٥ ـ تخريج الآيات القرآنية وضبطها، وتمييزها بقوسين مزهّرين.

٦ ـ تخريج الأحاديث الشريفة من مصادرها، وخصوصاً المصادر المتقدّمة على عصر المؤلّف، كما ذكرنا بعض المصادر المتأخّرة عنه كشواهد في مواضع

الحاجة. وميّزنا الأحاديث الشريفة بالقوسين الصغيرين « ».

٧ - تابعنا الأحاديث التي اعتمدها المؤلّف بذكر درجة كل حديث معتمدين أوثق المصادر في هذا الباب، وإذا ما اعتمد المؤلّف حديثاً في إسناده ضعف مع وجود حديث حسن أو صحيح في موضوعه يصح الاعتماد عليه أشرنا إليه إشارة كافية.

٨ - تخريج الأخبار، والأحداث والوقائع من أهم المصادر المعتمدة.

٩ - عدم الاقتصار على مصادر الشيعة الإماميّة في التخريج، بل اعتمدنا أيضاً أهم المصادر المعتبرة في السنن والتفسير والسير والكلام عند أهل السنّة إتماماً للفائدة، وتثبيتاً للمعنى وتأليفاً بين قلوب المسلمين.

١٠ - ضبط المفردات ضبطاً شاملاً، ناظرين إلىٰ أهميّة تقويم اللسان على اللفظ العربي القويم، مع ما يُضفيه ضبط المفردات من جماليّة إلى الكتاب.

١١ - كشفاً لبعض الإبهام أمام القارئ في هذا الكتاب وضعنا عنواناً لكلّ مسألةٍ ولكلّ فصل من فصول الجواب، وميّزناه بالمعقوفتين [ ].

١٢ - ألحقنا الكتاب فهرسين: أحدهما يشمل مواضيع الكتاب وفصوله، وتضمّن الآخر أسماء المصادر التي اعتمدناها في المقدّمة وفي التحقيق.

والله ولي التوفيق.

صائب عبد الحميد

١٥ ذي القعدة ١٤١٢

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

المسألة الأولى: ما قول الشيخ المفيد أطال الله
بقاءه وأدام تأييده وعلاه وحرس مهجته
وأقر عيون الشيعة بنضارة أيامه فيما
يروي عن مولانا جعفر بن محمد الصادق
عليه السلام في الرجعة وما معنى قوله: ليس
منا من لم يتمتع بمتعتنا ويؤمن برجعتنا، أليس
منا، ويحشر في الدنيا المؤمنون أو لغيرهم
من الظلمة للجبارين قبل يوم القيامة
الجواب: وبالله التوفيق أن المتعة التي
صلى الله عليه وآله أباحها الأمة في حياته
ونزل القرآن أيضاً بها فيها كذلك

الصفحة الأُولى من النسخة «أ».

وانطرد هم ان الحسنات يذهبن السيئات هذا
مع قوله سبحانه ان الله لا يغفر ان يشرك به و
يغفر ما دون ذلك لمن يشاء فاخبر انه لا يغفر
الشرك مع عدم التوبة منه وانه يغفر ما سواه
بغير التوبة ولولا ذلك لم يكن لتفرقة بين الشرك
وما دونه في حكم الغفران معنى معقول وقال
تبارك وتعالى ربكم اعلم بكم ان يشأ يرحمكم
او ان يشأ يعذبكم وهذا القول لا يجوز
ان يكون متوجها الى المومنين الذين لا تبعة
بينهم وبين الله تعالى ولا متوجها الى الكفار
الذين قد قطع الله على خلودهم في النار
فلم يبق الا انه توجه الى مستحقي العقاب من
اهل المعرفة والتوحيد وفيما ذكرناه ادلة
شرعية يطول شرحها والذي اثبتناه ههنا
مقنع لمن تامله ان شاء الله تمت المسائل بحمد الله
ومنه ووافق منه ضحى نهار يوم السبت
خمس وعشرين من شهر ربيع الاول
سنة ١٠٥٦

السروية

الفراغ

وقد تاملت [illegible]
مبحث الوعد والوعيد [illegible]
الى [illegible]
ادام الله [illegible]
[illegible]

الصفحة الأخيرة من النسخة «أ».

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى أهل بيته الطاهرين
وبعد فقد وصل المدرج المنطوي على المسائل الواردة من جهة السيد الشريف الفاضل أطال
الله في عز الدين والدنيا وأدام تأييده ونعمته ووقفت على جميعها ووفاق المدرج من إثبات
أجوبتها فأمليت ذلك في كتاب مفرد يأتي على المعنى إن شاء الله تعالى المسألة الأولى ما قول الشيخ
المفيد أطال الله بقاءه وأدام تأييده وعلاه وحرس معالم الدين بحياطة مجده وأقر عيون الشيعة
بنضارة أيامه فيما يروى عن مولانا جعفر بن محمد عليهما السلام في الرجعة وما معنى قوله ليس منا
من لم يقل بمتعتنا ويؤمن برجعتنا أهي حشر في الدنيا مخصوص للمؤمن أو لغيره من الظلمة الجبارين
قبل يوم القيامة الجواب وبالله التوفيق أن المتعة التي ذكرها الصادق عليه السلام هي النكاح المؤجل
الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله أباحها لأمته في حياته ونزل القرآن بإباحتها أيضا فتأكد ذلك بإجماع
الكتاب والسنة حيث يقول الله عز وجل وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير
مسافحين فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة فلم تزل على الإباحة بين المسلمين لا
يتنازعون فيها حتى رأى عمر بن الخطاب النهي عنها فحظرها وشدد في حظرها وتواعد على فعلها
فاتبعه الجمهور على ذلك وخالفهم جماعة من الصحابة والتابعين فأقاموا على تحليلها إلى أن مضوا لسبيلهم

وخفي

الصفحة الأولى من النسخة «ب».

ان يكون متوجها الى المؤمنين الذين لا يسعه بين نعيم الله تع ولا متوجها الى الكافرين
الذين قد قطع الله على خلودهم في النار فلم يبق الا انه توجه الى مستحقي العقاب من اهل
المعرفة والتوحيد وفيما ذكرناه ادلة يطول شرحها والذي اثبتناه ههنا مقنع لمن تأمل
ان شاء الله وقد املت في هذا المعنى كتابا سميته الموضح في الوعد
والوعيد ان وصل الى السيد الشريف الفاضل
الخطير دام الله تع رفعته اغناه
عن غيره من الكتب في المعنى
ان شاء الله
تم

الصفحة الأخيرة من النسخة «ب».

[illegible] فيها ما يقع فيها من الطلاق ويتعين لها [illegible] وقوله لا بالقلب وعند العامة الطلاق في [illegible]

[illegible] وبالشك [illegible] وعند الفقهاء [illegible] مسألة أخرى في رجل قال لامرأته أنت طالق

في آخر يوم من أول الشهر فطلاق عند يوم الخميس عشرين الشهر وهو أول يوم من [illegible] والله [illegible] هذا الجواب

[illegible] على مذهب لا اتفاق [illegible] الإيمان مسألة في رجل قال لامرأته وهي حبلى إن ولدت غلاما فأنت

طالق واحدة وإن ولدت جارية فأنت طالق اثنتين فقيل ولدت غلاما ثم جارية الجواب تطلق

واحدة لأنها طلقت عند الولادة حين ولدت الغلام [illegible] ولدت الجارية انقضت عدتها

بنفس الولادة ولم يقع بها طلاق [illegible] وهذا كالذي تقدم [illegible] من مذهب العامة مسألة فإن قال

[illegible] ولدت الجارية قبل الغلام ما يكون الحكم الجواب [illegible] تكون قد طلقت [illegible] فإنها

حين ولدت الجارية طلقت باثنتين فإذا ولدت الغلام [illegible] إن الطلاق [illegible] بها فبانت بذلك

بالثلاث وهذا كالذي سلف من مذهب العامة مسألة فإن قال لها إن كان ما في بطنك

غلاما فأنت طالق واحدة وإن كانت جارية فأنت طالق اثنتين ما يكون الحكم في ذلك الجواب

تطلق ثلاث تطليقات لأنهما [illegible] جميعا [illegible] وهذا كالمقدم ذكره أيضا

مسألة فإن قال لها إن كان ما في بطنك غلاما فأنت طالق واحدة وإن كانت في جارية فأنت

طالق اثنتين فولدتهما جميعا ما يكون الحكم في ذلك الجواب لا تطلق بأنهما [illegible] لأنه

لم يحصل له في شرط [illegible] الطلاق [illegible] بل حصل غيره وهذا أيضا على مذهب العامة كما قدمناه مسألة

في الإقرار إذا قال له على كذا درهم ولم يبين [illegible] الذي يقتضيه اللسان

فإن قال كذا درهما فعشرين درهما فإن قال كذا كذا درهم فأحد عشر درهما وإن قال كذا كذا درهما

فأحد عشر درهما فإن قال كذا كذا درهم فمائة درهم [illegible] فإن قال كذا كذا درهما فأحد عشرين

درهما فإن قال كذا كذا درهم فمائة درهم وعشرين درهم فإن قال كذا وكذا كذا درهما فإنه واحد عشرين درهما

فإن قال كذا كذا وكذا درهما فأحد عشرين درهما وعشرين درهما بالنسبة الإمران يكون بتلته

مائة وعشرين درهما تم كتاب الموصلي بتوفيق الملك القدوس هو الفتاح

كتاب فيه المسائل السروية للشيخ المفيد أبي عبد الله بن النعمان قدس الله روحه

وفيه أيضا المسائل العكبرية للمفيد وفيه مسائل وجوابات للمرتضى قدس الله سره

بسم الله الرحمن الرحيم جواب المسائل السروية الواردة من الشريف الفاضل

الصفحة الأُولى من النسخة «جـ».

ولولا ذلك لم يكن لتفرقته بين الشرك وما دونه في حكم الغفران معنى معقول لانه تعالى تبارك وتعالى [illegible]
اعلم ان شيئا يرحمكم او ان شيئا يعذبكم هذا القول لا يجوز ان يكون متوجها الى المؤمنين الذين
تبعث بينهم وبين الله تعالى ولا متوجها الى الكافرين الذين قد قطع الله تعالى على خلودهم في النار فلم يبق
الا انه توجه الى مستحق العقاب من اهل المعرفة والتوحيد [illegible] يطول شرحها والذي
اثبتناه هاهنا مقنع لمن تامله انشاء الله وقد امليت في هذا المعنى كتابا اسميته الموضح في الوعد والوعيد
وصل الى السيد الشريف الفاضل [illegible] ادام الله [illegible] اثباته ممن [illegible] من الكتب في
الحق انشاء الله جواب مسائل اوردها [illegible] الكاتب ابي الليث [illegible] رضي الله تعرف بالمسائل
العكبرية املاء الشيخ المفيد ابي عبد الله محمد بن النعمان قدس الله روحه ونور ضريحه والحمد لله [illegible]
الطاهرين عليهم السلام بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي يؤيد بالتوفيق من تمم عنايته
[illegible] من ضل عن سبيله واتبع هواه وصلى الله على نبيه الذي استخلصه واجتباه واصطفاه
من كافة بريته وارتضاه وعلى اهل العدل [illegible] طاعته وتقواه وسلم كثيرا وبعد فقد طال
الله بقاء الحاجب في طاعته وادام توفيقه التي انفذها الى [illegible] مسائل الاجابة عنها عما يزال
الشبهات المعترضة في معانيها وتاملت ما تضمنه وليس منها سؤال الا وقد سلف لي فيه
جواب وثبت في معناه كلام يزول به عن متضمنه الارتياب [illegible] جميع ذلك لله تعالى وانا
بمشية الله تعالى ومعونته اثبت له الاجوبة لكل سؤال واعتمد الايجاز فيها والاختصار اذا
كان استقصاء القول في ذلك مما يغني به الخطاب ويتسع به الكلام ويطول به الكتاب
والله تعالى الموفق للصواب مسئلة اولة ما قوله ادام الله توفيقه في قول الله سبحانه انما
يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا قال السائل فاذا كانت ارادته
قد سبقت بهم في الاصل طاهرين اي رجس اوجب منعهم وقال ومتى [illegible] الاذهاب بالشئ
الا بعد كونه وقال [illegible] منهم لم يزالوا طاهرين [illegible] الاشباح قبل ادم عليه السلام الجواب
[illegible] تضمنه هذه [illegible] من ارادة الله تعالى اذهاب الرجس عن اهل البيت عليهم والتطهير لهم
لا يفيد ارادة [illegible] او فعل على ما يظن جماعة ضلوا عن السبيل في معنا ارادة
الله تعالى وانما يفيد ايقاع الفعل الذي يذهب الرجس وهو العصمة في الدين والتوفيق
للطاعة التي يقرب بها العبد من رب العلى وليس يقتضي الاذهاب للرجس وهو من قبل

الصفحة الأخيرة من النسخة «جـ».



تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِين

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، والعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ، وصلَّىٰ اللهُ علىٰ مُحَمَّدٍ خاتَمِ النَّبِيِّينَ وعَلىٰ أَهْلِ بيتِهِ الطاهِرين.

وبَعْد، فَقَدْ وَصَلَني[1] المَدْرَجُ المُنْطَوي علىٰ المَسائِل الوارِدَة[2] مِن جِهَةِ السَّيِّد الشَّريفِ الفاضِل ـ أطالَ اللهُ[3] في عِزِّ الدِّين والدُّنيا مُدَّتَه[4]، وأَدامَ تَأْييدَهُ ونِعْمَتَه[5] ـ وَوَقَفْتُ[6] علىٰ جَميعِها، وضاقَ المَدْرَج عن إِثْباتِ أَجْوِبَتِها، فأمليتُ[7] ذٰلك في كتابٍ مُفْرَدٍ يأْتي علىٰ المَعْنَىٰ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ.

---

(١) في «ب» و«جـ» و«د»: وصل.

(٢) «الواردة» ليس في «أ» و«م».

(٣) في «أ» و«جـ» و«م»: أطال الله عمره.

(٤) «مدّته» ليس في «ب».

(٥) «وأدام تأييده ونعمته» ليس في «م».

(٦) في «أ» ووقعت، وفي «ب» و«جـ»: ووفقت.

(٧) في «د»: قابلتُ.

المسألَةُ الأُولىٰ
[في المُتْعَةِ والرَّجْعَة]

ما قولُ الشَّيخِ المُفيد ـ أطالَ اللهُ بقاءَه، وأَدامَ[١] تَأْييدَهُ وعُلاه، وحَرَسَ مَعالِمَ الدِّينِ بِحِياطَةِ[٢] مُهْجَتِه[٣]، وأَقَرَّ عُيونَ الشيعَةِ بِنَضارَةِ أَيَّامِه ـ فيما يُرْوىٰ عَن مَولانا جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ الصادِق عليهما السَّلام في الرَّجْعَة؟

وما مَعْنَىٰ قوله عليه السّلام «ليس مِنَّا مَن لَمْ يَقُلْ بمُتْعَتِنا، وَيُؤْمِنْ بِرَجْعَتِنا»[٤] أَهِيَ حَشْرٌ في الدُّنيا مَخْصوصٌ لِلمُؤْمنين، أو لِغَيرهم[٥] مِنَ الظَّلَمةِ الجائِرين[٦] قَبلَ[٧] يَوم القِيامَة؟

الجوابُ:

وباللهِ التَّوفيق.

إنَّ المُتعةَ التي ذَكَرها الصادِقُ عَليه السَّلامُ هي النِّكاحُ المُؤَجَّلُ الذي

---

(١) «أدام» ليس في «م».

(٢) في «د»: لحياطة.

(٣) في «أ»: وحرس مهجته.

(٤) من لا يحضره الفقيه ـ كتاب النكاح، باب المتعة ح/١. ونصّه: «ليس منّا مَنْ لَمْ يؤمن بكرّتنا، ويستحلّ متعتنا».

(٥) في «ب» و«جـ» و«د»: للمؤمن أو لغيره.

(٦) في «أ»: الجبارين.

(٧) «قبل» ليس في «م».

كانَ[١] رَسُولُ اللهِ صلّىٰ الله عَليهِ وَآلِـهِ أَبـاحَها لأُمَّتهِ في حياتهِ، ونَزَلَ القُرآنُ بإباحَتِها أيضاً[٢]، فتأكَّدَ[٣] ذلكَ بإجماعِ الكتابِ والسُّنَّةِ فيه[٤].

حيثُ يقـولُ الله عزّ وجلّ: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَراءَ ذٰلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْافِحِينَ فَما اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[٥].

فلم تَزَلْ على الإباحَةِ بين المُسلمين، لا يتنازَعون فيها، حتّىٰ رأىٰ عُمَرُ ابنُ الخَطّاب النهيَ عنها، فَحَظَرها وشدَّد في حَظْرِها، وتوعَّد[٦] علىٰ فِعْلِها[٧]، فاتَّبَعَهُ الجُمهورُ علىٰ ذلك، وخالَفَهُم جماعةٌ من الصَّحابَةِ والتابعين فأقامُوا علىٰ

---

(١) «ذكرها الصادق. . . الذي كان» ليس في «أ».

(٢) في «أ»: أيضاً بها، وفي «ب»: بها.

(٣) في «م»: فيؤكد.

(٤) «فيه» ليس في «ب» و«جـ» و«د».

(٥) النساء ٤: ٢٤.

(٦) «وتوعّد» ليس في «د».

(٧) عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: تمتّعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبي بكر، فلمّا ولي عمر خطب الناس فقال: إنّهما كانتا متعتان علىٰ عهد رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم وأنا أنهى عنهما وأُعاقب عليهما: إحداهما مُتعة النساء، ولا أقدر علىٰ رجل تزوّج امرأةً إلىٰ أجل الا غيّبته بالحجارة، والأُخرىٰ متعة الحج.

السنن الكبرىٰ ٧: ٢٠٦، تفسير الرازي ١٠: ٥٢ ـ ٥٣، الدرّ المنثور ٢: ٤٨٧.

وانظر أيضاً: صحيح البخاري ـ كتاب التفسير ح/٤٣، ١٣٧، صحيح مسلم ـ كتاب النكاح ح/١١ ـ ١٧، سنن الترمذي ٣: ١٨٥ ح/٨٢٢ ـ ٨٢٤، مسند أحمد ١: ٥٢، المستدرك علىٰ الصحيحين ٢: ٣٠٥، تفسير الطبري ٥: ٩، كنز العمال ١٦ ح/٤٥٧١٥، ٤٥٧١٧، ٤٥٧٢٢، ٤٥٧٢٣، ٤٥٧٢٨، ٤٥٧٣٢، الدرّ المنثور ٢: ٤٨٢ ـ ٤٨٧، ٣: ١٤٠.

تَحليلها إلىٰ أنْ مَضوا لِسَبيلِهم[١].

واخْتَصَّ بإباحَتِها جَماعةُ[٢] أئمَّةِ الهُدىٰ مِن آلِ محمّد عَليهِمُ السَّلامُ، فلذلكَ أَضافَها الصادِقُ عليه السَّلامُ إلىٰ نَفْسِهِ[٣] بقَولِهِ: «مُتْعَتُنـا»[٤].

وأمّا قولهُ عَليهِ السَّلامُ[٥]: «مَنْ لَمْ يَقُلْ بِرَجْعَتِنا فَلَيْسَ منَّا» فإنَّما أرادَ بذلك ما يَخْتَصُّه[٦] مِن القولِ بهِ في أنَّ اللهَ تعالىٰ يُحيي[٧] قوماً مِن أُمّة محمّد صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ بَعد موتهم، قَبل[٨] يوم القيامة، وهذا مَذْهَبٌ يَخْتَصُّ بهِ آلُ محمّد صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَعَليهِم.

وقــد أَخْــبَرَ اللهُ عزَّ وجـلَّ في ذِكْـرِ الحَشْرِ الأَكْـبَرِ يَومَ القِيامـة[٩]: ﴿وَحَشَرْناهُمْ فَلَمْ نُغادِرْ مِنْهُمْ أحداً﴾[١٠].

---

(١) ذُكر منهم: أمير المؤمنين عليه السلام، وابن عبّاس، وأُبَيّ بن كعب، وعمران بن حصين، وسعيد بن جبير، وروي عن عبدالله بن عمر في متعة الحجّ أيضاً.
أُنظر: صحيح البخاري ـ كتاب التفسير ح/٤٣، سنن الترمذي ٣: ١٨٥/٨٢٤، تفسير الطبري ٥: ٩، تفسير الرازي ١٠: ٥٠ ـ ٥٢.

(٢) «جماعة» ليس في «جـ»، وزاد في «م»: من الصحابة والتابعين و.

(٣) «إلىٰ نفسه» ليس في «أ» و«م».

(٤) للشيخ المفيد رسالة مستقلّة في المتعة، أخرج منها المجلسي في البحار ٤٣ حديثاً.
بحار الأنوار ١٠٣: ٣٠٥ ـ ٣١١.

(٥) «فلذلك أضافها. . . قوله عليهِ السَّلام» ليس في «جـ».

(٦) في «أ» و«م»: اختصّه.

(٧) في «ب» و«جـ» و«د»: يحشر.

(٨) «بعد موتهم» ليس في «ب» و«د». و«قبل» ليس في «ب» و«د» و«م».

(٩) «وهذا مذهب. . . يوم القيامة» ليس في «ب» و«د».

(١٠) الكهف ١٨: ٤٧.

وقالَ سُبحانَهُ في حَشْرِ الرَّجْعَةِ قَبْلَ يوم القِيامة[١] : ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوجاً مِّمَّنْ يُكَذِّبُ بِآياتِنا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾[٢] فَأَخْبَرَ أَنَّ الحَشْرَ حَشْرانِ : عامٌّ وخاصٌّ.

وقالَ سُبحانَه مُخْبِراً[٣] عمَّن يُحْشَرَ مِن الظالمين أنَّه يقول[٤] يوم الحَشْرِ الأكبر: ﴿رَبَّنا أَمَتَّنا اثْنَتَينِ وأَحْيَيْتَنا اثْنَتَينِ فَاعْتَرَفْنا بِذُنوبِنا فَهَلْ إلىٰ خُروجٍ مِنْ سَبِيلٍ﴾[٥].

وللعامَّة في هذهِ الآيةِ تأويلٌ مَرْدود، وهو[٦]: أنَّ المَعْنيَّ بقولِهِ: ﴿رَبَّنا أَمَتَّنا اثْنَتَيْنِ﴾ أنَّه خَلَقهم أمواتاً ثُمَّ أَماتَهم بَعد الحياة[٧].

وهذا باطِل لا يَجْري[٨] علىٰ لِسان العَرَب، لأنَّ الفِعل لا يدخُل إلاّ علىٰ ما[٩] كان بِغَيْرِ[١٠] الصِّفَة[١١] التي انْطَوىٰ اللفظُ علىٰ معناها، ومَنْ خَلَقَهُ

(١) «وهذا مذهب ... حشر الرجعة قبل يوم القيامة» ليس في «جـ».
(٢) النمل ٢٧ : ٨٣.
(٣) في «أ» و«م»: يخبر.
(٤) زاد في «أ» و«م»: في القيامة.
(٥) غافر ٤٠ : ١١.
(٦) في «ب» و«جـ» و«د»: وهو أن قالوا.
(٧) أراد قولهم: إنّه خلقهم أمواتاً في أصلاب آبائهم، ثم أحياهم الحياة الدنيا، ثمّ أماتهم، ثمّ أحياهم في البعث.
أُنظر: تفسير الطبري ١ : ١٤٥، ٢٤ : ٢١، معالم التنزيل للبغوي ١ : ٦٠، تفسير القرطبي ١ : ٢٤٩، ١٥ : ٢٩٧.
(٨) في «أ» و«ب» و«جـ» و«د»: لا يستمرّ.
(٩) في «ب» و«جـ» و«د»: من.
(١٠) في «د»: يغيّر.
(١١) «الصفة» ليس في «جـ».

اللهُ مواتاً[١] لا يُقالُ إنَّهُ[٢] أماته[٣]، وإنَّما يُقالُ ذلكَ فيمَنْ[٤] طرَأَ عليه الموتُ بَعد الحياة.

كذلكَ[٥] لايُقالُ أحيا[٦] اللهُ مَيْتاً إلَّا أنْ يكونَ قد كان قبل إحيائه مَيْتاً[٧]. وهذا بَيِّنٌ لِمَن تأمَّلَه[٨].

وقد زَعَمَ بَعْضُهم أنَّ المُراد بقوله: ﴿رَبَّنا أَمَتَّنا اثْنَتَيْنِ﴾ المَوْتَةُ التي تكون[٩] بعد حياتهم في القُبور للمُساءَلَة، فتكون الأُولىٰ قَبل الإقبار[١٠]، والثانية بعده[١١].

وهذا أيضاً باطِلٌ مِنْ وجهٍ آخَر، وهو أنَّ الحياة للمُساءَلَة لَيستْ للتكليف فَيَنْدَم الإنسان على ما فاته في حالِه[١٢]، ونَدَمُ القوم علىٰ ما[١٣] فاتَهم في حياتهم المرَّتين[١٤] يدُلُّ علىٰ أنَّه لم يُرِد حياةَ المُساءَلَة، لكنَّهُ أرادَ حياة

(١) في «ب» و «د» :امواتاً، وفي «م»: ميتاً.
(٢) «أنّه» ليس في «ب» و«جـ» و«د»، وفي «م»: له.
(٣) في «أ»: ميت.
(٤) في «د»: فيما.
(٥) في «م»: ولذلك.
(٦) في «أ» و«م»: جعله.
(٧) في «م»: إلّا بعد ما كان حيّاً.
(٨) «لمن تأمّله» ليس في «أ» و«م».
(٩) «تكون» ليس في «جـ».
(١٠) في «أ» و«م»: الإحياء.
(١١) ذكره القرطبي في تفسيره الآية (٢٨) من سورة البقرة ١ : ٢٤٩.
(١٢) في «أ» و«م»: حياته.
(١٣) في «أ»: لما.
(١٤) في «م»: مرّتين.

الرَّجْعَةِ التي تكون لِتَكْلِيفهم والنَّدَم[١] علىٰ تَفْريطِهم، فلا يفعلون[٢] ذلك، فيَنْدَمون يومَ العَرْضِ علىٰ ما فاتَهم مِن ذلك.

فصــل:
[في مَنْ يرجع من الأُمـم]

والرَّجْعَةُ عندنا تَخْتَصُّ بمنَ مَحَضَ الإيمانَ ومَحَضَ[٣] الكُفْرَ، دون ما سِوىٰ هٰذين الفَـريقـين[٤]، فإذا أرادَ[٥] اللهُ تعـالىٰ علىٰ ما[٦] ذكـرناه أَوْهَمَ الشيطانُ أَعداءَ اللهِ عَزَّ وجلَّ أَنَّما رُدُّوا إلىٰ الدُّنيا لِطُغيانهم علىٰ الله، فيزدادُوا عُتُوّاً، فَيَنْتَقِمُ اللهُ تعالىٰ مِنهم بأوليائه المُؤمنين، ويجعلُ لهم الكرَّةَ عليهم، فلا يَبقىٰ منهم أحـدٌ إلّا وهـو[٧] مَغْمُـومٌ بالعَـذابِ والنِّقْمةِ والعِقاب[٨] وَتَصْفُو الأرضُ مِن الطُّغاةِ، ويكونُ الدِّينُ للهِ تعالىٰ.

والرَّجْعَةُ إنَّما هي لِمُمحِضي الإيمان مَنْ أَهْلِ المِلَّة ومُمْحِضي النِّفاق مِنْهُم دُونَ مَن سَلَفَ مِن الأُمم الخالِية.

---

(١) في «ب» و«جـ» و«د» و«م»: لتكليفهم الندم.

(٢) في «م»: فلم يفعلوا.

(٣) في «أ» و«م»: يمحض، في الموضعين. ومَحَض الإيمان: أخلصه.

(٤) تفسير القمّي ٢: ١٣١، منتخب البصائر ـ عنه البحار ٥٣: ٣٩.

(٥) في «جـ» و«م»: فأراد.

(٦) في «أ»: من.

(٧) في «ب» و«جـ»: من هو.

(٨) «والعقاب» ليس في «أ»، و«المساءلة لكنّه أراد... والعقاب» سقط من «د».

فصــل:
[شُبهة في الرجعة]

وقد قال قومٌ مِن المُخالِفين لنا: كيف[١] يعودُ كُفّارُ المِلَّة بَعد الموتِ إلىٰ طُغيانِهم وقد عايَنُوا عذابَ الله تعالىٰ في البَرْزَخ، وتَيقَّنوا بذلك أنَّهم مُبْطِلون؟!

فقلتُ لهم[٢]: ليس ذلـكَ بأَعْجَبَ مِنْ الكُفّارِ الذين يُشاهِدُون في الـبَرْزَخِ ما يَحِلُّ بهِم مِنَ العَـذاب[٣]، ويَعْلَمونَهُ ضَرُورةً بَعد المدافعة[٤] لَهُم والاحْتِجاجِ عَلَيْهِم بِضَلالِهم في الدنيا[٥]، فَيَقُولُونَ حِينئِذٍ: ﴿يَا لَيْتَنا نُرَدُّ وَ لَا نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنينَ﴾[٦]. فقالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿بَلْ بَدا لَهُمْ مَّا كانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعادُوا لِمَا نُهوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكاذِبُونَ﴾[٧].

فَلَمْ يَبْقَ للمُخالِف بَعد هذا الاحْتِجاجِ شُبْهَةٌ يَتعَلَّقُ بها فِيما ذَكَرْناهُ، والمِنَّة لله.

---

(١) «كيف» ليس في «ب» و«د».

(٢) في «أ» و«م»: له.

(٣) زاد في «م»: فيها.

(٤) في «أ» و«د» و«م»: الموافقة.

(٥) «في الدنيا» ليس في «م».

(٦) الأنعام ٦: ٢٧.

(٧) الأنعام ٦: ٢٨.

المسألة الثانية:

[في الْأَشْباح والذَّرِّ والْأَرواح]

ما(١) قولُه ـ أدامَ اللهُ تأييده ـ في مَعْنَىٰ الْأَخْبارِ المَرْوِيَّة عن الْأَئِمَّة الهادية عليهم السلام في الْأَشْباح، وخَلْقِ اللهِ تَعالىٰ الْأَرْوَاحَ قبْلَ خَلْقِه(٢) آدمَ عَليهِ السَّلام بأَلْفَي(٣) عام، وإِخراج الذُّرِّيَّةِ مِنْ صُلْبه علىٰ صوَرِ الذَّرِّ؟

ومَعْنَىٰ قَولِ رَسُولِ اللهِ صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ: «الْأَرواحُ جنودٌ مُجَنَّدةٌ، فما تَعارَفَ مِنْها ائْتَلَفَ، ومَا تَناكَرَ مِنْها اخْتَلَفَ»(٤)؟

الجواب:

وبـالله التـوفيق، إنَّ الْأَخبارَ بِذِكْرِ الْأَشْباحِ تَخْتَلِفُ أَلْفاظُها وتَتَبايَنُ مَعانيها، وقَد بَنَتِ الغُلاةُ عَليها أباطيلَ كثيرةً، وصَنَّفُوا فيها كُتُباً لَغَوا فيها وهَذَوا(٥) فيما أَثْبَتُوهُ مِنه في مَعانيها، وأَضافُوا ما حَوَتْهُ الكُتُبُ إلىٰ جَماعةٍ مِن

(١) «ما» ليس في «د».

(٢) «خلقه» ليس في «ب» و«جـ» و«د».

(٣) في «جـ»: بألف.

(٤) علل الشرايع: ٨٤ ـ باب ٧٩ ح/٢، مسند أحمد ٢: ٢٩٥.

(٥) في «م»: وهزأو. وهَذىٰ هذياناً: تكلّم بكلام غير معقول.

شُيوخ(١) أهل الحَقِّ وتَخَرَّصُوا(٢) الباطِل بإضافتها(٣) إليهم، مِن جُملَتها كتاب سَمَّوه: (كتاب الأَشباح والأَظِلَّة) ونسبوا تأليفه(٤) إلىٰ محمّد بن سِنان(٥).

ولسنا(٦) نعلَمُ صِحَّةَ ما ذَكروهُ في هذا البابِ عَنه، فإن(٧) كان صحيحاً فإنَّ ابنَ سِنان قد(٨) طُعِن(٩) عليه، وهو مُتَّهم بالغُلُوّ(١٠).

فإنْ صدقـوا في إضـافَـة هذا الكِتاب إليه فهو ضَالٌّ بِضَلالِه(١١) عن الحقّ، وإنْ كَذَبوا فَقد تَحمَّلوا أَوْزارَ ذلك.

---

(١) «شيوخ» ليس في «أ».

(٢) تخرّص: تكذّب بالباطل.

(٣) «ما حوته الكتب... بإضافتها» ليس في «جـ».

(٤) في «ب» و«جـ» و«د»: نسبوه في تأليفه.

(٥) هو أبو جعفر الزاهري، من ولد زاهر مولىٰ عمرو بن الحَمِق الخزاعي، توفّي أبوه وهو طفل، فكفله جدّه سنان فنُسب إليه، له كتب منها: (كتاب الأَظلّة)، توفّي سنة ٢٢٠ هـ.

رجال النجاشي: ٣٢٨ ـ ترجمة ٨٨٨.

(٦) في «ب»: وإنّا.

(٧) في «جـ»: وأنّه. وفي «ب» و«د»: وإن.

(٨) «ولسنا نعلم... فإن ابن سنان قد» ليس في «أ».

(٩) في «أ»: مطعوناً.

(١٠) قال الفضل ابن شاذان: لا أحلّ لكم أن ترووا أحاديث محمّد بن سنان. وقال النجاشيّ: هو رجل ضعيف جدّاً لا يُعوّل عليه، ولا يُلتَفت إلىٰ ما تفرّد به. وقال الشيخ الطوسي: طُعن عليه وضُعّف، وكتبه فيها تخليط وغلوّ. وقال ابن داود: روي عنه أنه قال عند موته: لا ترووا عنّي مما حدّثت شيئاً فإنّما هي كتب اشتريتها من السوق. قال: والغالب علىٰ حديثه الفساد.

رجال النجاشي: ٣٢٨ ت/٨٨٨، الفهرست للطوسي: ١٤٣ ت/٦٠٩، كتاب الرجال لابن داود: القسم الثاني: ٢٧٣ ت/٤٥٥، جامع الرواة ٢: ١٢٣، معجم رجال الحديث ١٦: ١٥١ ت/١٠٩١١.

(١١) في «ب» و«د»: ضلال أضللّ. وفي «جـ»: ضلال الضلالة.

والصحيحُ مِن(١) حَديث الأَشْباحِ الروايةُ التي جاءَت عَن الثّقاتِ: بأنَّ آدَمَ عَليهِ السَّلام رأىٰ علىٰ العَرْشِ أَشْباحاً يَلْمَعُ(٢) نُورُها، فسأَل الله تعالىٰ عنها، فأَوحَىٰ(٣) إليه: «أَنَّها أَشْباحُ رسولِ الله وأَمير المُؤمنين وفاطِمة والحَسَنِ والحُسَين(٤) صلوات الله عليهم» وأَعْلَمَه أَنْ لَولا الأَشْباحُ التي رآها(٥) ما(٦) خَلَقَهُ وَلا خَلَقَ سَماءً وَلا أَرْضاً(٧).

والوَجْهُ فيما أَظْهَرَهُ الله تعالىٰ مِن الأَشْباحِ والصوَرِ لآدم عَليهِ السَّلام أَنْ دَلَّهُ(٨) علىٰ تَعْظِيمهم وتَبْجِيلِهم، وجَعَلَ ذلك إِجْلالاً لَهمُ ومقدَّمةً لِما(٩) يَفْتَرِضُهُ(١٠) مِن طاعَتِهم، ودَلِيلاً علىٰ أنَّ مَصالحَ الدِّينِ والدُّنيا لا تَتِمُّ إلّا بِهم.

ولَمْ يكـونوا في تلكَ الحالِ صُوَراً مُحياةً(١١)، ولا أَرواحاً ناطِقةً، لكنَّها كانت صُوَراً(١٢) علىٰ مِثْل صُوَرِهم في البَشَرِيَّة تدُلُّ(١٣) علىٰ ما يكُونُونَ عَليهِ في

---

(١) في «م»: في.
(٢) في «أ»: بلغ.
(٣) في «أ» و«ب» و«م»: فأوحىٰ الله تعالىٰ.
(٤) «وفاطمة» ليس في «جـ». وفي «أ» و«ب» و«د»: والحسن والحسين وفاطمة.
(٥) في «م»: يراها.
(٦) «ما» ليس في «د».
(٧) قصص الأنبياء للراوندي: ٤٤/١٠، ٤٥/١١.
(٨) في «أ» و«م»: ليدلّه، وفي «جـ»: أن دلّت.
(٩) في «د» بما.
(١٠) في «م»: يفرضه.
(١١) في «أ»: محية، وفي «ب» و«د»: مجيبة.
(١٢) «صوراً» ليس في «ب» و«جـ» و«د».
(١٣) في النسخ: يدل.

المُسْتَقبل مِن الهَيْئة، والنُّور الذي جَعَلَهُ عَلَيْهِم يَدُلّ[١] علىٰ نُورِ الدِّين بِهِم، وضِياءِ الحَقّ بِحُجَجِهم.

وقد رُوي أَنَّ أسماءَهُم كانَت مَكْتُوبةً إذْ ذاكَ علىٰ العَرْشِ، وأنَّ آدَم عَليهِ السَّلام[٢] لمّا تاب إلىٰ[٣] اللهِ عزَّ وجلَّ وناجاهُ بِقَبُولِ[٤] تَوْبَتِه سَأَلَهُ بِحَقِّهِم عليهِ ومَحَلِّهِم عِنْدَه[٥] فأَجابَهُ.

وهـذا غَيْرُ مُنْكَـرٍ في العُقـولِ وَلا مُضادّ للشَّرْعِ المَنْقُول، وَقَدْ رَواهُ الصالِحُونَ[٦] الثِّقاتُ المَأْمُونُونَ، وسَلَّمَ لِروايَتِهِ طائِفة[٧] الحَقِّ، ولا طريقَ[٨] إلىٰ إنكاره[٩]، واللهُ وليّ التوفيق.

* * *

---

(١) في «أ» و«م»: دليلاً.
(٢) «مكتوبة... آدم عليهِ السَّلام» ليس في «أ».
(٣) (إلىٰ) ليس في «أ» و«ب» و«د».
(٤) في «أ»: من قبول.
(٥) في «أ»: ومحلّه عندهم.
(٦) «الصالحون» ليس في «م».
(٧) في «ب»: طابقة.
(٨) في «أ» و«م»: فلا طريق.
(٩) أمالي الصدوق: المجلس ١٨: ٢/٧٠، معاني الأخبار: ٢،١/١٢٥، تفسير فرات الكوفي: ١٦/٥٧، تفسير العياشي ١: ٢٨/٤١، المناقب لابن المغازلي: ٨٩/٦٣، الدرّ المنثور ١: ١٤٧، ينابيع المودّة ١: ٩٧.

فصل :
[البشارة بالنَّبيّ والأئمّة عليهم الصلاة والسلام]

ومِثْل ما بشّر به آدمَ عليهِ السّلام مِنْ تأْهِيله(١) نَبيّه عليهِ وآلهِ السّلام لِما أَهَّلَه له، وتأْهِيل أَمير المُؤمنين والحَسن والحُسين عليهِمُ السّلام لِما أهَّلهم له، وفرَضَ عَليهِ تَعْظِيمَهم وإجْلالَهم، كما(٢) بَشَّرَ به في الكُتُب الأُولىٰ من بَعْثِه(٣) لِنَبيِّنا صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ، فقال في مُحْكَم كتابه: ﴿النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ في التَّوْرٰيةِ والإِنْجيلِ يَأْمُرُهُم بالمَعْروفِ وَيَنْهٰيهُمْ عَنِ المُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّباتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الخَبائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُم وَالْأَغْلالَ الَّتي كانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولٰئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ﴾(٤).

وقولُهُ تعالىٰ مُخْبِراً عَنِ المَسيحِ عَليهِ السَّلام: ﴿وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتي مِنْ بَعْدي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾(٥).

وقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ اَخَذَ اللهُ ميثاقَ النَّبِيِّينَ لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ

---

(١) في «أ»: تأهلته.

(٢) في «أ» لما.

(٣) في «أ» و«ب» و«جـ»: بعثته.

(٤) الأعراف ٧: ١٥٧.

(٥) الصفّ ٦١: ٦.

وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾[١] يعني رسُولَ الله صلّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ.

فحَصَلَتِ البَشائرُ بهِ مِنَ الأَنبياءِ[٢] أَجْمَعِهم[٣] قبل إخراجه إلىٰ العالَم بالوُجود، وإنَّما أرادَ جلَّ اسْمُهُ بذلك إجلالَهُ وإعظامَهُ، وأن يأْخُذَ العَهْدَ لَهُ علىٰ الأَنبياءِ والأُمم[٤] كلِّها، فلذلكَ أَظْهَر لآدَم عَليهِ السَّلام صورةَ شَخْصِه وأشخاصِ أهْلِ بَيتهِ عليهِمُ السّلام، وأَثْبتَ أسماءَهُم له لِيُخْبِرَه بعاقِبَتهم[٥] ويُبيِّنَ لَهُ عن مَحَلِّهِم عِندَهُ وَمَنْزِلَتِهم[٦] لَديه[٧].

ولَمْ يكُونوا في تلكَ[٨] الحالِ أحياءً ناطقين ولا أرواحاً مُكَلَّفين، وإنَّما كانتْ أشباحُهم دالَّةً[٩] عَليهِم حَسْبَ مَا ذَكَرْناهُ.

* * *

---

(١) آل عمران ٣: ٨١.

(٢) «بهِ من الأَنبياء» ليس في «أ». وفي «م»: فحصلت البشارة للأنبياء.

(٣) في «أ» و«ب» و«جـ» و«م»: وأُممهم.

(٤) «والأُمم» ليس في «م».

(٥) في «ب»: تعاقبهم. وفي «د» ليخبرهم بعاقبتهم.

(٦) في «م»: منزله.

(٧) «لديه» ليس في «أ».

(٨) في «أ» و«م»: ذلك.

(٩) في «أ» و«م»: دلالةً.

فصل:
[البِشارَةُ بالنبيّ والْأئمّة في الكُتب الْأُولىٰ]

وقد بَشَّرَ اللهُ عزَّ وجلَّ بالنبيّ[١] والْأَئمَّةِ عليهم السلام في الكُتُبِ الْأُولىٰ، فقـال في بَعضِ كُتُبهِ التي أَنْزَلَها علىٰ أنبيائهِ عليهِمُ السّلام، وأهل الكُتُب يُقـرّونـه[٢]، واليهود والنَّصارىٰ يعرفونه[٣]: أنّه ناجَى إبراهيمَ الخَليل عليهِ السّـلام في مُنـاجـاتِـهِ: «أنِّي قَدْ عَظَّمتُك وبارَكْتُ عَلَيْكَ وعَلىٰ إسماعِيلَ، وجَعَلْتُ مِنْهُ اثْنَيَ عَشَرَ عَظيماً وكَثَّرْتُهُم[٤] جِدّاً جِدّاً، وجَعَلْتُ مِنْهُم شَعْباً[٥] عظيماً لْأُمّةٍ عظيمة»[٦] [٧].

وأشباهُ ذلكَ كَثيرٌ في كُتب اللهِ تعالىٰ الْأُولىٰ.

---

(١) في «م»: النبيّ.

(٢) في «د»: يقرّوا به، وفي «م»: يقرأونه.

(٣) (والنصارىٰ) ليس في «ب» و«د». و(اليهود والنصارىٰ يعرفونه) ليس في «جـ».

(٤) في «ب» غير منقوطة، وفي «جـ»: وكبّرتهم، وفي «م»: وكرّمته.

(٥) (جدّاً جدّاً) ليس في «أ».

(٦) (لأمّة عظيمة) ليس في «أ» و«م».

(٧) جمع الشيخ المفيد هنا بين نصّين من نصوص (العهد القديم)، الأول: من سفر التكوين ـ أصحاح ١٨، آية ١٨ ـ ونصّه في المصدر: «إبراهيم سيكون أُمّة كبيرةً مقتدرةً، ويتبارك به جميع أُمم الأرض».

والثاني من سفر التكوين ١٧ : ٢٠ ونصّه: «وأمّا إسماعيل فقد سمعت قولك فيه، وها أنذا أباركُه وأُنميه وأُكثّره جدّاً جدّاً، اثنا عشر رئيساً يلد، وأجعله أُمّةً عظيمةً». =

فصل:

[حديث الذَّرِّ]

أمّا الحديثُ في إخراجِ الذُّرِّيَّة منْ صُلْبِ آدمَ عَليهِ السَّلام علىٰ صورةِ الذَّرِّ، فقد جاءَ الحَديثُ بذلكَ علىٰ اخْتِلافِ أَلْفاظِهِ ومَعانيه(١).

والصَّحيحُ أنَّه أَخْرَجَ الذُّرِّيَّةَ مَن ظَهْرِهِ كالذَّرِّ فَمَلأَ بهِمُ الْأُفُقَ وجَعَلَ علىٰ بَعْضِهم نُوراً لا يَشُوبه ظُلْمةٌ، وعلىٰ بَعْضِهم ظُلْمةً لا يَشوبُها نُورٌ، وعلىٰ بَعْضِهم نُوراً وظُلْمةً، فلمّا رآهم آدمُ عَليهِ السَّلام عَجِبَ من كَثْرَتِهم وما(٢) عليهم مِن النُّور والظُّلْمة، فقال: «يا ربِّ، ما هٰؤلاء؟»

قال الله عزَّ وجلَّ له: «هؤلاء ذُرِّيَّتُك» يُريدُ تَعْرِيفَهُ كَثْرَتهم وامْتِلاءِ

= وهذا نصّه العبري:

«ڤي لِيشّماعيل بيَرَختي أوتواوْڤي هِفريتي أوتو
ڤي هِرْبيتي بِمئوْد مِئودا شنيم عَسار نِسيئيم بوليد
ڤي نِتتيڤ لِگوي گدول».

וּלְיִשְׁמָעֵאל שְׁמַעְתִּיךָ כ
הִנֵּה ׀ בֵּרַכְתִּי אֹתוֹ וְהִפְרֵיתִי אֹתוֹ וְהִרְבֵּיתִי אֹתוֹ
שְׁנֵים־עָשָׂר נְשִׂאִם יוֹלִיד וּנְתַתִּיו לְגוֹי גָּדוֹל׃

«بشارات سِفر التكوين ١٧: ٢٠ (الأصل العبري) بالرسول (ص) وبالأئمة (ع)»

(١) أخرجه سائر أصحاب التفسير عند الآية ١٧٢ من سورة الأعراف، وسائر أصحاب الحديث بألفاظ كثيرة.

(٢) «وعلىٰ بعضهم نوراً... وما» ليس في «أ».

الآفـاقِ بهم، وأنَّ نَسْلَهُ يكـونُ في الكَثْرَةِ كالذَّرِّ الذي رآه، لِيُعَرِّفَه قُدْرَتَهُ، ويُبَشِّرَهُ باتِّصالِ[١] نَسْلِه وكَثْرَتِهم.

فقال آدمُ عَليهِ السَّلام: «يا رَبِّ، مالي أَرىٰ علىٰ بَعْضِهم نُوراً لا ظُلْمَةَ فيه[٢]، وعَلىٰ بَعْضِهم ظُلْمةً لا يَشُوبُها نورٌ، وعلىٰ بَعْضِهم ظُلْمةً ونوراً؟»

فقالَ تَبارَكَ وتَعالىٰ: «أمّا الّذينَ عَليهِم النُّورُ مِنْهُم[٣] بلا ظُلْمةٍ فَهم أَصْفِيائي مِنْ[٤] ولْـدِكَ، الّذينَ يُطيعونَني وَلا يَعْصُونَني في شيءٍ مِنْ أَمْري، فأُولٰئِكَ سُكّانُ الجَنَّةِ.

وأمّا الّذينَ عَليهِم ظُلْمةٌ لا يَشُوبُها نورٌ فَهُم الكُفّارُ من وِلْدِكَ الّذينَ يَعصُونَني وَلا يُطيعُونَني في شيءٍ مِنْ أمْري، فهؤلاء حَطَبُ جَهَنَّم[٥].

وأمّـا الـذينَ عَليهِم نورٌ وظُلْمـةٌ فأُولٰئِـكَ الّذينَ يُطيعُونَني مِنْ وِلْدِكَ وَيَعْصُونَني، فَيَخْلِطُونَ[٦] أَعْمالَهُم السَّيِّئَةَ بأَعْمالٍ حَسَنَةٍ، فَهٰؤلاءِ أَمْرُهُمْ إليَّ، إنْ شِئْتُ عَذَّبْتُهم فَبِعَدْلي، وإنْ شِئْتُ عَفَوْتُ عَنْهُم فَبِفَضْلي[٧]».

فأنبأَهُ اللهُ تَعالىٰ بِما يكونُ مِنْ وِلْدِه، وشَبَّهَهُم بالذَّرِّ الذي أَخْرَجَه[٨] مِنْ ظَهْرِه، وجَعَلَهُ عَلامَةً علىٰ كَثْرَةِ وِلْدِه.

---

(١) في «جـ» و«م»: بإفضال.

(٢) في «أ» و«م»: لا يشوبه ظلمة.

(٣) «منهم» ليس في «أ» و«م».

(٤) «من» ليس في «أ» و«ب» و«د».

(٥) «في شيء. . . جهنّم» ليس في «ب» و«جـ» و«د».

(٦) في «د»: فيحللون.

(٧) الكافي ٢: ٦ باب ٣ ح/١ بتفصيل أكثر.

(٨) في «ب» و«جـ» و«د»: أخرجهم.

ويُحْتَمـلُ أنْ يكونَ ما أخْرَجَهُ مِن ظَهْرِه أُصُولُ[١] أجْسَامِ ذُرِّيَّتِهِ دُونَ أرواحهم، وإنَّما فَعَلَ اللهُ تعالىٰ ذٰلكَ لِيَدُلَّ آدمَ عليهِ السّلامُ علىٰ العاقِبة مِنهُ، ويُظْهِرَ لهُ مِنْ قُدْرَتِهِ وسُلْطانِه وعَجائبِ صُنْعِهِ[٢]، وأعْلَمَهُ[٣] بالكائنِ قَبْلَ كَونهِ لِيَزْدادَ آدمُ عَليهِ السَّـلام يقينـاً بِربِّه، ويدعوه ذلك إلىٰ التَّوفُّرِ علىٰ طاعَتهِ، والتَّمَسُّكِ بأوامِره، والاجْتِنابِ لِزَواجِره[٤].

فأمّا الأَخْبارُ التي جاءَتْ بأنَّ ذُرِّيَّة آدمَ عَليهِ السَّلام استُنْطِقُوا في الذَّرِّ فَنـطَقُـوا، فأَخذَ عَليهم العَهْدَ فأَقَرُّوا، فهي مِنْ أَخبارِ التناسخية[٥]، وَقَدْ خَلَطُوا فيها ومَزَجوا الحَقَّ بالباطِلِ.

والمُعْتَمـدُ مِن إخراجِ الذُّرِّيَّةِ ما ذَكَرْناه ـ دُونَ ما عَداهُ ـ ممّا يَسْتَمِرُّ[٦] القولُ بهِ علىٰ الأَدِلَّةِ العَقْلِيّةِ والحُجَجِ السَّمْعِيّةِ، وإنَّما هُوَ تَخْليطٌ[٧] لا يَثْبُت به

(١) في «ب» و«جـ» و«د»: وجعل.

(٢) في «ب» و«جـ» و«د»: صنعته.

(٣) في «أ» وعمله.

(٤) في «م»: عن زواجره.

(٥) في «أ» و«ب» و«جـ» و«د»: الناسخة. والتناسخية هم أصحاب القول بالتناسخ والأظلّة والدور. ومعنىٰ التناسخ هو أن تتكرر الأدوار إلىٰ ما لا نهاية، وأنّ الثواب والعقاب في هذه الدار لا في دار أُخرىٰ لا عمل فيها، وأن أعمالنا التي نحن فيها إنّما هي أجزية علىٰ أعمال سلفت منّـا في الأدوار المـاضية، فالراحة والسرور والفرح هي مرتّبة علىٰ أعمال البرّ التي سلفت منّا في الأدوار الماضية، والغمّ والحزن مرتّبة علىٰ اعمال الفجور التي سلفت. وقد أبطل هؤلاء جميع الشرائع والسنن، وزعموا أن هذا هو مذهب جابر بن عبدالله الأنصاري وجابر بن يزيد الجعفي.

فِرَق الشيعة: ٣٤، المقالات والفرق: ٤٣، ١٨٢ الملل والنحل ٢: ٥٩.

(٦) في «ب» و«جـ» و«د»: استمرّ، وفي «ب»: دون ما ينطق القول به.

(٧) في «م»: غلط.

أَثَرٌ علىٰ[١] ما وَصَفْناهُ.

فصل:

[شبهة في إنطاق الذَّرّ]

فإنْ تعلَّق مُتَعَلِّقٌ بقولِهِ تَبارَكَ اسْمُه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُم وأَشْهَدَهُمْ عَلىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُم قالُوا بَلىٰ شَهِدْنا أَنْ تَقولوا يَوْمَ القِيامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هٰذا غافِلِين﴾[٢] فَظَنَّ بِظاهِرِ هٰذا القَولِ[٣] تَحَقُّق ما رَواهُ أَهْلُ التناسُخ والحشويّة[٤] والعامَّة في إنطاق[٥] الذُّرِّيّة وخِطابهم، وأَنَّهُم كانُوا أَحياءَ ناطقين.

فالجواب عَنْه:

أنَّ هٰذهِ الآية مِنَ المَجاز في اللُّغَةِ، كنَظائِرها[٦] مِمّا هُوَ مَجازٌ واسْتِعارَة،

---

(١) «الأدلّة العقلية... أثر علىٰ» ليس في «أ».

(٢) الأعراف ٧: ١٧٢.

(٣) في «أ» وظنّ أنّ.

(٤) الحشو في اللغة ما تملأ به الوسادة ونحوها، وفي الاصطلاح هو الزائد الذي لا طائل تحته، وسمّي الحشوية حشوية لأنّهم يحشون الاحاديث التي لا اصل لها في الأحاديث المروية عن الرسول الاكرم صلىٰ الله عليهِ وآلهِ، أي يدخلونها فيها وهي ليست منها. وجميع الحشوية يقولون بالجبر والتشبيه.

المقالات والفِرَق: ١٣٦.

(٥) «في إنطاق» ليس في «أ».

(٦) في «م» كتظاهرها.

والمعنَىٰ فيها: أنَّ اللهَ تبارك وتعالىٰ أخذ مِن كلِّ مُكلَّفٍ يَخْرُجُ مِنْ ظَهْرِ[1] آدمَ، وظُهور ذُرِّيَّتِهِ العَهْدَ عَليهِ بِربُوبيَّتِهِ مِنْ حَيْثُ أَكْمَلَ عَقْلَهُ وَدَلَّهُ بآثارِ الصَّنْعَةِ علىٰ حُدوثِـه[2]، وأنَّ له مُحْدِثـاً أَحْـدَثَهُ لا يشْبِهُهُ[3]، يَسْتَحِقُّ العِبادَةَ مِنْهُ بِنِعَمِه عليهِ[4]. فذٰلك هُو أَخْذُ العَهْدِ مِنْهُم[5]، وآثارُ الصَّنْعَةِ فِيهم هو إشهادهُ[6] لَهُم علىٰ أَنفسهم بأَنَّ اللهَ تعالىٰ رَبُّهُم.

وقـولـهُ تعالىٰ: ﴿قَالُوا بَلىٰ﴾يُريدُ بهِ أَنَّهُم لَمْ يَمْتَنِعُوا[7] مِنْ لُزوم آثارِ الصَّنْعَةِ فيهِم ودَلائِلِ حُدوثِهم اللازِمَةِ لَهُم، وحُجّة العَقْلِ عَلَيهم في إثْباتِ صانِعِهِم[8]، فكأَنَّهُ سُبحانَه لمّا أَلْزَمَهُم الحُجَّةَ بعُقُولِهم علىٰ حُدوثِهم وَوُجودِ مُحْدِثِهم قالَ لَهُم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُم﴾؟ فَلَمَّا لَمْ يَقْدِرُوا علىٰ الامْتِناعِ مِنْ لُزوم دَلائِلِ الحُدوثِ لَهُم كانوا كالقائلين[9]: بَلىٰ شَهِدْنا.

وقـولهُ تعالىٰ: ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ القِيٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هٰذَا غَافِلِينَ * أَوْ تَقُولُوا إِنَّما أَشْرَكَ آباؤُنَا مِنْ قَبْلُ وكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ المُبْطِلُونَ﴾[10].

---

(١) في «أ» و«م»: صلب.
(٢) في النسخ: حدثه.
(٣) زاد في «م»: أحد.
(٤) في «أ»: عليك.
(٥) في «أ»: منه.
(٦) في «ب» و«جـ» و«د» و«م»: وآثار الصنعة فيهم والإشهاد.
(٧) في «أ»: يمنعوا، وفي «جـ»: يتمنعوا.
(٨) في «أ»: صنايعهم.
(٩) في «ب»: كأنّهم قائلون، وفي «ب» و«جـ» و«د»: كقائلين.
(١٠) الأعراف ٧: ١٧٢ ـ ١٧٣.

أَلا تَرىٰ أَنَّهُ احْتَجَّ عليهِم بما لا يَقْدِرونَ يومَ القيامَةِ أن يَتأوَّلوا[١] في إنْكارِهِ ولا يستطيعون؟

وقـد قال سُبحـانَـهُ: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ العَذَابُ﴾[٢] ولم يُرِد أنَّ المذْكورَ يَسْجُدُ كسُجودِ البَشَرِ في الصَّلاة[٣]، إنَّما أرادَ أنَّه[٤] غيرُ مُمتَنِع مِن فِعْلِ اللهِ، فَهُوَ كالمُطِيعِ للهِ، وَهُوَ مُعَبَّرٌ[٥] عنهُ بالسَّاجِد.

قالَ الشَّاعِرُ:

بِجَمْعٍ تَضِلُّ البُلْقُ في حَجَراتِهِ ... تَرىٰ الأُكْمَ فِيها سُجَّداً لِلحَوافِرِ[٦]

يُريدُ أنَّ الحَوافِرَ تُذِلُّ الأُكْمَ بِوَطْئِها عليها.

وقال الآخر:

سُجوداً لَهُ غَسّانُ يَرْجُونَ فَضْلَهُ ... وَتُرْكٌ وَرَهْطُ الأَعْجَمينَ وكابُلُ[٧]

يُريدُ أَنَّهم مُطيعونَ لَهُ، وَعَبَّرَ عَنْ طاعَتِهِم بالسُّجود.

---

(١) في «ب» و«جـ» و«م»: تناولوا.

(٢) الحجّ ٢٢: ١٨.

(٣) الإخبار بالسجود جاء في صدر الآية ذاتها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يسجُدُ لَهُ مَن في السمٰوات ومَن في الأرضِ والشمسُ والقَمر...﴾.

(٤) في «ب» و«جـ» و«د»: به.

(٥) في «م»: يعبّر.

(٦) البيت لزيد الخيل يصف جيشاً. والبُلْق: الخيل إذا كان فيها سواد وبياض. والحَجَرات: جمع حَجْرة وهي الناحية. والأُكْم: واحدتها أكَمة وهي التلّ، وسُكّنت الكاف لضرورة الشعر.

(٧) البيت للنابغة الذبياني في رثاء النعمان بن الحارث بن أبي شمر الغسّاني، وهو في الديوان: ٩١، وصدره كما في الديوان (قعوداً له غسان يرجون أَوْبَهُ)، وقبله:

بكىٰ حارثُ الجَولان مِن فَقْدِ ربّه ... وحَورانُ منه موحِشٌ متضائلُ.

وقولهُ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ اسْتَوىٰ إلىٰ السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا اتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[١].

وهو سُبحانَه لَمْ يُخاطِب السماءَ بكلام ، وَلا السماءُ قالتْ قولاً مَسْمُوعاً، وإنَّما أرادَ أنَّه عَمَدَ[٢] إلىٰ السماءِ فَخَلَقَها وَلَمْ يَتَعَذَّرْ عَليهِ صُنْعها[٣]، فكأَنَّه سُبحانَه لَمَّا خَلَقَها قالَ لَها وللأَرْضِ[٤]: ﴿ائْتِيا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً﴾فلمَّا انْفَعَلَتْ[٥] بقُدْرَتِهِ كانَتَا[٦] كالقائِلِ : أَتينا طائِعين.

ومِثْلُهُ قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾[٧] واللهُ تعالىٰ يجلُّ عَنْ خِطابِ النّارِ، وهي مِمّا لا يَعْقِل ولا يتكلَّم[٨]، وإنَّما عَبَّرَ[٩] عَنْ سَعَتِها، وأَنَّها لا تَضِيقُ بِمَن يحِلُّها[١٠] مِنَ المُعاقَبين.

وذٰلكَ كُلُّه علىٰ مَذْهَبِ أَهْلِ اللُّغَةِ وعادَتِهِم في المَجازِ، ألا ترىٰ إلىٰ قول الشاعر:

وقالَتْ لَهُ العَيْنانُ سَمْعاً وَطاعةً ... وَأَسْبَلَتا بالدُّرِّ لَمّا يُثقب[١١]

والعَيْنان لَمْ تَقولَا قولاً مَسْمُوعاً، ولكنَّه أراد مِنهُما البُكاءَ، فكانَتا كما أرادَ[١٢]

---

(١) فُصّلت ٤١ : ١١.

(٢) في «ب» «م»: عهد.

(٣) في «جـ» و«د»: صنعتها.

(٤) في «أ»: لمّا خلقهما قال لهما.

(٥) في «جـ»: تعلّقت. وفي «د» حُرّفت الكلمة الىٰ: تعدون.

(٦) في «د»: كأنّها.

(٧) ق ٥٠ : ٣٠.

(٨) «ولا يتكلّم» ليس في «أ». وفي «م»: لا تعقل ولا تتكلّم.

(٩) في «أ» و«جـ» و«د»: الخبر.

(١٠) في «د»: عن محلّها.

(١١) في «م»: وحدّرتا بالدرّ، وفي «أ»: لم يتثبت.

(١٢) «والعينان . . . كما أراد» ليس في «أ».

منْ غيْرِ تعذُّرٍ علَيهِ[١].

ومثْلُه قولُ عَنْتَرَةَ:

فَازْوَرَّ منْ وَقْعِ القَنا بِلَبَانِهِ وشَكا إليَّ بِعَبْرَةٍ وَتَحَمْحُمِ[٢]

والفَـرَسُ[٣] لا يَشْتكي قَوْلًا، لكنَّهُ ظَهَرَ مِنْهُ علامَةُ الخَوفِ والجَزَعِ فَسَمَّىٰ ذٰلكَ قَوْلاً[٤].

ومِنْهُ قولُ الآخَرِ:

شَكَا إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرَىٰ . . . .[٥]

والجَمَـلُ لا يَتكلَّمُ، لكنَّـه لَمَّا ظَهَرَ مِنْهُ[٦] النَّصَبُ والوَصَبُ[٧] لِطُولِ السُّرَىٰ عَبَّرعَنْ هٰذِه العَلامَةِ بالشَّكوىٰ التي تكون بالنُّطْقِ[٨] والكلام.

ومِنْهُ قَوْلُهم أيضاً[٩]:

امتلأَ الحَوضُ وقالَ: قَطْني حَسْبُكَ منّي قدْ مَلأتَ بَطْني[١٠]

---

(١) في «أ» و«م»: وذلك لم يتعذّر عليه.

(٢) البيت من معلّقة عنترة يصف فيه فرسه. وازورّ: أي مالَ. واللَّبَان: وسط الصدر. وبَعده:

لو كانَ يدري ما المُحاورةُ اشتكىٰ ولكانَ لو عَلِمَ الكلامَ مُكَلِّمي

ديوان عنترة: ٣٠.

(٣) من هنا إلىٰ نهاية جواب المسألة الرابعة سقط من «أ».

(٤) في «م»: ذلك، بدلاً من جملة (فسمّىٰ ذلك قولاً).

(٥) تتمّته: صَبْراً جُمَيلي فكِلانا مُبتَلىٰ. لسان العرب: مادّة (شكا).

والسُّرىٰ: سير عامّة الليل.

(٦) «منه» ليس في «م».

(٧) النَّصَب: التَعب، والوَصَب: الوَجَع والمَرَض.

(٨) في «ب»: و«م»: كالنطق.

(٩) «أيضاً» ليس في «م»، وزاد في «ب»: شعراً.

(١٠) قَطني: أي حَسْبي، وأصلها قطي، ثمّ أُدخلت النون ليسلم السكون الذي بني عليه =

والحَوضُ لَمْ يَقُل(١) قَطْني، لكنَّه لَمّا امْتَلأَ بالماءِ عَبَّر عَنْهُ(٢) بأنَّه قالَ: حَسْبي.

ولـذلـك أَمْثـالٌ كَثيرةٌ في مَنْثُورِ كلامِ العَرَبِ وَمَنْظُومِه(٣)، وهُوَ مِنَ الشَّواهِد علىٰ ما ذَكَرْناهُ في تأويل الآيةِ، والله تَعالىٰ نَسْأَلُ التَّوفيقَ(٤).

فصل:
[في خَلْقِ الأَرواحِ والأَجْساد]

وأمَّا الخَبَرُ بِأَنَّ الله تَعالىٰ خَلَقَ الأَرْواحَ قَبْلَ الأَجْسادِ بِأَلْفَي عامٍ فَهُو مِنْ أخبارِ الآحادِ، وَقَدْ رَوَتْهُ العَامَّةُ كَما رَوَتْهُ الخَاصَّةُ(٥)، وَلَيْسَ هُوَ مَعَ ذلكَ(٦) بِما يُقْطَع علىٰ اللهِ سُبحانَه بِصِحَّتِه، وإنَّما نَقَلَهُ رُواته(٧) لِحُسْنِ الظَّنِّ بِه.

= الاسم (قَطْ)، والمصراع الثاني ليس في «م». و(حسبك منّي) هي في لسان العرب: سلاّ رويداً، وفي غيره: مهلاً رُويداً. أنظر الصحاح ولسان العرب: مادّة (قطط) وتفسير التبيان وتفسير القرطبي عند الآية (١١) من سورة فُصّلت.

(١) في «م»: لا يقول.

(٢) في «م»: لكنّه امتلأ بالماء فعبّر عنه.

(٣) في «م»: في منظوم كلام العرب ومنثوره.

(٤) في «م»: ونسأل الله تعالىٰ التوفيق.

(٥) معاني الأخبار: ١٠٨ ح/١ وفي إسناده محمد بن سنان وقد تقدّم القول في تضعيفه في جواب المسألة الثانية، وأخرجه أيضاً: ابن الجوزي في الموضوعات ١: ٤٠١، والسيوطي في اللآلي المصنوعة ١: ١٩٩، والشوكاني في الفوائد المجموعة: ٩٤/٣٨٢.

(٦) «هو مع ذلك» ليس في «م».

(٧) «رواته» ليس في «م».

وإنْ ثَبَتَ القَولُ فالمَعْنَىٰ فيهِ: أَنَّ الله تَعالىٰ قَدَّرَ الْأَرْواحَ في عِلْمِه قَبْلَ اخْتراعِ الْأَجْسادِ، واخْتَرَعَ الْأَجْسادَ، ثُمَّ اخْتَرَعَ لَها الْأَرْواحَ، فالخَلْقُ للْأَرْواحِ قَبْلَ الْأَجْسادِ خَلْق تَقْديرٍ في العِلْم[1] كما قدّمناه، وليس بِخَلْقٍ لِذَواتِها كما وَصَفناه.

والخَلْقُ لَها بالإحْداثِ[2] والاخْتِراعِ[3] بَعْدَ خَلْقِ الْأَجْسادِ[4] والصوَرِ التي تُدَبِّرُها الْأَرْواحُ، ولولاَ أَنَّ ذٰلكَ كَذلكَ لكانَتِ الْأَرْواحُ[5] تقومُ بِأَنْفُسِها ولا تَحْتاجُ إلىٰ آلاتٍ تحملها، ولَكُنَّا نَعْرِفُ ما سَلَفَ لَنا مِنَ الْأَحْوالِ قَبْلَ خَلْقِ[6] الْأَجْسادِ كَما نَعْلَمُ أَحْوالَنا بَعْدَ خَلْقِ الْأَجْسادِ، وهذا مُحالٌ لا خفاءَ بفَسادِهِ.

[الْأَرْواحُ جُنودٌ مجَنَّدةٌ]

وأمَّا الحَديثُ بِأَنَّ «الْأَرْواحَ جنودٌ مجَنَّدةٌ، فما تعارَف منها ائْتَلَف، وما تَناكَر منها اخْتلَف»[7] فالمعنَىٰ فيه: أنّ الْأَرْواحَ التي هي الجَواهِرُ البسائطُ تتناصَرُ[8] بالجِنْسِ وتَتَخاذَلُ[9] بالعَوارِضِ، فما تَعارَفَ مِنْها باتِّفاقِ الرأْيِ

---

(١) في «د»: في العلّة.

(٢) في «د»: والإحداث.

(٣) زاد في «د»: فيه.

(٤) في «جـ» و«م»: الأجسام.

(٥) «ولولا أنّ... الأرواح» ليس في «د».

(٦) «خلق» ليس في «م».

(٧) تقدّم تخريجه في أوّل هذه المسألة.

(٨) في «جـ» و«م»: تتناظر.

(٩) في «جـ»: وتتمنا ذلك.

والهَوىٰ ائْتَلَفَ، ومَا تناكَر مِنْها بِمُبايَنةٍ في الرأْي والهَوىٰ اخْتَلَفَ، وهٰذا مَوجُودٌ حِسّاً[١] ومُشاهدةً[٢].

وَلَيْسَ المُرادُ بذٰلكَ أنَّ ما تَعارَفَ مِنْها في الذَّرِّ ائْتَلَفَ، كَما يَذْهَبُ إليهِ الحَشْويَّة، وكما بيَّنّاهُ مِنْ أنَّه لا عِلْمَ للإنْسانِ بِحالٍ كانَ عَلَيها قَبْلَ ظُهورِه في هٰذا العَالَمِ، وَلَو ذُكِّرَ بِكُلٍّ[٣] شيءٍ ما ذَكَر ذٰلك.

فَوَضَحَ بِما ذَكَرْناهُ أنَّ المُراد بالخَبرِ ما شَرَحْناهُ، واللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوابِ[٤].

* * *

---

(١) في «ب» و«د»: حياً.

(٢) في «ب» و«جـ» و«د»: ومشاهد.

(٣) في «ب» و«د»: لكلّ، وفي «جـ» في كلّ.

(٤) وللشيخ المفيد قُدس سرّه كلام مفصّل في هذه المسألة الأخيرة مطابق لبيانه هذا، ذكره في شرحه لعقائد الصدوق، المسمّىٰ: (تصحيح الاعتقاد)، أُنظر ص٦٣ ـ ٧٣ منه.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

[ماهيَّةُ الرُّوح]

ما قَولُـه ـ أدامَ اللهُ تَعـالىٰ عُلُوَّهُ ـ في الأَرْواحِ ومَـاهِيَّتهـا، وحَقِيقَةِ كَيفِيَّتها، وما لَها عِنْدَ مُفارَقَتِها الأَجْساد، وَهَلْ حياة[1] النُّموّ وقَبُول الغِذاء، والحياة التي هي في[2] الذوات الفعّالة [هَلْ] هي مَعْنى أم لا؟

الجواب:

إِنَّ الأَرْواحَ عِنْدَنا هي أَعْراضٌ لا بَقاءَ لَها، وإِنَّما عَبَدَ اللهَ تَعالىٰ مِنْها الحَيُّ حَالاً بِحالٍ، فإذا قُطِعَ امْتِدادُ المُحْيَى بها جاءَ الموتُ الذي هُوَ ضِدُّ الحياةِ[3] وَلَمْ يَكُنْ للأَرْواحِ وَجودٌ، فإذا أَحْيا اللهُ تَعالىٰ الأَمْواتَ[4] ابْتَدأت[5] فيهِمُ الحياةُ التي هي الرُّوحُ.

والحياةُ التي في الذَّواتِ الفَعَّالَةِ هي مَعْنَىٰ تَصْحيح العِلْمِ والقُدْرَةِ،

---

(١) في النسخ: وهي حياة.

(٢) (في) ليس في «م».

(٣) في «جـ» و«م»: الذي هو ضدّه.

(٤) «الأموات» ليس في «م».

(٥) في «ب» و«جـ» و«د»: ابتدأ.

وهي شَرْطٌ في كَوْنِ العالِمِ عالِماً، والقادِرِ قادِراً، ولَيْسَتْ مِنْ نَوعِ الحياةِ التي تكونُ في الأَجْسَادِ[1].

* * *

(١) «في الأجساد» وقعت بعد (المسألة الرابعة) في «ب» و«جـ» و«د».

المَسْأَلَةُ الرابِعَة:

[ماهِيَّةُ الإنْسَان]

ما قَولُه ـ حَرَسَ اللهُ تَعالىٰ عِزَّهُ ـ في الإنسان، أهُوَ[١] هٰذا الشَّخْصُ المَرْئيُّ المُدْرَكُ، علىٰ ما يَذْكُرُه[٢] أصحابُ أبي هاشم[٣]؟

أم جُزءٌ حالٌّ في القَلبِ حَسّاسٌ درّاكٌ، كما يُحْكَىٰ عن أبي بَكْرِ بْن الإخْشِيد[٤]؟

---

(١) في «ب» و«د»: وهو.

(٢) في «م»: ذكرناه.

(٣) هو عبد السلام بن محمّد بن عبد الوهاب، أبو هاشم بن ابي عليّ البصري الجُبّائي، وهو وأبوه من رؤساء المعتزلة، له آراء تفرّد بها، وتبعته فرقة من المعتزلة فسمّيت البهشمية نسبةً إليه، توفي سنة ٣٢١ هـ.

الفهرست للنديم: ٢٤٧، تاريخ بغداد ١١: ٥٦، الملل والنحل ١: ٧٣، الوافي بالوفيات ١٨: ٤٣٤.

(٤) في «ب» و«جـ»: الاحشار، وفي «د»: الاخشار، وفي «م»: الإخشاد. وهو: أحمد بن عليّ ابن بيغجور، أبو بكر بن الإخشيد، ورسمه هكذا بالياء والدال المهملة كلّ من: النديم في الفهرست، والنجاشي في الرجال، والذهبي في الأعلام، وقال ابن حجر: هو ابن الاخشاذ ـ بالمعجمة ـ ويقال له ابن الأخشيد، وكأنّ الشين ممالة، وهو من رؤساء المعتزلة وزهّادهم، وضبطه الخطيب بالألف والذال المعجمة، وجعله الصفدي: الاخشياد، بياء قبل الألف ثم الذال المعجمة توفّي سنة ٣٢٦ هـ وله ستّ وخمسون سنةً.

الفهرست للنديم: ٢٤٥، الرجال النجاشي: ٤٠٢، سير أعلام النبلاء ١٥: ٢١٧، =

الجواب:

إنَّ الإِنْسانَ هُوَ ما ذَكَرَهُ بنو نُوبَخْت[1]. وقد حُكِيَ عَنِ هِشام بن الحَكَم[2] أيضاً، والأَخْبارُ عَن مَوالينا عليهِمُ السّلامُ تَدُلُّ عَلىٰ ما نَذْهَبُ[3] إِليهِ:

وهُوَ شَيءٌ[4] قائمٌ بِنَفْسِه، لا حَجْمَ لَهُ وَلا حَيِّز، لا يَصِحُّ عليهِ التَّرْكِيبُ وَلا الحَرَكَةُ والسُّكونُ، ولا الاجْتِماعُ والافْتِراقُ، وهُوَ الشَّيءُ الذي كانَتْ تُسَمِّيه

= لسان الميزان ١: ٢٣١، تاريخ بغداد ٤: ٣٠٩، الوافي بالوفيات ٧: ٢١٦.

(١) هذه النسبة إلىٰ نوبخت، وهو أحد أجداد هذا البيت، وهم من الشيعة الإماميّة، كان لبعض متكلّميهم آراء خاصة في بعض شعب الكلام والفقه والحديث، ومنهم: أبو سهل إسماعيل بن عليّ النوبختي، شيخ المتكلّمين ببغداد، له احتجاج علىٰ الحلّاج، وله كتب كثيرة، وقد أدرك الإمام الحسن العسكري في وفاته ورأىٰ الإمام صاحب الزمان (عج)، وقد سئل: كيف صارت السفارة لأبي القاسم الحسين بن روح دونك؟ فقال: هم أعلم وما اختاروه، ولكن انا رجل ألقي الخصوم وأناظرهم، توفّي سنة ٤٠٢ هـ. ومنهم ابن اخته أبو محمد الحسن بن موسىٰ النوبختي صاحب كتاب فرق الشيعة.

الأنساب للسمعاني ٥: ٥٢٩، رجال النجاشي: ٦٣ ت/١٤٨، الكنىٰ والألقاب ١: ٩٣، ١٥٤.

(٢) هو أبو محمد هِشام بن الحكم الكوفي الشيباني، حدّث عن الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام، وكان عالي المنزلة عندهما رويت له عنهما عليهما السلام مدائح كثيرة، برع في الكلام، ففتق الكلام وكان فيه حاذقاً حاضر الجواب، له مناظرات عديدة نقل الكشي بعضها في رجاله، وله كتب كثيرة، توفي سنة ١٩٩ هـ علىٰ الأظهر.

رجال النجاشي: ٤٣٣ ت/١١٦٤، رجال الكشي: ٢٥٥ ت/٤٧٥، الفهرست للنديم: ٢٤٩، رجال العلّامة الحلّي: ١٧٨.

(٣) في «ب» و«د»: أذهب.

(٤) «شيء» ليس في «م».

الحُكماء الأوائل: (الجَوْهَر البَسيط)[١].

وكذلكَ كُلُّ حيٍّ فعّالٍ مُحْدَثٍ فهو جَوْهَرٌ بَسيط.

وليسَ كما قالَ الجُبّائي وابْنُه[٢] وأصحابهما: أنَّهُ جُملةٌ مُؤلَّفة.

وَلا كما قالَ ابْنُ الإخْشيد: انَّهُ جِسْمٌ مُتَخَلْخِل[٣] في الجُملةِ الظاهِرة.

ولا كما قال الاعوازي[٤]: أنَّه جُزءٌ لا يتجزّأ.

وقَولي فيه قَولُ مَعْمَر[٥] مِنْ المُعْتَزِلَة، وبني نُوْبَخْت مِنَ الشِّيعَة علىٰ ما قَدَّمْتُ ذِكْرَه:

---

(١) الإنسان هنا هو المفهوم العقلي الكلّي الذي ينطبق علىٰ كل واحد من أفراده، وهذا الإطلاق مشهور بين الخواص.

والجوهر يُطلق علىٰ الذات الموجودة لا في موضوع، أي أنّه لا يحتاج في وجوده إلىٰ شيء يوجد به أو فيه. والجوهر من حيث وجوده الطبيعي يقسم إلىٰ قسمين: بسيط، ومركّب. وله تقسيمات أُخرىٰ من وجوه أُخرىٰ.

أُنظر: تجريد الاعتقاد: ١٤٣، دستور العلماء ١: ١٩٨، ٤١٨، المقابسات: ٢٥٩.

(٢) الجُبّائي: هو أبو عليّ محمد بن عبد الوهاب البصري الجبّائي، أحد أئمّة المعتزلة ومتكلّميهم، تفرّد بآراء فتبعه جماعة فسُمّوا الجبّائية، ولد سنة ٢٣٥ وتوفي سنة ٣٠٣ هـ.

وفيات الأعيان ٤: ٢٦٧، الوافي بالوفيات ٤: ٧٤. وابنه: أبو هاشم الجبائي، تقدمت ترجمته في هذه المسألة.

(٣) في «م»: متخلّل.

(٤) في «ب»: الاعرازي، وفي «جـ» و«م»: الاعواذي، ولم أجده، والظاهر لي أنّها محرفة من الأسواري، وهو من متكلّمي المعتزلة، ومن شيوخهم، وقد وافق النّظام في معظم أقواله.

أُنظر: الملل والنحل ١: ٦٠، الفصل لابن حزم ٢: ١٨٣ وما بعدها.

(٥) هو مَعْمَر بن عبّاد ـ وقيل عمرو ـ السلمي، أبو المعتمر المعتزلي البصري، سكن بغداد، وناظر النّظام، وله آراء انفرد بها عنهم، وتُنسب إليه طائفة تعرف بالمعمرية. توفّي سنة ٢١٥ هجري.

الملل والنحل: ٦٥، سير أعلام النبلاء ١٠: ٥٤٦.

وَهُـوَ شيءٌ يَحتَمِـل العِلْمَ والقُدْرَةَ والحياةَ والإرادَةَ والكَراهَة والبُغْض والحُبَّ، قائمٌ بنَفْسِه، مُحتاجٌ في أَفْعَالِه إلىٰ الآلَةِ التي هِيَ الجَسَدُ.

والوَصْف لَهُ[١] بأَنَّه حَيٌّ يَصِحُّ[٢] عَلَيهِ القَولُ بأنَّهُ عالِمٌ قادِرٌ.

وليسَ الوَصْفُ لَهُ بالحَياةِ كالوَصْفِ لِلأَجْسَادِ بالحَياةِ حَسْبَما قَدَّمناه.

وقَد يُعَبَّرُ عَنْهُ بـ (الرُّوحِ).

وعلىٰ هٰذا المَعْنَىٰ جاءَتْ الأَخْبارُ: أنَّ الرُّوحَ إذا فارَقَتْ الجَسَد نُعِّمَتْ وعُذِّبَتْ[٣].

والمُرادُ: أَنَّ الإنْسانَ الذي هُوَ الجَوْهَرُ البَسيطُ يُسمَّىٰ (الرُّوح)، وعليهِ الثَّوابُ والعِقابُ، وإلَيهِ تَوجَّهَ الأَمْرُ والنَّهْيُ والوَعْدُ والوَعيدُ.

وَقـد دَلَّ القُـرآنُ علىٰ ذٰلك بِقَوْلِه: ﴿يا أَيُّها الإنْسانُ ما غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَريمِ * الَّذي خَلَقَكَ فَسَوَّٰيكَ فَعَدَلَكَ * في أَيِّ صُورَةٍ ما شاءَ رَكَّبَكَ﴾[٤] فأَخْبَرَ تَعالىٰ أَنَّهُ غَيْرُ الصُّورَةِ، وأَنَّه مُركَّبٌ فيها.

وَلَوْ كانَ الإنْسانُ هُوَ الصُّورةُ لَمْ يَكُنْ لِقَوْله تَعالىٰ: ﴿في أَيِّ صُورَةٍ ما شاءَ رَكَّبَكَ﴾ مَعْنىً، لأنَّ المُركَّبَ في الشيءِ غَيْرُ الشيءِ المُركب فيه[٥].

وَلا مَجالَ أنْ تكون الصُّورَةُ مُرَكَّبَةً في نَفْسِها وعَيْنِها لِمَا ذَكَرْناهُ.

---

(١) «له» ليس في «جـ» و«م».

(٢) في «م»: يصلح.

(٣) الكافي ٣ ـ باب ٩١ ـ: ٢٤٤ ح/٣، ٤ وباب ٩٢: ٢٤٥ ح/١، ٢، من لا يحضره الفقيه ١: ١٢٢ ح/٣٥، مسند أحمد ٢: ٣٦٤، ٦: ١٤٠، سنن ابن ماجة ـ كتاب الزهد ـ ٢: ١٤٢٣ ح/٤٢٦٢، سنن النسائي ٤: ١٠١.

(٤) الانفطار ٨٢: ٦ ـ ٨.

(٥) «فيه» ليس في «د».

وَقَد قالَ سُبْحانَه في مُؤْمِنِ آلِ يٰس: ﴿قيلَ ادْخُلِ الجَنَّةَ قالَ يا لَيْتَ قَوْمي يَعْلَمـونَ * بِما غَفَرَ لي رَبِّي﴾[١] فأَخْبَرَ أَنَّهُ حَيٌّ ناطِقٌ مُنَعَّمٌ وإنْ كانَ جِسْمُهُ علىٰ ظَهْرِ الأَرْضِ أَو في بَطْنِها.

وقالَ تَعالىٰ: ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذينَ قُتِلُوا في سَبيلِ اللهِ أَمْواتاً بَلْ أَحْياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحينَ﴾[٢] فأَخْبَرَ أَنَّهم أحياءٌ، وإنْ كانتْ[٣] أَجْسَادُهُمْ علىٰ وَجْهِ الأَرْضِ أمواتاً لا حياةَ فِيها.

ورُوِيَ عَنِ الصَّـادِقين عَلَيهِمُ السّلامُ أَنَّهُم قالُوا: «إذا فارَقت أرواحُ المؤمنين أجسادَهم أسكنها[٤] الله تعالىٰ في أجسادهم التي فارقوها فيُنَعِّمهم في جنَّته»[٥].

وأنكروا ما ادَّعَتْهُ العامَّة مِن أنَّها تسكُنُ في حَواصِلِ الطُّيورِ الخُضْر، وقالُوا: «المُؤْمِنُ أَكْرَمُ علىٰ اللهِ مِنْ ذٰلك[٦]».

وَلَنـا علىٰ المَذْهَبِ الذي وَصَفْناهُ أدِلَّةٌ عَقْلِيَّةٌ لا يَطْعَن المُخالِفُ فِيها ونَظائِرها لِمَا ذَكَرْناهُ مِنَ الأدِلَّة السَّمْعِيَّة.

وبِاللهِ أَسْتَعِين.

* * *

---

(١) يس ٣٦: ٢٦ ـ ٢٧.
(٢) آل عمران ٣: ١٦٩ ـ ١٧٠.
(٣) «كانت» ليس في «د» و«م».
(٤) في «ب» و«د»: أسكنه.
(٥) الكافي ٣ ـ باب ٩١ ـ: ٢٤٥ ح/٦.
(٦) الكافي ٣: ٢٤٤ ح/١، ٦، ٧.

المَسْأَلَةُ الخَامِسَةُ:

[عَذابُ القَبْرِ]

ما قَولهُ ـ أدامَ اللهُ تأْيِيدَهُ[١] ـ في عَذابِ القَبْرِ وكيْفِيَّتِهِ؟
ومتَىٰ يكونُ؟
وَهَلْ تُرَدُّ الْأَرْواحُ إلىٰ الْأَجْسادِ عِنْدَ التَّعْذِيب أَم لا؟
وَهَلْ يكونُ العَذابُ في القَبْرِ، أو يكونُ بين النَّفْخَتين[٢]؟

الجواب:

الجوابُ عَنْ هٰذا السُّؤالِ قَدْ تَقَدَّمَ في المَسْأَلَةِ التي سَبَقت هٰذه المَسْأَلَة[٣].

والكَلامُ في عَذابِ القَبْرِ طَرِيقُهُ[٤] السَّمْعُ دون العَقْل.

وَقَدْ وَرَدَ[٥] عَنْ أَئِمَّةِ الهُدىٰ عليهِمُ السّلامُ أَنَّهُمْ قالُوا[٦]: «ليسَ يُعَذَّبُ

---

(١) في «أ» و«م»: مدّته.

(٢) «النفختين» سقطت من «د».

(٣) في «ب» و«جـ» و«د»: التي سبقها هذه المسألة. والجملة ليست في «أ» و«م».

(٤) في «م»: بطريق.

(٥) في «أ» و«م»: روي.

(٦) في «أ» و«م»: أنَّه.

في القَبْرِ كُلُّ مَيِّتٍ، وإنَّما يُعَذَّبُ مِنْ جُمْلَتِهم مَن مَحَضَ الكُفْرَ، وَلا يُنَعَّمُ كُلُّ ماضٍ لِسَبيلِهِ، وإنَّما يُنَعَّمُ[1] مِنْهُمْ مَنْ مَحَضَ الإيمانَ مَحضاً، فأمّا سِوىٰ هٰذينِ الصِّنْفَينِ فإنَّه[2] يُلْهىٰ عَنْهُم[3]».

وكذٰلك رُوِيَ أنَّهُ لا يُسألُ في قَبْرِهِ إلَّا هٰذانِ الصِّنْفَان خَاصَّةً[4].

فعلىٰ ما جَاءَ بِهِ الأَثَرُ مِنْ ذٰلكَ يكونُ الحُكْمُ[5] ما ذَكَرْناهُ.

وأَمَّا كَيْفِيَّةُ عَذابِ الكافِرِ في قَبْرِه[6]، ونَعِيمِ المُؤْمنِ فيهِ، فإنَّ الأَثَرَ[7] أيضاً قَدْ وَرَدَ بأَنَّ اللهَ تعالىٰ يَجْعَلُ رُوحَ المُؤمنِ في قالَبٍ مِثْلَ قالَبِهِ في الدنُّيا، في جنَّةٍ من جِنانه[8]، يُنَعِّمه فيها إلىٰ يَوْمِ السَّاعَةِ، فإذا نُفِخَ في الصُّورِ أنشأ جَسَدَهُ الذي بَلِيَ في التُّراب[9] وَتَمَزَّقَ، ثُمَّ أَعادَهُ إليهِ وحَشَرَهُ إلىٰ المَوْقِفِ، وأَمَرَ بهِ إلىٰ جَنَّةِ الخُلْدِ، فَلا يَزالُ[10] مُنَعَّماً بِبقاءِ اللهِ عزَّ وجَلَّ.

غَيْرَ أنَّ جَسَدَهُ الذي يُعادُ فيهِ لا يكونُ علىٰ تَرْكِيبِهِ في الدُّنيا، بَلْ يُعَدَّلُ طِباعَهُ ويُحَسَّنُ صُورَتَهُ فلا يَهرَمُ[11] مَعَ تَعْديلِ الطِّباعِ، وَلا يَمَسُّه نَصَبٌ في

---

(١) في «م»: يتنعّم. في الموضعين.

(٢) «الصنفين فإنّه» ليس في «م».

(٣) الكافي ٣ ـ باب ٨٨ ـ: ٢٣٥ ح/١ ـ ٣، ٢٣٧ ح/٨.

(٤) الكافي ٣ ـ باب ٨٨ ـ: ١٣٦ ح/٤.

(٥) «من ذلك يكون الحكم» ليس في «م»، وفي «ب» و«د» محلّها بياض.

(٦) في «م»: الكفّار في قبورهم.

(٧) في «أ» و«جـ» و«م»: الخبر.

(٨) «في جنّة من جنانه» ليس في «ب» و«د».

(٩) «الذي بلىٰ في التراب» محلّها بياض في «ب» و«د».

(١٠) «فلا يزال» محلّها بياض في «ب» و«د».

(١١) في «م»: ولا يبدّل.

الجَنَّةِ وَلا لُغوب(١).

والكافِرُ يُجْعَلُ في قالَبٍ كَقالَبِهِ في الدُّنيا، في مَحَلِّ عَذابٍ يُعاقَبُ به، ونَار يُعَذَّبُ بها حتَّىٰ الساعَة، ثُمَّ يُنْشَأ جَسَدُه الذي فَارَقَهُ في القَبْرِ، ويُعادُ إليه، ثُمَّ يُعذَّبُ(٢) بهِ في الآخِرَةِ عذابَ الْأَبَدِ، ويُركَّبُ أيضاً جَسَدُه تركيباً لا يَفنَىٰ مَعَهُ(٣).

وَقَدْ قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوّاً وَعَشِيّاً وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذابِ﴾(٤).

وَقالَ في قِصَّةِ(٥) الشُّهَداءِ: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا في سَبيلِ اللهِ أَمْواتاً بَلْ أَحْياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾(٦) وهٰذا قد مَضَىٰ فِيما تَقَدَّم(٧).

فدلّ علىٰ أنَّ العَذابَ والثوابَ(٨) يكونُ قَبْلَ(٩) القِيامَة وبَعْدَها، والخَبَرُ وارِدٌ بأنَّه يكونُ مَع فِراقِ الرُّوحِ الجَسَدَ(١٠) في الدُّنيا(١١).

---

(١) اللغوب: التعب والإعياء.

(٢) في «م»: الذي فارقه في القبر فيعذبه به.

(٣) أُنظر: الكافي ٣: ٢٤٥ ح/٦، ٢٥١ ح/٧.

(٤) غافر ٤٠: ٤٦.

(٥) في «د»: قضية.

(٦) آل عمران ٣: ١٦٩.

(٧) تقدّم في جواب المسألة الرابعة، وقوله: «فيما تقدّم» ليس في «م».

(٨) في «أ» و«م»: الثواب والعذاب.

(٩) زاد في «أ» و«م»: يوم.

(١٠) في «أ» و«م»: والجسد.

(١١) الكافي ٣ - باب ٨٨ -:٢٣٥ ح/١ - ١٨، سنن النسائي - كتاب الجنائز - ٤: ٩٧ - ١٠٨.

والـرُّوحُ هاهُنا عِبارَةٌ عَنِ انفعال الجَوْهَرِ البَسيط، ولَيْسَ بِعبارَةٍ عن الحياة التي يَصِحّ مَعَها العِلْمُ والقُدْرَةُ، لأنَّ هٰذِهِ الحياة عَرَضٌ لا يَبْقَىٰ، ولا يَصِحُّ علَيه الإِعادَةُ.

فهٰذا ما عَوَّلَ علَيهِ أَهْلُ[1] النَّقْلِ، وجاءَ بِهِ الخَبَرُ علىٰ ما بيَّنّاه.

* * *

(١) (أهل) ليس في «أ» و«ب» و«جـ» و«د».

المَسْأَلَةُ السادِسَةُ:

[حَياةُ الشُّهَدَاءِ]

ما قَولُـه ـ أَدامَ اللهُ تَعالىٰ تَمْكِينَهُ ـ في قولِ اللهِ تَعالىٰ: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذينَ قُتِلوا في سَبيلِ اللهِ أَمْواتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[١] أَهُم أحياءٌ في الحَقيقةِ علىٰ ما تَقْتَضِيهِ الآيةُ الشريفةُ، أم الآيةُ مَجازٌ؟

وهل[٢] أجْسَادُهُمُ الآنَ في قُبورِهم، أم في الجنَّةِ؟

فإنَّ المعْتَـزلَـة مِن أَصْحابِ أَبي هاشِم يقولُون: إنّ اللهَ تعالىٰ يَنْزِعُ مِنْ[٣] جَسَدِ كُلِّ واحدٍ مِنهُم أجزاءَ قَدْرَ ما تَتَعلَّقُ به[٤] الرُّوحُ، وأنّه تعالىٰ يَرزُقُهم علىٰ ما[٥] نَطقت به الآيةُ، وما سِوىٰ هذا مِن أجزاءِ أبدانِهم فهي في قُبورِهم كأجساد سائر الموتىٰ[٦].

---

(١) آل عمران ٣: ١٦٩.

(٢) في «ب» و«جـ» و«د»: وأنّ.

(٣) (إن الله تعالىٰ ينزع من) ليس في «ب»، وفي «د» محلّها بياض، وفي «أ» و«م»: إن الله تعالىٰ يدع في.

(٤) في «أ»: بها.

(٥) (علىٰ ما) ليس في «ب»، وفي «د» محلّها بياض.

(٦) «سائر الموتىٰ» وقعت بعد كلمة (الجواب) في «ب» و«جـ» و«د».

الجواب:

هُوَ ما قدَّمنا ذِكْرَهُ[(١)] في المسألة السابقة[(٢)]، وقَد ثَبَتَ[(٣)] ما فيه ببيان يُستغْنىٰ بِوُضوحِه عَنْ تكرارِه وإعادَته.

فأمّا هٰذا المَحكيّ عن أصحاب[(٤)] أبي هاشِم فلأنَّ المَحْفُوظَ عنه: أنَّ الإنْسانَ المُخاطَب المَأْمور المَنْهِي هو البُنية[(٥)] التي لا تَصِحُّ الحياةُ إلّا بها، وما سِوىٰ ذٰلكَ مِن الجَسَد فليس بإنْسان، ولا يَتَوَجَّهُ[(٦)] إليهِ أَمْرٌ وَلا نَهْيٌ[(٧)] ولا تكليفٌ[(٨)].

وإنْ كانَ القَومُ يَزْعُمونَ أنَّ تِلكَ البُنْيَة لا تُفارِقُ ما جاوَرَها مِن الجَسَد فيُعذَّبُ أو يُنَعَّمُ، فَهُوَ مَقالٌ يَسْتَمِرُّ علىٰ أَصْلِهم إذا كانتْ البُنْيَةُ التي ذَكَروها هُوَ المُكَلَّفُ المَأْمور المَنْهِيّ، وباقي جَسَدهُ في القَبْرِ.

إلَّا أنَّهم لَمْ يَذْكُروا كَيْفَ يُعَذَّبُ مَن يُعَذَّبُ[(٩)]، ويُثابُ من يُثابُ[(١٠)]: أفي

---

(١) «م»: ما قدّمناه.
(٢) في «أ»: التي سبقت هذه المسالة. وفي «ب» و«جـ» و«د»: التي سبقتها لهذه المسألة.
(٣) «وقد ثبت» ليس في «ب» و«جـ» وفي «د» محلّها بياض.
(٤) في «م»: عن أبي هاشم، وفي «ب» و«د»: بياض بقدر كلمتين.
(٥) في «أ» و«د» و«م»: البيّنة.
(٦) في «أ» و«م»: يوجّه.
(٧) في «أ» و«م»: الأمر والنهي.
(٨) في «م»: يتكلّف.
(٩) في «ب» و«جـ» و«د»: عذب.
(١٠) في «د»: وإثبات من أُثبت، وفي «ب» و«جـ»: ويُثاب من أُثيب.

دارٍ غَيْرِ الدُنيا[١]، أمْ فيها؟

وهل يَحْيىٰ بَعْدَ المَوتِ،أو يُفارق الجُمْلَةَ[٢] في الدُّنيافلا[٣] يَلْحَقُهُ مَوتٌ؟ ثُمَّ لَمْ يُحْكَ[٤] عَنْهُمْ في أيِّ مَحَلٍّ يُعَذَّبُونَ ويُثابون.

وما[٥] قالُوهُ مِنْ ذٰلك فَلَيْسَ بِهِ أثَرٌ، ولا يَدُلُّ علَيهِ العَقْلُ، وإنَّما هو مُخْرَجٌ[٦] مِنْهُم علىٰ الظَّنِّ والحِسْبانِ[٧]. ومَن بَنىٰ مَذْهَبَهُ علىٰ الظَّنِّ[٨] في مِثْلِ هٰذا الباب كانَ بِمَقالَتِه مُضْطَرِباً[٩].

ثُمَّ إنَّهُ يُفسِد[١٠] قولهم مِنْ بَعْد: ما دَلَّ علىٰ أَنَّ الإنْسانَ المَأْمُورَ المَنْهِي هُوَ الجَوْهَرُ البَسيطُ، وأنَّ الأَجْزاءَ المُؤَلَّفَةَ لا يَصِحُّ أنْ تكونَ فَعّالةً.

ودلائلُ ذٰلك يطولُ بإثْباتِها[١١] الكِتابُ[١٢]، وفيما أَوْمَأْنا إلَيهِ مِنْها كِفايَةٌ فِيما يتعلَّق بِهِ السُّؤالُ.

وباللهِ التَّوفيقُ.

---

(١) في «جـ» و«م» أفي غير دار الدنيا.

(٢) في «د»: في الجملة.

(٣) «فلا» ليس في «م».

(٤) في «أ»: يجد. ومن هنا سقط في «ب» وحتىٰ بعض جواب المسألة الثامنة.

(٥) في «جـ» و«د»: وفيما.

(٦) في «أ»: يخرج. وفي «د» و«م»: تخرّج.

(٧) في «أ»: النظر والحساب، والحِسبان ـ بكسر الحاء ـ: الظّن، وهو بالضمّ: التقدير الدقيق، والأوّل أنسب في المقام.

(٨) في «أ» و«م»: النظر.

(٩) في «أ» و«م»: كان مقاله مضطرباً، وفي «جـ» مظهر، وفي «د»: بمقالته مضطراً.

(١٠) في «د»: الذي يفسد، وفي «م» إنّه يُفيد.

(١١) في «أ» و«م»: ودليل ذلك يطول بإثباته.

(١٢) «ثمّ إنّه يفسد... الكتاب» ليس في «جـ».

المَسْألةُ السَابعَةُ:

[حُكْمُ مَن قال بالجَبْرِ وجوَّز الرؤية]

ما قولُه ـ حَرَسَ اللهُ تعالىٰ ظِلَّهُ[1] ـ في أصحابِ الإجبارِ[2] مِنَ الإماميَّة مِمَّن يعتَقِدُ الجَبْرَ، وَيُثْبِتُ إرادَةَ الله تَعالىٰ للمَعاصِي والكُفْرِ، ويُجَوِّزُ الرُّؤيَة على اللهِ تَعالىٰ؟

وهَلْ يَبْلُغُ[3] هٰذا القولُ مِنْهُمُ الكُفْرَ، أم لا؟

وهَلْ يَجُوزُ صَرْفُ الزكواتِ إلىٰ ضُعَفائِهِمْ أم لا؟

الجواب:

إنّ المُجْبِرَةَ كُفّارٌ[4] لا يَعْرِفُونَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ.

وَمَنْ لا يَعْرِفُ اللهَ تَعالىٰ فهُوَ خارِجٌ مِنَ[5] الإيمانِ، لاحِقٌ بِأَهْلِ الكُفْرِ والطُّغْيانِ، لا يَنْفَعُهُ عَمَلٌ يرجو به القُرْبَةَ[6] إلىٰ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلا تصِحُّ مِنهم

(١) في «أ» و«م»: أدام اللهُ علوّه.

(٢) في «أ»: الأخبار.

(٣) في «م»: هل مبلغ.

(٤) «كفّار» ليس في «أ».

(٥) في «د»: عن.

(٦) في «د»: يرجونه.

مَعْرِفَةُ الْأَنبياءِ والْأَئِمَّةِ عليهِمُ السَّلامُ.

ومَنْ تَعَلَّقَ مِنْهُم[١] بِمَذْهَبِ أَهْلِ الحَقِّ فَهُو مُنْتَحِلٌ لَهُ عَنْ طَرِيقِ الهَوىٰ والإِلْفِ والمَنْشَأ والعَصَبِيَّة[٢]، دُونَ المَعْرِفَةِ بهِ[٣] والعِلم بِحَقِيقَتِه.

ومَنْ كانَ كذٰلكَ لا يَحِلُّ صَرْفُ الزكاةِ إلَيهِ.

ومَن صَرَفَها إليهِ فَقَدْ وَضَعها في غَير موضِعها، وهي في ذِمَّته حتَّىٰ يُؤَدِّيها إلىٰ مُسْتَحِقِّها مِنْ أَهْلِ المَعْرِفَة والولايةِ[٤].

وبالله التوفيق.

* * *

---

(١) في «جـ» و«د»: وإن تعلّق بمذهب...

(٢) «المنشأ» ليس في «أ»، وفي «م»: من طريق الهوىٰ والمعصية.

(٣) «به» ليس في «م».

(٤) في «ب» و«جـ» و«م»: والولاء.

المَسْأَلَةُ الثّامِنةُ(١):

[الاخْتِلافُ في ظَواهِرِ الرِّواياتِ]

ما قَولُـهُ ـ أدامَ اللهُ تَعالىٰ نَعْماءَه ـ فيمَنْ تَنَدَّسَ(٢) طَرَفاً مِنَ العِلْمِ، ورُفِعَتْ(٣) إليهِ الكُتُبِ المُصَنَّفَة في الفِقْهِ عَنِ الْأَئمَّةِ الهادِيَةِ(٤) عليهِمُ السَّلامُ فيهـا اخْتِلافٌ ظَاهِرٌ في المَسائلِ الفِقْهيَّةِ، كَما وَقَعَ الاخْتِلافُ بَيْنَ ما أثْبَتَهُ الشَّيْخُ أبو جَعْفَر بنُ بابَوَيه رَحِمَهُ اللهُ(٥) في كُتُبِهِ مِنَ الْأَخْبارِ المُسْنَدَةِ عَنِ الْأَئمَّةِ عَليهِمُ السَّلامُ، وبَيْنَ ما أثْبَتَهُ الشَّيْخُ أبو عليٍّ بنُ الجُنَيْدِ رَحِمَهُ اللهُ(٦) في كُتُبِهِ مِنَ المَسائلِ الفِقْهيَّة المُجَرَّدة عَنِ الْأَسانيدِ؟

---

(١) من هنا سقط من «أ».

(٢) في «ب» و«جـ» و«د»: سدد، وفي «م»: سدله. وهما محرّفتان، وتندّس الخَبَر: تحرّىٰ عنه.

(٣) في «د» و«م»: ووقعت.

(٤) في «م»: الهادين.

(٥) هو محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه القُمّي، شيخ الحفظة ورئيس المحدّثين، المعروف بالصدوق، له نحو من ثلاثمائة مصنّف، وهو أُستاذ الشيخ المفيد رضوان الله عليهما، ورد بغداد سنة ٣٥٥ هـ، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حَدَث السنّ، توفّي بالريّ سنة ٣٨١ هـ، وقبره فيها مزار معروف قرب ضريح السيد عبد العظيم الحسني.

رجال النجاشي: ٣٨٩ ت/١٠٤٩، تاريخ بغداد ٣: ٨٩، الكنىٰ والألقاب ١: ٢٢١.

(٦) في «م» عليّ بن الجُنيد، وهو محمّد بن احمد بن الجُنيد، أبو علي الكاتب الاسكافي، من أكـابر علماء الإماميّة، وأدقّهم نظراً، متكلّم فقيه محدّث أديب، روىٰ عنه الشيخ المفيد =

هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَجْتَهِدَ[١] رَأْيَهُ، ويُعَوِّل[٢] علىٰ ما هُوَ الحَقُّ عِنْدَهُ والأَصْوَبُ لَديه، أم يَعْتَمِدَ علىٰ المُسْنَداتِ دُونَ المَراسيلِ؟

الجواب:

إنَّهُ لا يَجُوزُ لاحَدٍ مِنَ الخَلْقِ أنْ يَحْكُم علىٰ الحَقِّ فِيما وَقَعَ فيهِ الاخْتِلافُ مِنْ مَعْنَىٰ كِتابٍ، أَو سُنَّةٍ، أو مَدْلُولِ دَليلٍ عَقْليٍّ[٣]، إلَّا بَعْدَ إحاطَةِ العِلْمِ بذٰلكَ، والتمكُّنِ مِنَ النَّظَرِ المُؤدّي إلىٰ المَعْرِفَةِ.

فمتىٰ كانَ مُقَصِّراً عَنْ عِلْمِ طَريقِ ذٰلك فَلْيَرْجِعْ إلىٰ مَن يَعْلَمهُ، ولا يَقولُ برأْيِهِ وَظَنِّهِ. فإنْ عَوَّل علىٰ ذلكَ فأصابَ الاتِّفاق لَمْ يكُن مأْجُوراً، وإنْ أخطأ الحَقَّ فيهِ كانَ مَأْزُوراً.

والذي رَواهُ أبو جَعْفَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فَلَيْسَ يَجِبُ العَمَلُ بِجَميعِه إذا لَمْ يَكُنْ ثابِتاً مِنَ الطُّرُقِ التي تَعَلَّقَ بها قولُ الأَئمَّةِ علَيهم السَّلامُ[٤]، إذ هِي أَخْبارُ آحادٍ، لا تُوجِبُ عِلْماً ولا عَمَلاً[٥]، ورِوايَتها عَمَّنْ يَجُوزُ علَيهِ السَّهْوُ والغَلَطُ.

= وغيره، وقد حُكي عنه القول بالقياس، وتوفّي سنة ٣٨١ هـ.

رجال النجاشي: ٣٨٥ ت/١٠٤٧، رجال العلامة الحلّي: ١٤٥ ت/٣٥، الكنىٰ والألقاب ٢: ٢٦.

(١) في «د» يجهد، وفي «م»: يحمد.

(٢) في «م»: ويقول.

(٣) زاد في «م»: لا يعمل به.

(٤) إلىٰ هنا سقط من «ب».

(٥) في «ب» و«جـ» و«د»: عملاً وعلماً.

وإنَّما روىٰ أبو جَعْفَرٍ رَحِمَهُ الله ما سَمِعَ، ونَقَلَ ما حَفِظَ، ولَم يَضْمَنِ العُهْدَةَ في ذٰلك.

وأَصْحَابُ الحَديثِ يَنْقُلُونَ الغَثَّ والسَّمينَ، ولا يَقْتَصِرُونَ في النَّقْلِ علىٰ المَعْلُومِ[1]، ولَيْسُوا بأَصْحابِ نَظَرٍ وتَفْتيشٍ، ولا فِكْرٍ فِيما يَرْوُونَهُ وتَمْييز، فأَخْبارُهُم مُخْتَلِطَةٌ[2] لا يَتَميَّزُ مِنها الصَّحِيحُ مِنَ السَّقيمِ إلَّا بِنَظَرٍ في الأُصُولِ، واعْتِمادٍ علىٰ النَّظر الذي يُوصِلُ إلىٰ العلمِ بِصِحَّةِ المَنْقُول.

فأَمّا كُتُبُ أبي عليّ بنِ الجُنَيْد، فَقَدْ حَشاها بأَحْكامٍ عَمِلَ فِيها علىٰ الظَّنِّ، واسْتَعْمَلَ فيها مَذْهَبَ المُخالِفينَ في القِياس[3] الرَّذل[4]، فَخَلَطَ بَيْنَ المَنْقُولِ عَنِ الأَئمَّة عَلَيهِمُ السَّلامُ وبَيْنَ ما قالَهُ بِرَأْيِه، ولَمْ يُفْرِد أَحَدَ الصِّنْفينِ مِنَ الآخَرِ.

ولَوْ أفْرَدَ المَنْقُولَ مِن الرَّأْيِ لَمْ يَكُن فيهِ حُجَّةٌ، لأنَّه لَمْ يَعْتَمِدْ في النَّقْلِ المُتواتِرَ مِنَ الأَخْبارِ، وإنَّما عَوَّلَ علىٰ الآحادِ.

وإنْ كانَ[5] في جُملة[6] ما نَقَل غَيْرُهُ مِنْ أَصْحابِ الحَديثِ ما هُوَ مَعلُومٌ، وإنْ لَمْ يَتَميَّزْ لَهُمْ[7] ذٰلكَ لِعُدولِهِمْ عَنْ طَريقِ النَّظَرِ فيهِ، وتَعْويلهِمْ علىٰ النَّقْلِ خاصَّةً، والسَّماعِ مِنَ الرِّجالِ، والتَّقليدِ دُونَ النَّظَرِ والاعْتِبارِ.

---

(١) في «م»: العلوم.

(٢) في «م»: مختلفة.

(٣) في «م»: والقياس.

(٤) الرذل: الرديء.

(٥) في «م»: واما كانت.

(٦) في «ب» و«جـ»: حمله.

(٧) في «م»: له.

فهـذا ما عندي في الذي تضمَّنته(١) الكُتُب للشَّيْخينِ المَذْكُورَين في الحَلالِ والحَرامِ مِنَ الأَحْكَامِ(٢).

فصل:

[المَوْقِفُ مَنِ الرِّواياتِ المَخْتَلِفة الظواهِر]

وللشّيعَـةِ أَخْبارٌ في شرائعَ مُجْمَعٌ علَيها بَيْنَ عِصابَةِ الحَقِّ، وأَخْبارٌ(٣) مُخْتَلَفٌ فيها، فَيَنْبَغي(٤) للعاقِلِ المُتَدَبِّرِ أَنْ يأخُذَ بالمُجْمَعِ عليهِ(٥) ـ كما أَمَرَ بذلكَ الإمام الصَّادِقُ علَيهِ السَّلامُ ـ ويقِفُ في المُخْتَلَفِ فيهِ ما لَمْ يَعْلَم حُجَّةً في أَحدِ الشَّيْئَينِ مِنْهُ، ويَرُدَّهُ إلىٰ مَن هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ، ولا يَقْنَعَ مَنْهُ بالقياسِ فيهِ دُونَ البَيانِ علىٰ ذٰلـكَ والـبُرهـان، فإنَّهُ يَسْلَمُ بذلكَ من الخَطأِ في الدِّينِ، والضَّلالِ، إن شاء الله.

وقَد أَجَبْتُ(٦) عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الأَخْبارِ المُخْتَلِفَةِ في مَسائلَ وَرَدَتْ(٧) عليَّ: بَعْضُها مِن نَيسابور، وبَعْضُها مِنَ المَوصِل، وبَعْضُها مِن فارِس، وبَعْضُها مِن

(١) في «ب» و«جـ» و«د»: تضمّنه.
(٢) في «ب» و«جـ»: والفساد والأحكام، وفي «د»: والنساء والأحكام.
(٣) «وأخبار» ليس في «م».
(٤) «فينبغي» ليس في «م».
(٥) في «م»: عليها.
(٦) في «ب» و«د»: أجيب.
(٧) في «م»: ورد.

ناحِيَةٍ تُعْـرَفُ بمازَنْـدَران(١)، تضمَّنَتْ مَسـائـلَ القَـومِ المَـذْكُورينَ أَخْباراً تَخْتَلِفُ(٢) ظواهِرُها في أنواعٍ شتّىٰ مِنَ الْأَحْكام.

وأودَعْتُ كِتـابَ (التَّمْهيد) أجـوبـةً عَن مسـائلَ مُخْتَلِفَةٍ جاءَتْ فِيها الْأَخْبارُ عَنِ الصَّادِقِين عليهِمُ السَّلامُ، وبَيَّنْتُ(٣) ما يَجِبُ العَمَلُ علَيهِ مِنْ ذٰلكَ بدلائِلَ لا يُطْعَنُ فيها، وجَمَعْتُ بَيْنَ(٤) مَعانٍ كَثيرَةٍ مِنْ أَقاويلِ الْأَئمَّةِ عليهِمُ السَّلامُ يَظُنُّ كَثيرٌ مِنَ النَّاسِ أنَّ مَعانِيها تتضادُّ، وكذا، وبَيَّنتُ اتِّفاقَها في المَعْنىٰ، وأَزَلْتُ شُبُهاتِ المُسْتَضْعَفِينَ في اخْتِلافِها.

وذكرتُ مِثْلَ ذٰلكَ في كتاب (مَصابيح النُّور في علاماتِ أوائل الشُّهور) وشرَعْتُ(٥) طُرقـاً يُوصَـلُ بها إلىٰ مَعْـرِفَـةِ الحَقِّ فِيما وَقَع فيهِ الاخْتِلافُ بَيْنَ أَصْحَابنا مِنْ جهَةِ الْأَخْبار.

وأَجَبْتُ(٦) عَنِ المَسائِلِ التي كانَ ابْنُ الجُنَيْدِ جَمَعَها وكَتَبها إلىٰ أَهْلِ مِصْرَ، ولقَّبَها بـ (المَسائلِ المِصْرِيَّة) وَجَعَلَ الْأَخْبارَ(٧) فِيها أبواباً، وظَنَّ أَنَّها مُخْتَلِفَة في مَعانِيها، ونَسَبَ ذٰلكَ إلىٰ قَولِ الْأَئمَّة عليهِم السَّلامُ فيها بالرأي:

---

(١) هي مقاطعة كبيرة في بلاد إيران، تُعرف قديماً بطبرستان، تقع علىٰ الساحل الجنوبي لبحر قزوين، فيها عدّة مدن كبيرة منها: آمل، وبابُل، وگرگان.

(٢) في «م»: وكـلّ ذلـك تتضمّن مسائل مختلفة جاءت فيها الأخبار عن الصادقين عليهما السلام، وللقوم أخبار تختلف.

(٣) في «جـ»: وأثبتُّ، وفي «م»: وأفتيت.

(٤) «بين» ليس في «م».

(٥) شرَعَ: أظهر وبيّن.

(٦) في «ب» و«د»: وأجيب.

(٧) في «م»: للأخبار.

وأَبْطَلْتُ ما ظَنَّهُ في ذٰلك وتَخَيَّلَهُ، وجَمَعْتُ بَيْنَ جَميعِ مَعانيها، حتَّىٰ لَمْ يَحْصلْ فيها اخْتِلافٌ، فَمَنْ ظَفِرَ بهٰذه الأَجْوبة وتأَمَّلها بإنْصافٍ[1]، وفكَّرَ فيها فِكْراً شافِياً، سَهُل عَليهِ مَعْرِفَةُ الحَقّ في جَميعِ ما يظنُّ أنّهُ مُختَلِفٌ، وتيقَّنَ ذٰلكَ ممّا يختَصُّ بالأَخْبارِ المَرْوِيَّةِ عَنْ أَئمَّتِنا عليهِمُ السَّلامُ[2].

فصل:

[أَصْنافُ أَحاديثِ الأَئمَّة]

وفي الجُمْلةِ، إنَّ أَقوالَ الأَئمَّةِ عليهِمُ السَّلامُ كانَتْ تَخْرُجُ علىٰ ظاهِرٍ يُوافِقُ باطِنهُ الأَمْنَ من العواقِبِ في ذٰلك.

ويَخْرُجُ مِنها ما ظاهِرُهُ خِلافُ[3] باطِنِهِ للتَّقِيَّةِ والاضْطِرار.

ومِنها ما ظاهِرُهُ الإيجابُ والإِلْزَامُ، وهُوَ في نَفْسِه نَدْبٌ ونَفْلٌ واسْتِحْباب.

ومِنها ما ظاهِرُهُ نَفْلٌ ونَدْبٌ، وهوَ علىٰ[4] الوُجوب.

ومِنها عامٌّ يُرادُ بهِ الخُصوص، وخاصٌّ يُرادُ بهِ العُموم، وظاهِرٌ[5]

(١) في «م»: وبإنصاف قرأها.

(٢) إلىٰ هنا سقط من «أ».

(٣) في «أ»: بخلاف.

(٤) في «أ»: علىٰ مثل الوجوب.

(٥) في «ب»: وظاهره.

مسْتَعارٌ في غَيْرِ ما وُضِعَ لَهُ حَقيقَةُ الكَلام، وتَعْريضٌ في القَولِ للاسْتِصْلاحِ والمُداراةِ وحقْنِ الدِّماء.

وليسَ ذٰلكَ بعَجيبٍ مِنْهُم ولا ببِدْعٍ[١]، والقُرآنُ الذي هُوَ كَلامُ اللهِ عزَّ وجلَّ وفيه الشِفاءُ والبيانُ قد اخْتَلَفَتْ ظَواهِرُهُ، وتبايَنَ النّاسُ في اعْتِقادِ[٢] مَعانِيهِ، وكذٰلكَ السُنَّة الثابتَةُ عَنِ النَبيِّ صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ، فالعُلَماء علىٰ اخْتِلافٍ في مَعْنَىٰ كَلامِه عَليهِ السَّلام فيها[٣]، ومَعَ ذٰلكَ كُلِّه فالنَّاسُ مُمْتَحَنُونَ في الأَخْبارِ وسَماعِها: فَساهٍ في النَقل، ومُتَعَمِّدٌ[٤] فيهِ الزيادَةَ[٥] والنُقْصان، ومُبْدِعٌ في[٦] الشَّريعَةِ، مُتَصَنِّعٌ لِحُسْنِ[٧] الظاهِرِ يَقْصدُ به إِضْلالَ العِبادِ[٨].

واللهُ مُوَفِّقٌ للصَّواب.

* * *

---

(١) البِدْع: المُبْتَدع، وهو الأَمر الذي يُفعل أوّلاً.

(٢) في «أ»: اعتداد.

(٣) «فيها» ليس في «أ» و«م».

(٤) في «ب» و«د» و«م»: ومعتمد.

(٥) في «م»: للزيادة.

(٦) في «ب» و«د» و«م»: مبدع علىٰ، وفي «جـ» مدّع علىٰ.

(٧) في «أ» و«ب»: بحسن، وفي «م»: علىٰ الظاهر.

(٨) في «ب» و«جـ» و«د» و«م»: بإدخاله ضلال العباد وحجج الله تعالىٰ.

المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ:

[صِيانَةُ القُرآنِ منَ التَّحريفِ]

ما قَولُهُ ـ أَدامَ اللهُ تَعالىٰ حِراسَتَه[١] ـ في القُرآن:

أهُوَ ما بَيْنَ الدَّفَّتَينِ، الذي في أَيْدي النَّاس، أم هَلْ ضاعَ مِمّا أَنْزَلَ اللهُ تعالىٰ علىٰ نَبيِّهِ مَنْهُ شيَءٌ، أم لا؟

وهَلْ هُوَ ما جَمَعَهُ أَميرُ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلام، أم ما جَمَعَهُ عُثْمانُ بنُ عفّانَ علىٰ ما يَذْكُرُه المُخالِفون؟

الجواب:

لا شكَّ[٢] أَنَّ الذي بَيْنَ الدَّفَّتينِ مِنَ القُرآنِ جَميعُهُ[٣] كَلامُ اللهِ تعالىٰ وتَنْزيلُهُ، وليسَ فيه شَيءٌ مِنْ كَلامِ البَشَر، وهُوَ جُمْهُورُ المُنْزَلِ.

والباقي مِمّا أنزله[٤] اللهُ تعالىٰ[٥] عِنْدَ المُسْتَحْفَظِ للشَّرِيعَةِ، المُسْتَودَع

---

(١) في «أ» و«م»: تمكينه.

(٢) «لا شك» ليس في «ب» و«جـ» و«د».

(٣) «جميعه» ليس في «أ» و«م».

(٤) في «م»: أنزل.

(٥) زاد في «ب» و«د» و«م»: قرآناً.

للأَحْكام ، لَمْ يَضِعْ(١) مِنْهُ شيءٌ(٢).

وإنْ كانَ الـذي جَمَعَ ما بَيْنَ الـدَّفَّتينِ الآنَ لَمْ يَجْعَلْهُ في جُمْلَةِ ما جَمَعَ لأَسْبابٍ(٣) دَعَتْهُ إلىٰ ذٰلك، مِنها:

قُصورُهُ عَنْ مَعْرِفَةِ بَعْضِهِ.

ومِنها: شَكُّهُ فيه وعَدَمُ تَيَقُّنِهِ(٤).

ومِنها: ما تَعَمَّدَ إخْراجَهُ مِنهُ.

وقَد جَمَعَ أَميرُ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ القُرآنَ المُنْزَلَ مِنْ أوَّلِهِ إلىٰ آخِرِه، وأَلَّفَهُ بحَسَبِ ما وَجَبَ مِنْ تأليفِهِ، فَقَدَّمَ المَكّيَّ علىٰ المَدَنيّ، والمَنْسُوخَ علىٰ النَّاسِخِ، وَوَضَعَ كُلَّ شيءٍ مِنهُ في مَحَلِّه(٥).

فلذٰلكَ قالَ جَعْفَرُ بنُ محمّدٍ الصَّادِقُ علَيهما السَّلامُ: «أَمَا واللهِ لَوْ قُرِئَ القُرآنُ كَما أُنْزِلَ لأَلْفَيْتُمونَا فيهِ مُسَمَّينَ كَما سُمِّيَ مَن كانَ قَبلَنا»(٦).

---

(١) في «أ» و«م»: يقع.

(٢) أراد ما كان مُثبتاً في النسخ الأُولىٰ من تأويل لبعض الآيات، وسيأتي بيانه.

(٣) في «أ»: أشياء، وفي «م»: والأسباب.

(٤) في «ب» و«جـ» و«د»: ومنه ما شك فيه ومنه ما عمد بنفيه.

(٥) في «أ» و«ب» و«جـ» و«د»: حقّه.

(٦) تفسير العيّاشي ١: ١٣ ح/٥ ـ ٦ بهذا النص: عن داود بن فرقد، عمّن أخبره، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لو قد قرئ القرآن كما أُنزل لألفيتنا فيه مسمّين» وقال سعيد ابن الحسين الكندي عن ابي جعفر عليه السلام بعد مسمّين: «كما سمّي من قبلنا».

قال السيّد الخوئي: يعارض جميع هذه الروايات صحيحة أبي بصير المروية في الكافي، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿ **أطيعوا الله وأطيعوا الرسولَ وأولي الأمرِ منكم** ﴾ ـ النساء: ٥٩ ـ فقال: «نزلت في عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام».

فقلتُ له: إنّ الناس يقولون: فماله لم يُسمِّ عليّاً وأهل بيته في كتاب الله؟ =

وقالَ عَليهِ السَّلامُ: «نَزَلَ القُرآنُ أَرْبَعَةَ أَرْباعٍ: رُبُعٌ فِينا، ورُبُعٌ في عَدُوِّنا، ورُبُعٌ سُنَن[١] وأَمْثالٌ، ورُبُعٌ فرائض[٢] وأحكام، ولنا أهل البيت كرائم[٣] القُرآن»[٤].

= قال عليه السلام: «فقولوا لهم: إن رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ نزلت عليه الصلاة ولم يُسمِّ لهم ثلاثاً ولا أربعاً، حتّىٰ كان رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ هو الذي فسّر لهم ذلك...» ـ الكافي ١: ٢٢٦/١ ـ فتكون هذه الصحيحة حاكمة علىٰ جميع تلك الروايات وموضّحة للمراد منها، وأنّ ذِكر أمير المؤمنين عليهِ السَّلام في تلك الروايات قد كان بعنوان التفسير، أو بعنوان التنزيل مع عدم الأمر بالتبليغ.

قال: ومما يدلّ علىٰ أنّ اسم أمير المؤمنين عليهِ السَّلام لم يُذكر صريحاً في القرآن حديث الغدير، فإنّه صريح في أنّ النّبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ إنّما نصب عليّاً عليهِ السَّلام بأمر الله وبعد أن ورد عليه التأكيد في ذلك، وبعد أن وعده الله بالعصمة من الناس، ولو كان اسم عليّ عليهِ السَّلام مذكوراً في القرآن لم يحتج إلىٰ ذلك النصب، ولما خشي رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ من إظهار ذلك. وعلىٰ الجملة: فصحّة حديث الغدير توجب الحكم بكذب هذه الروايات التي تقول: إنّ أسماء الأئمّة مذكورة في القرآن، ولا سيّما أن حديث الغدير كان في حجّة الوداع التي وقعت في أواخر حياة النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ ونزول عامّة القرآن...

البيان في تفسير القرآن: ٢٣١.

وسيأتي بيان الشيخ المفيد في هذه الروايات أنّها أخبار آحاد.

وله رحمه الله في كتابه (أوائل المقالات) ص٥٥ ما نصّه: إنّه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة، ولكن حُذف ما كان مُثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليهِ السَّلام من تأويله وتفسير معانيه علىٰ حقيقة تنزيله.

وقد فصّل الكلام في هذا الباب الإمام البلاغي في مقدّمة تفسيره (آلاء الرحمٰن) ص٢٤ ـ ٢٩.

(١) في النسخ: قصص، وما أثبتناه من المصدر.

(٢) في «ب» و«جـ» و«د»: قضايا.

(٣) في النسخ: فضائل، وما أثبتناه من المصدر.

(٤) أخرجه بهذا النصّ العياشي في تفسيره ١: ٩ ح/١، وأخرجه ثقة الإسلام الكليني في =

فصل :

[لُزوم التَقيُّد بِما بينَ الدَّفَّتين]

غيرَ أَنَّ الخَبَرَ قَدْ صَحَّ عَنْ أَئمَّتِنا علَيهم السَّلامُ أَنَّهُم أمَرُوا بِقراءَةِ ما بَيْنَ الدَّفَّتين، وأن لا[1] يَتَعَدَّاهُ إلىٰ زِيادةٍ فيهِ ولا نُقصانٍ مِنهُ حتّىٰ يَقُومَ القائمُ عَليهِ السَّلامُ فيَقْرأ للنَّاسِ[2] القُرآنَ علىٰ ما أَنْزَلَهُ اللهُ تعالىٰ وجَمَعَهُ أَمير المُؤمنين عَليهِ السَّلام[3].

= الكافي ـ كتاب فضل القرآن، باب النوادر ـ ٢ : ٤٥٩ ح/٤ وليس فيه «ولنا أهل البيت كرائم القرآن». وكلاهما عن أبي جعفر عليهما السلام. قال العلّامة المجلسي: حديث موثق. مرآة العقول ١٢ : ٥١٧. وورد نحوه عن أمير المؤمنين عليهِ السَّلام في الكافي ٢ : ٤٥٩ ح/٢.

(١) «لا» سقطت من «د».

(٢) «للناس» ليس في «جـ» و«م».

(٣) الحديث في الكافي ـ كتاب فضل القرآن، باب النوادر ـ ٢ : ٤٦٢ ح/٢٣، وضعّفه العلّامة المجلسي في (مرآة العقول) ١٢ : ٥٢٣ ح/٢٣، وانظر أيضاً كتاب (التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف) : ٨٠.

ولكن الذي يؤيّد كلام المصنّف الحديث الحسن الإسناد الذي أخرجه الكليني عن الفُضيل بن يسار، قال: قلتُ لأبي عبدالله عليهِ السَّلام: إنّ الناس يقولون: إنّ القرآن نزل علىٰ سبعة أحرف. فقال عليهِ السَّلام: «كذبوا، أعداء الله، ولكنّه نزل علىٰ حرف واحدٍ من عند الواحد».

الكافي ٢ : ٤٦١ ح/١٣، مرآة العقول ١٢ : ٥٢٠ ويشهد له ما أخرجه الكليني أيضاً =

وإنّما نَهونا عليهم السَّلامُ عَنْ قِراءَةِ ما وَرَدَتْ بهِ الْأَخْبارُ مِنْ أَحْرُفٍ تَزيدُ عَلىٰ الثابتِ في المُصْحَفِ لأنَّها لَمْ تأْتِ علىٰ التواترِ، وإنَّما جاءَ بها الآحادُ، وقد يَغْلَطُ الواحِدُ فِيها يَنْقُلُه.

ولأنَّهُ متىٰ قَرَأَ الإنْسانُ بِها خالَفَ ما بَيْنَ الدَّفَّتينِ غَرَّرَ بِنَفْسِهِ[1] وعرَّض نَفْسَهُ للهَلاكِ.

فَنَهَونا علَيهِم السَّلامُ عَنْ[2] قِراءَةِ القُرآنِ بِخِلَافِ ما ثَبَتَ بَيْنَ الدَّفَّتينِ[3] لما ذَكرناه.

فصل[4]:

[وَحْدَةُ القُرآنِ وتَعَدُّد القِراءات]

فإنْ قالَ قائلٌ: كيفَ يَصِحُّ القَولُ بأَنَّ الذي بَيْنَ الدَّفَّتينِ هُوَ كَلامُ اللهِ تعالىٰ علىٰ الحَقيقَةِ، مِنْ غَيْرِ زيادةٍ فيهِ ولا نُقصانٍ[5]، وأنتُم تَرْوُونَ

= عن زُرارة، عن أبي جعفر عليهِ السَّلام قال: «إنّ القرآن واحد، نزل من عند الواحد، ولكنّ الاختلاف يجيء من قِبَل الرواة».

الكافي ٢: ٤٦١ ح/١٢.

(١) غرّر بنفسه: عرّضها للهلاك. وزاد في «ب» و«جـ» و«د»: مع أهل الخلاف، واغرىٰ به الجبارين.

(٢) في «ب» و«د»: فمنعونا عليهِ السَّلام من.

(٣) «غرّ بنفسه... بين الدفّتين» ليس في «م».

(٤) من هنا حتى نهاية جواب هذه المسألة سقط من «أ».

(٥) صرّح بهذا القول وانتصر له جلُّ أعلام الإماميّة، وبه تواترت تقريراتهم، ومنهم ـ غير =

عَنِ الأَئمَّةِ عليهِمُ السَّلامُ أَنَّهُمْ قَرأُوا: «كُنْتُم خَيْرَ أئمَّةٍ أُخْرِجَتْ للنَّاسِ»، و«كَذٰلكَ جَعَلْناكُمْ أَئمَّةً وَسَطاً».

وقَرأوا: «يَسْأَلُونَكَ الأَنْفالَ» وهٰذا بِخِلافِ ما في المُصْحَفِ الذي في أيدي النَّاس(1)؟

قيلَ لَهُ:

قَدْ مَضىٰ الجَوابُ عَنْ هٰذا، وهو(2): أنَّ الأَخْبارَ التي جاءَتْ بذٰلكَ

= الشيخ المفيد ـ:

الشيخ الصدوق (٣٨١ هـ)، قال: اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالىٰ علىٰ نبيّه محمّد صلىٰ الله عليهِ وآلهِ هو ما بين الدّفّتين، وهو ما في أيدي الناس.

اعتقادات الصدوق ـ المطبوع مع شرح الباب الحادي عشر ـ: ٩٣.

الشريف المرتضىٰ علم الهدىٰ (٤٣٦ هـ)، وشيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠ هـ)، والشيخ أبو علي الطَّبَرْسي (٥٤٨) قالوا: الصحيح من مذهبنا أنّ القرآن الكريم هو ما بين الدفّتين، ولم يطرأ عليه زيادة ولا نقصان.

انظر: تفسير التبيان ١: ٣ مجمع البيان ١: ٣٨.

العلاّمة الحلّي (٦٢٧ هـ)، وقد سُئل عن ذلك، فقال: الحقّ أنّه لا تبديل، ولا تأخير، ولا تقديم فيه، وأنّه لم يُزد ولم يُنقص ونعوذ بالله مِن أن يُعتقد مثل ذلك، فإنّه يوجب التطرّق إلىٰ معجزة الرسول صلىٰ الله عليهِ وآلهِ المنقولة بالتواتر.

أجوبة المسائل المهناوية: ١٢١.

الشيخ زين الدين البياضي العاملي (٨٧٧ هـ): عُلِمَ بالضرورة تواتر القرآن بجملته وتفاصيله، وكان التشديد في حفظه أتمّ، حتّىٰ نازعوا في أسماء السوَر والتفسيرات، وإنّما اشتغل الأكثر عن حفظه بالتفكّر في معانيه وأحكامه، ولو زيد فيه أو نُقص لَعَلِمَه كلّ عاقل وإن لم يحفظه لمخالفة فصاحته وأسلوبه.

الصراط المستقيم ١: ٤٥.

(١) «وقرأوا: ويسألونك... أيدي الناس» ليس في «م».

(٢) «قد مضىٰ... وهو» ليس في «جـ» و«م».

أخبارُ آحادٍ لا يُقْطَعُ علىٰ اللهِ تَعالىٰ بِصِحَّتِها[1]، فلذٰلكَ وَقَفْنا فيها، ولَمْ نَعْدِلْ عَمّا في المُصْحَفِ الظاهِرِ علىٰ ما أُمِرْنا بِهِ حَسَبَ ما بيّنّاه.

مع[2] أنَّه لا يُنكر أن تأتي القراءة[3] علىٰ وجهين مُنزَلَين:

أَحَدُهما: ما تضمَّنه المُصحف.

والثاني: ما جاءَ بِهِ الخَبَرُ، كما يَعْتَرِفُ مُخالِفُونا به مِن نُزولِ القُرآنِ علىٰ أَوْجُهٍ شتّىٰ.

فَمِن ذٰلك:

قولُه تَعالىٰ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[4] يُريد: ما هو ببخيل.

وبالقراءَة الأُخرىٰ: «وما هو علىٰ الغيب بِظَنِين» يُريد: بمُتَّهَم[5].

ومِثْلُ قولِهِ تَعالىٰ: ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ﴾[6].

---

(١) قال الإمام البلاغي في الردّ على رواية «وجعلناكم أئمّة وسطاً»: إن ما روي مُرسلاً في تفسيري النعماني وسعد من أن الآية: «أئمّة وسطاً» لابدّ من حمله علىٰ التفسير، وأنّ التحريف إنّما هو للمعنىٰ. ودليله حديث أمير المؤمنين عليهِ السَّلام: «نحن الذين قال الله: ﴿وجعلناكم أمّةً وسطاً﴾». وحديث الإمام الصادق عليهِ السَّلام في قوله تعالىٰ: ﴿وجعلناكم أمّةً وسطاً﴾: «نحن الأُمّة الوسطىٰ».

آلاء الرحمٰن: ٢٧.

(٢) في «أ» و«ب» و«د» و«م»: مع ما.

(٣) في «م»: يأتي بالقرآن.

(٤) التكوير ٨١: ٢٤.

(٥) تاريخ بغداد ٤: ٣٥١، الدرّ المنثور ٧: ٤٣٤ من حديث عائشة، وفي الدرّ المنثور ٧: ٤٣٥ عن ابن عباس وزرّ.

(٦) التوبة ٩: ١٠٠.

وعلىٰ قِراءَةٍ أُخرىٰ: «مِن تَحْتِها الْأَنْهارُ»[1].

ونَحْو قَولِهِ تَعالىٰ: ﴿إِنْ هٰذانِ لَسٰاحِرانِ﴾[2].

وفي قِراءَةٍ أخرىٰ[3]: «إِنَّ هٰذيْنِ لَسٰاحِرانِ»[4].

وما أَشْبَهَ ذٰلكَ مِمَّا يَكْثُرُ تعْدادُهُ، ويطولُ الجوابُ بإثباتهِ. وفِيما ذَكَرْناهُ كِفايةٌ إن شاءَ اللهُ تَعالىٰ.

* * *

(١) الكشّاف للزمخشري ٢: ٣٠٥، قال فيه: في مصاحف أهل مكّة «تجري من تحتها» وهي قراءة ابن كثير.

(٢) طٰه ٢٠: ٦٣.

(٣) في «م»: قرئ.

(٤) الكشّاف ٣: ٧٢، تفسير الرازي ٢٢: ٧٤ ـ ٧٥، تفسير القرطبي ١١: ٢١٦، وفيها: قرأ أبو عمرو: «إنّ هَذَيْن لساحران» ورُويت عن عثمان، وعائشة وغيرهما من الصحابة، وعن سعيد بن جبير وإبراهيم النَخعي وغيرهم من التابعين، ومن القُرّاء: عيسىٰ بن عمر، وعاصم الجحدري. وذكروا لها ستّ قراءات، وأحصاها جميعاً أبو جعفر النحّاس في (إعراب القرآن) ج٣: ٤٣.

المَسْأَلَةُ العاشِرَةُ:

[في تزويجِ أُمّ كُلثوم وبنات الرسول صلىٰ الله عَليهِ وَآلِهِ]

ما قَولُهُ ـ أدامَ اللهُ تَعالىٰ عُلاهُ[1] ـ في تَزْوِيجِ أميرِ المُؤمنينَ عليّ بنِ أَبي طالبٍ علَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ابْنَتَهُ مِنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ.

وتَزْوِيجِ النَّبيِّ صلىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ ابْنَتَيْهِ: زَيْنَبَ ورُقَيَّةَ مِنْ عُثْمان[2]؟

الجواب:

إنّ الخَبَرَ الوارِدَ بتَزْويجِ أَميرِ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ ابْنَتَهُ مِنْ عُمَرَ غيرُ ثابتٍ، وطريقُهُ مِنَ[3] الزُّبَيْرِ بن بَكّار[4]، ولَمْ يكُن مَوْثُوقاً بهِ في النَّقْلِ، وكانَ

---

(١) في «م»: حرس الله مهجته.

(٢) هكذا ورد هنا وفي الجواب أيضاً، ويوافقه ما ذكره ابو القاسم الكوفي المتوفّى سنة (٣٥٢ هـ) في كتابه (الاستغاثة) ص: ٧٦.

وأمّا المشهور فزواجه من رقيّة أوّلاً وتوفيت عنده، ثمّ تزوّج من أُمّ كلثوم، وكانتا قبل الإسلام عند عُتبة وعُتيبة ابني أبي لهب وفارقاهما بعد الإسلام ولمّا يدخلا بهما.

أُنظر: اعلام الورىٰ ١٤٠ ـ ١٤١، وتراجم المذكورين في مصادرها.

(٣) في «م»: وهو من طريق.

(٤) هكذا أسنده أيضاً ابن ابي الحديد في شرح نهج البلاغة ١٢: ١٠٦، والسيد الجميلي في مناقب عمر بن الخطّاب: ٢٣٣، وهو مطابق تماماً للخبر الذي جاء في (الاستيعاب) و(أُسد الغابة) و(الإصابة) بغير إسناد، عند ترجمة أُمّ كلثوم بنت أمير المؤمنين عليهِ السَّلام. =

متَّهَماً[١] فِيما يَذْكُره، وكانَ يبْغضُ أميرَ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ[٢]، وَغَيْر مَأْمُونٍ فِيما يَدَّعِيه علىٰ بَني هاشِم[٣].

= ولكن ورد في الكافي عن ابي عبدالله عليهِ السَّلام من طريقين، أحدهما موثّق والآخر صحيح الإسناد أنّه عليهِ السَّلام سئل عن المرأة المتوفّى عنها زوجها أتعتدّ في بيتها، أو حيث شاءت؟ فقال: «بل حيث شاءت، إنّ عليّاً عليهِ السَّلام لمّا توفّي عمر أتىٰ أُمّ كلثوم فانطلق بها إلىٰ بيته».

وفيه أيضاً في حديث حَسَن، عنه عليهِ السَّلام أنّه سئل عن هذا النكاح فقال: «ذلك فرج غصبناه»، وفي حديث طويل بعده إسناده حسن يذكر تفصيلاً أدق في معنىٰ الحديث المتقدّم. انظر: الكافي ـ كتاب النكاح ـ ٥: ٣٤٦ ح/١، ٢، كتاب الطلاق ٦: ١١٥ ح/١، ٢، مرآة العقول ٢٠: ٤٢ ح/١، ٢ و٢١: ١٩٧ ح/١، ٢.

(١) في «د»: مبهماً.

(٢) في «ب» و«جـ» و«د»: من بغضه لأمير المؤمنين.

(٣) الزبير بن بكّار: هو أبو عبدالله الزبير بن أبي بكر ـ ويسمّىٰ بكّاراً ـ بن عبدالله بن مصعب ابن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام، صاحب النَّسب، تولّىٰ القضاء للمعتصم العباسي بمكة، وتوفّي وهو قاضٍ عليها سنة ٢٥٦ هـ.

تاريخ بغداد ٨: ٤٦٧، وفيات الأعيان ٢: ٣١١.

قال ابن الأثير في (الكامل): انّ الزبير بن بكّار كان ينال من العلويّين، فتهدّدوه، فهرب منهم وقدم علىٰ عمّه مصعب بن عبدالله بن الزبير، وشكا إليه حاله، وخوفه من العلويّين، وسأله إنهاء حاله إلىٰ المعتصم! فلم يجد عنده ما أراد، وأنكر عليه حاله، ولامه.

الكامل في التاريخ ٦: ٥٢٦.

وكان أبوه بكّار قد ظلم الإمام الرضا عليهِ السَّلام في شيء، فدعا عليه فسقط من قصره فاندقّت عُنقه. وكان جدّه عبدالله بن مصعب هو الذي مزّق عهد يحيىٰ بن عبدالله بن الحسن بين يدي الرشيد، وقال: اقتله يا أمير المؤمنين، فلا أمان له.

عيون أخبار الرضا عليهِ السَّلام ٢: ١/٢٢٤، الكنىٰ والألقاب ٢: ٢٩١.

وكان عمّه مصعب بن عبدالله منحرفاً عن عليّ عليهِ السَّلام.

الكامل في التاريخ ٧: ٥٧.

وإنّما نَشَرَ الحَديثَ إثْباتُ أبي مُحمّدٍ الحَسَن[١] بن يَحْيىٰ صاحِب النَّسَب[٢] ذلكَ في كِتابِهِ، فَظَنَّ كَثيرٌ[٣] مِنَ النَّاسِ أنَّه حَقٌّ لرواية رَجُلٍ عَلَوِيٍّ لَهُ، وهو إنّما رواه عن الزُّبَيْرِ بن بكّار.

والحَديثُ بنَفْسِهِ مُختَلِفٌ، فتارةً يُروىٰ: أَنَّ أميرَ المُؤمنين عَليهِ السَّلامُ تولَّىٰ العَقْدَ لَهُ علىٰ ابنته[٤].

وتارةً يُروىٰ أنَّ العبّاس تولّىٰ[٥] ذلك عنه[٦].

وتارةً يُروىٰ: أنَّه لَمْ يَقَعِ العَقْدُ إلّا بعد وَعِيد مِن عُمَرَ وتَهْدِيدٍ لِبَني هاشِم[٧].

---

(١) «الحسن» سقط من «د».

(٢) هو الحسن بن محمد بن يحيىٰ بن الحسن بن جعفر بن عبدالله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، أبو محمد، المعروف بابن أخي طاهر، النسّابة، له مصنّفات كثيرة. توفّي في شهر ربيع الأوّل سنة ٣٥٨ هـ، ودفن في منزله بسوق العَطَش.

قال فيه النجاشي: روىٰ عن المجاهيل أحاديث منكرة، رأيت أصحابنا يضعّفونه.

وقال السيد الخوئي: لا ينبغي الريب في ضعف الرجل وإن روىٰ عنه غير واحد من الأصحاب.

رجال النجاشي: ١٤٩/٦٤، معجم رجال الحديث ٥: ١٣٣.

(٣) «كثير» سقطت من «د».

(٤) هذا هو ظاهر رواية أُسد الغابة ٥: ٦١٥، والإصابة ٤: ٤٩٢.

(٥) في «ب» و«جـ» و«د» و«م»: يروىٰ عن العباس أنه تولّىٰ.

(٦) الكافي ـ كتاب النكاح ـ ٥: ٢/٣٤٦ وإسناده حسن، والاستغاثة: ٩٢، ٩٣. إعلام الورىٰ: ٢٠٤.

(٧) الكافي ـ كتاب النكاح ـ ٥: ٢/٣٤٦، الاستغاثة: ٩٢، اعلام الورىٰ: ٢٠٤.

وفي (الطبقات الكبرىٰ) و(الاستيعاب) و(أُسد الغابة) و(الإصابة) انّ أمير المؤمنين عليهِ السَّلام اعتذر أوّلاً بصغر سنّها، فقال الناس لعمر إنّه ردّكَ، فما زال يعاوده حتّىٰ تمّ الأمر، =

وتارةً يُروىٰ أنَّهُ كانَ عَنِ اخْتيارٍ وإيثار.

ثُمَّ إنَّ بَعْضَ الرُّواةِ يَذْكُرُ أنَّ عُمَرَ أوْلَدَها ولداً أسماهُ زَيْداً[1].

وبَعْضُهُمْ يَقولُ: إنَّهُ قُتلَ قَبْلَ دُخولِهِ بها[2].

وبعْضُهُمْ يقولُ: إنَّ لِزَيْد بنِ عُمَرَ عَقِباً[3].

ومِنْهُم مَن يَقُولُ: إنَّهُ قُتِلَ ولا عَقِبَ لَهُ[4].

ومِنْهُم مَنْ يَقولُ: إنَّه وأُمَّهُ قُتِلا[5].

= وفي رواية أُخرىٰ أنّه عليهِ السَّلام ردّ عمر بقوله: إني حبست بناتي لأولاد جعفر» فعاوده عمر فأجابه. الطبقات الكبرىٰ ٨: ٤٦٣، الاستيعاب ٤: ٤٩٠، اسد الغابة ٥: ٦١٥، الإصابة ٤: ٤٩٢.

(١) تاريخ الطبري ٥: ٦١، الطبقات الكبرىٰ ٨: ٤٦٣، الاستيعاب ٤: ٤٩١، أُسد الغابة ٥: ٦١٥.

(٢) قال المسعودي (٣٤٦ هـ) في ذكر أولاد عمر: كان له من الولد: عبدالله، وحفصة زوج النبيّ صلىٰ الله عليهِ وآلهِ، وعاصم، وعبيدالله، وزيد من أُمّ، وعبد الرحمٰن، وفاطمة، وبنات أُخر، وعبد الرحمن الأصغر ـ وهو المحدود في الشراب وهو المعروف بأبي شحمة ـ من أُمّ.

مروج الذهب ٢: ٣٢١.

فلم يذكر أُمّ كلثوم في أُمّهات أولاده، وإنّما كان له ولد اسمه زيد وكان هو وعبدالله وحفصة وعاصم وعبيدالله من أُمّ واحد ة، ولا خلاف في أنّ أُمّ عبدالله وحفصة وإخوانهما هي زينب بنت مَظعون بن حبيب بن وَهْب بن حُذافَة بن جُمَح.

أُنظر: الكامل في التاريخ ٣: ٥٣.

(٣) تهذيب تاريخ دمشق ٦: ٢٨.

(٤) جمهرة انساب العرب: ٣٨، ١٥٢.

(٥) أُسد الغابة ٥: ٦١٥، الإصابة ٤: ٤٩٢ وفيهما: أنّ زيداً أُصيب وأُمّه عليلة فماتا معاً في يوم واحد، صلّى عليهما عبدالله بن عمر، قدّمه الحسن بن عليّ عليهما السلام، وفي (الطبقات الكبرىٰ ٨: ٤٦٤): صلّىٰ عليهما ابن عمر وخلفه الحسن والحسين.

ومِنْهُم مَنْ يَقولُ: إنَّ أُمَّهُ بَقِيَت بَعده[١].

ومِنْهُم مَنْ يَقولُ: إنَّ عُمَرَ أمْهَرَ أُمَّ كُلثوم أربعينَ أَلْفَ دِرْهَم[٢].

ومِنْهُم مَنْ يَقولُ: مَهَرَها أربعةَ آلاف دِرْهَم.

ومِنْهُم مَنْ يَقولُ: كانَ مَهْرُها خَمسمائة دِرْهَم[٣].

ويُدُوّ هٰذا الاخْتِلافِ فِيه[٤] يُبْطِل الحَديث، فلا يكونُ لَهُ تأْثِيرٌ علىٰ حال.

فصل:

[تَأْوِيلُ الخَبَر]

ثُمَّ إنَّه لو صَحَّ لَكَانَ له وَجْهان لا يُنافيان مَذْهَبَ الشِّيعةِ في ضَلالِ

---

(١) ثبت انّها قد شهدت وقعة الطفّ مع أخيها الإمام الحسين عليهِ السَّلام، وعاشت بعده، ولها في الكوفة بعد مقتل أخيها سيّد الشهداء عليهِ السَّلام خطبة شهيرة هي غاية في البلاغة وقمّة في البيان.

أثبته ابن طيفور (٢٨٠ هـ) في (بلاغات النساء): ٣٤، وأبو حنيفة الدينوري (٢٨٢ هـ) في (الأخبار الطوال): ٢٢٨، والخوارزمي (٥٦٨ هـ) في (مقتل الحسين) ٢: ٣٧، وأبو منصور الطبرسي في (الاحتجاج) ٢: ٣٠٢، وابن طاوس في (اللهوف في قتلىٰ الطفوف): ٦٧، وعمر رضا كحّالة في (أعلام النساء) ٤: ٢٥٩.

(٢) تاريخ الطبري ٥: ٢٣، الطبقات الكبرىٰ ٨: ٤٦٣، الكامل في التاريخ ٣: ٥٣، تهذيب تاريخ دمشق ٦: ٢٨.

(٣) وفي تاريخ اليعقوبي (٢: ١٥٠): أمهرها عشرة آلاف دينار.

(٤) في «ب» و«جـ» و«د»: وبدو هذا الاختلاف وقليله.

المُتَقَدِّمينَ علىٰ أميرِ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ:

أحدهما[١]: أنَّ النِكاحَ إنَّما هُوَ علىٰ ظاهِرِ الإسلامِ الذي هُوَ: الشَّهادَتان، والصَّلاةُ إلىٰ الكَعْبَةِ، والإقْرارُ بجُملَةِ[٢] الشَّريعةِ.

وإن كان الأَفْضَل مُناكَحةُ مَنْ يَعْتَقِد الإيمانَ[٣]، وَتَرْكُ[٤] مُناكَحةِ مَن ضَمَّ إلىٰ ظاهِرِ الإسلامِ ضَلالاً لا يُخْرِجُهُ عَنِ الإسلامِ[٥]، إلّا أنَّ الضَرورَةَ متىٰ قادَت إلىٰ مُناكَحَة الضَالِّ مع إظْهَارِهِ كَلِمة الإسلامِ[٦] زالتِ الكراهةُ مِن ذٰلكَ، وَسَاغَ ما لَمْ يكُن بِمُسْتَحَبٍّ[٧] مع الاخْتِيار.

وأَميرُ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ كانَ مُحتاجاً إلىٰ التَّأْليفِ وحَقْنِ الدِماء، ورأَىٰ أنَّه إنْ بَلَغ مَبلغ عُمَر عمّا رَغِبَ فيهِ مِن مُناكحتِهِ ابنته أَثَّر[٨] ذٰلك الفَسادَ في الدِّين والدُنيا، وأنَّه إنْ أجابَ إليهِ أعْقَبَ صَلاحاً في الأَمْرَينِ، فأجابَهُ إلىٰ مُلْتَمَسِهِ لِما ذكرناه.

والوَجْهُ الآخَر: أنَّ مُناكَحَة الضَالِّ ـ كَجَحْدِ الإمامة، وادِّعائها لِمَن لا يستَحِقُّها ـ حرامٌ، إلّا أنْ يَخافَ الإنسانُ علىٰ دِينه وَدَمِه، فيجوزُ لَهُ ذٰلك، كما يجوزُ لَهُ إظْهارُ كَلِمة الكُفْرِ المُضادَّة لِكَلِمةِ الإيمانِ، وكما يَحِلُّ لَهُ أَكْلُ المَيتَةِ

---

(١) «أحدهما» ليس في «ب» و«د».

(٢) في «م»: بحلّيّة.

(٣) «مناكحة من يعتقد الإيمان» ليس في «م».

(٤) في «أ»: والمكروه، وفي «ب» و«جـ» و«د»: مكروه.

(٥) في «ب» و«د»: الإيمان.

(٦) «ضلالاً لا يخرجه . . . كلمة الإسلام» ليس في «د».

(٧) في «أ»: بمحتسب، وفي «ب» و«جـ» و«د» و«م»: يُحتسب، وكلاهما تصحيف.

(٨) في «أ»: أثمر.

والدَّمِ ولَحْمِ الخِنْزيرِ عِنْدَ الضَّروراتِ، وإنْ كانَ ذٰلكَ مُحَرَّماً مَعَ الاخْتيار[١].

وأَميرُ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ كانَ مُضْطَرّاً إلىٰ مُناكَحَةِ الرَّجُل لأنَّه يُهَدِّدُه ويُواعِدُه، فَلَمْ يَأْمَنْهُ أميرُ المؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ علىٰ نَفْسِه وشِيْعَتِهِ، فأَجابَهُ إلىٰ ذٰلكَ ضَرورةً كما قُلنا إنَّ الضَّرورةَ تُشَرِّعُ إظْهارَ كَلِمَةِ الكُفْرِ، قالَ تعالىٰ: ﴿إلاّ مَن أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بالإِيمانِ﴾[٢].

فصل:

[زواجُ بَناتِ الرَّسُولِ صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ]

ولَيسَ ذٰلكَ بأَعْجَبَ مِنْ قَولِ لُوطٍ عَليهِ السَّلامُ ـ كما حَكىٰ اللهُ تَعالىٰ عنه ـ: ﴿هٰؤُلاءِ بَناتي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٣] فَدَعاهُمْ إلىٰ العَقد عليهم[٤] لِبَناتِه وهُم كُفّارٌ ضُلاَّلٌ قد أذِنَ اللهُ تعالىٰ في هلاكِهم[٥].

وقد زَوَّجَ رسولُ اللهِ صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ ابْنَتَيهِ قَبْلَ البعْثَةِ كافِرَينِ كانا يَعْبُدانِ الأَصْنامَ، أَحَدهُما: عُتْبَة بن أبي لَهَبٍ، والآخَر: أبو العاصِ بن الرَّبيع[٦].

(١) «وأمير المؤمنين عليهِ السَّلام كان محتاجاً... مع الاختيار» سقط من «ب» و«جـ» و«د».
(٢) النحل ١٦ : ١٠٦، والآية ليست في «ب» و«جـ» و«د» وبدلاً منها: حسب ما قدّمناه.
(٣) هود ١١ : ٧٨.
(٤) في «أ» و«م»: عليهنّ.
(٥) في «أ» و«م»: إهلاكهم.
(٦) أبو العاص بن الربيع بن عبد العزّىٰ بن عبد شمس بن عبد مناف، وأمّه هالة بنت خويلد =

فَلمّا بُعث صلّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ فَرَّق بَيْنَهُما وبَيْنَ ابْنَتَيْه. فَماتَ عُتْبَةُ علىٰ الكُفْرِ، وأَسْلَمَ أبو العاصِ بَعْدَ إبانةِ الإسْلام، فَرَدَّها عليهِ بالنكاحِ الأَوَّل[1].

ولَمْ يَكُنْ صلّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ في حالٍ مِنَ الأَحْوالِ مُوالِياً لأَهْلِ الكُفْر، وَقَدْ زَوَّج مَن تبرّأ مِنْ دِينهِ[2]، وَهُوَ مُعادٍ لَهُ[3] في اللهِ عزّ وجلّ.

= أُخت أُمّ المؤمنين خديجة عليها السلام.

إعلام الورىٰ: ١٤٠، أُسد الغابة ٥: ٢٣٦.

(١) كان أبـو العاص قد أبىٰ أن يُطلّق زينب بنت رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلِهِ حين امره المشركون بذلك ليؤذوا به رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلِهِ، فشكر له رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلِهِ ذلك، ثمّ إنّه شهد بدراً مع الكفّار، وأسره المسلمون وبقي في الأَسر حتّىٰ بَعث أهل مكّة في فداء أسراهم، فقدم في فدائه عمرو بن الربيع بمال دفعته إليه زينب بنت رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلِهِ، من ذلك قلادة لها كانت خديجة عليها السلام قد أدخلتها بها علىٰ ابي العاص، فقال رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلِهِ: «إن رأيتم ان تطلقوا لها أسيرها وتردّوا عليها الذي لها فافعلوا» فقالوا: نعم. فلمّا أطلقه رسول الله صلىٰ الله عليه وآله اشترط عليه أن يرسل زينب إلىٰ المدينة، فعاد إلىٰ مكّة وأرسلها إلىٰ النبيّ صلىٰ الله عليه وآله بالمدينة، فلهذا قال رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلِهِ عنه: «حدّثني فصدقني، ووعدني فوفىٰ لي». وأقام أبو العاص علىٰ شركه حتّىٰ كان قُبيل الفتح خرج بتجارة لقريش فغنمها المسلمون وأسروا بعض رجالها وفرّ أبو العاص ثمّ دخل المدينة ليلاً مستجيراً بزينب، فخرجت إلىٰ المسجد والنبي صلىٰ الله عليهِ وآلِهِ في صلاة الصبح فقالت: أيّها الناسَ قد أجرت أبا العاص ابن الربيع، ثمّ طلب الأَموال ليردّها إلىٰ أهلها، فاستأذن رسول الله المسلمين بردّها، فردّوها إليه فعاد إلىٰ مكّة وأدّىٰ إلىٰ الناس أموالهم، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا ألله وأشهد أنّ محمّداً رسول الله، والله ما منعني من الإسلام إلّا خوفاً أن تظنّوا بي أكل أموالكم، ثمّ قدم علىٰ رسول الله مسلماً، فردّ عليه زينب بنكاحه الأَوّل.

الاستيعـاب ـ بهامش الإصـابـة ٤: ٥٢٥، إعلام الورىٰ: ١٤٠، أُسد الغابة ٥: ٢٣٧. الإصابة ٤: ١٢١، الكنىٰ والأَلقاب ١: ١١٤.

(٢) زاد في «م»: من بني أُميّة.

(٣) في «أ»: وقد زوّج من بني أُميّة من هو يعاديه.

وَهـاتـانِ البِنْتانِ هُما اللَّتانِ تَزَوَّجَهما عُثْمانُ بْنُ عفَّانَ بَعْدَ هَلاكِ عُتْبَةَ وَمَـوْتِ أبي العـاص[١]، وإنَّـما زوَّجَـهُ النَّبيُّ صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ علىٰ ظاهِرِ الإِسْلامِ ،ثُمَّ إنَّه تَغَيَّرَ بَعْدَ ذٰلكَ، ولَمْ يكُنْ علىٰ النَّبيِّ صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ تَبعةٌ فيما يَحْدُثُ في العاقِبَةِ. هٰذا علىٰ قَولِ بَعْضِ أَصْحابِنا.

وعلىٰ قَولِ فَرِيقٍ آخَر: إنَّه زَوَّجَهُ[٢] علىٰ الظَّاهِر، وكانَ باطِنُهُ مَسْتُوراً عَنْهُ.

وليس بمُنكَرٍ[٣] أنْ يَسْتُرَ اللهُ عَن نَبِيِّهِ نِفاقَ كثيرٍ مِنَ المُنافِقين، وقَد قَالَ سُبْحانَهُ: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ﴾[٤] فلا يُنكَرُ أَنْ يكونَ في[٥] أَهْلِ مَكَّةَ كذٰلك، والنِكاحُ علىٰ الظاهِرِ دُونَ[٦] الباطِنِ، علىٰ ما بيّنّاه.

---

(١) وكذا عن أبي القاسم الكوفي أيضاً، قال: فبقيت زينب عند أبي العاص بعد ذلك مدّة يسيرة ومات عنها أبو العاص، ثمّ ماتت رقيّة عند عثمان، فخطب بعد موتها زينب فزوجها رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ منه.

الاستغاثة: ٧٩.

والذي عليه غيرهما أنّ زينب هي التي توفّيت أولاً في سنة سبع وقيل ثمان للهجرة بُعَيد رجوع أبي العاص إليها، وبقي أبو العاص بعدها حتّىٰ السنة الثانية عشرة للهجرة.

إعلام الورىٰ: ١٤٠، الطبقات الكبرىٰ ٨: ٣٤، الاستيعاب ٤: ١٢٩، ٣١٢، أُسد الغابة ٥: ٢٣٨، ٤٦٨، الإصابة ٤: ١٢٣، ٣١٢.

(٢) في «م»: وفريق منهم علىٰ أنّه تزوّج.

(٣) في «ب» و«جـ» و«د»: ويمكن.

(٤) التوبة ٩: ١٠١.

(٥) «أن يكون في» ليس في «م».

(٦) «دون» بياض في «د».

فصل:

[للرَّسُولِ خُصوصيَّة]

ويُمكِنُ أَنْ يكونَ اللهُ تعالىٰ قَد أَباحَهُ مَناكَحَةَ مَنْ ظَاهِرُهُ الإِسْلامُ[١] وإِنْ عَلِمَ مِن باطِنِه النِّفاقَ، وخَصَّهُ بذٰلكَ ورَخَّصَ لَهُ فيهِ كما خَصَّهُ في أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَر مِنْ أَرْبَع حَرائرَ في النِكاحِ، وأباحَهُ أن يَنْكِحَ بِغَيْرِ مَهْرٍ، ولَمْ يَحْظُرْ عليهِ المُواصَلَةَ في الصِيامِ ولاَ في[٢] الصَلاةِ بَعْدَ قِيامه مِنَ النَّوْمِ بِغيْرِ وُضوء، وَأَشْباه ذٰلكَ مِمَّا خُصَّ بهِ وحُظِرَ علىٰ غيرِهِ مِنْ عامَّة النَّاسِ.

فهٰذه[٣] الأَجْوِبَةُ الثَّلاثَةُ عَنْ تَزْويجِ النبيِّ علَيهِ وآلِهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، لِعُثْمانَ[٤]، وكُلُّ واحِدٍ مِنها كافٍ بِنَفْسِهِ، مُسْتَغْنٍ عمَّا[٥] سِواهُ.

واللهُ المُوَفِّق للصَّواب.

* * *

(١) في «ب» و«جـ» و«د»: تظاهر بالإسلام.

(٢) «في الصيام ولا في» بياض في «د».

(٣) في «أ» و«ب» و«جـ» و«د»: في هذه.

(٤) في «ب» و«جـ» و«د»: وعثمان.

(٥) في «م»: عن.

المَسْأَلَةُ الحاديةُ عَشرة

[أصحابُ الكبائِر]

ما قَولُه ـ أَدامَ اللهُ تَعالىٰ رِفْعَتَهُ[١] ـ في إِخْراجِ اللهِ تَعالىٰ مَنْ ارْتَكَبَ[٢] الكَبائرَ مِنَ النَارِ، أو العفو عنه[٣] في القيامة عند المُحاسبة؟.

والشَّيخُ الجَليلُ المُفيدُ ـ أدامَ اللهُ مُدَّتَهُ ـ يَحْتَسِبُ الْأَجْرَ في إملاءِ مَسألَةٍ كافِيَةٍ في هذا الباب حَسَبَ[٤] ما ثَبَتَ عِنْدَهُ عَنِ الْأَئمَّةِ الهادِيَةِ علَيْهِمُ السّلامُ، ويُوردُ شُبَهَ المعْتَزِلَة فيه، ويُجيبُ عَنْها، وَيَتَكَلَّمُ علَيها بِعبارَتِه اللَطِيفَةِ[٥] حَسَبَ ما يَحْسِمُ[٦] أشاغِيبَ الخُصُومِ في هٰذا الباب، فَقُلْ مُتَفَضِّلاً إن شاء الله[٧].

الجواب:

إنَّ الَّذينَ يَرِدُونَ القيامَة مُسْتَحِقِّينَ العِقابَ[٨] ودخولَ النَّارِ صِنفان:

---

(١) في «أ» و«م»: أدام الله توفيقه.

(٢) في «أ» و«ب» و«جـ» و«د»: يرتكب.

(٣) في «أ» و«م»: والعفو عنهم.

(٤) في «م»: علىٰ.

(٥) في «م» بعبارة لطيفة.

(٦) في «أ»: يحسم به، وفي «د»: لهم، وفي «م»: يحتسم.

(٧) «فقل متفضلاً» ليس في «م»، «إن شاء الله» ليس في «أ».

(٨) في «م»: ويستحضرون العذاب.

أحدهما: الكافِرُ علىٰ اخْتِلافِ كُفْرِه، واخْتِلافِ أَحكامِهِم في الدُّنيا[١].

وصِنْفٌ: أَصْحابُ ذُنُوبٍ قد ضَمُّوها إلىٰ التَوحيد[٢] ومَعْرِفَةِ اللهِ تَعالىٰ ورَسُولِه وأئمَّةِ الهُدىٰ عليهِمُ السَّلامُ، خَرَجُوا مِن الدُّنيا مِنْ غَيْرِ[٣] توبَةٍ، فاخْتَرَمَتْهُم[٤] المَنِيَّةُ علىٰ الحَوْبَةِ[٥]، وكانُوا قَبْلَ ذٰلكَ يُسَوِّفُونَ التَوبَةَ، ويُحَدِّثُون أَنْفُسَهم بالإقْلاعِ عَنِ المَعْصِيةِ ففَاتَهُم ذٰلكَ لاخْتِرامِ المَنِيَّةِ لَهُم دُونَه.

فهٰذا الصِنْفُ مَرْجُوٌّ لهم العَفْوُ مِنَ اللهِ تَعالىٰ، والشَّفاعَةُ مِنْ رَسولِ اللهِ صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ ومِنْ أئمَّةِ الهُدىٰ عليهِمُ السَّلامُ، وَمَخُوفٌ[٦] عليهِمُ العِقابُ.

غَيْرَ أَنَّهم إنْ عُوقِبُوا فَلا بُدَّ مِن انْقِطاعِ عِقابِهم[٧] ونَقْلِهِم مِنَ النَّارِ إلىٰ الجَنَّةِ لِيُوَفِّيهُمُ اللهُ تَبارَكَ وتَعالىٰ جَزاءَ أعمالِهِم الحَسَنَةِ الصَالحة[٨] التي وافَوا بها الآخِرةِ مِن: المَعارِفِ، والتَوحِيدِ، والإقْرارِ بالنُّبُوَّةِ والأَئمَّة، والأَعْمالِ الصالِحات، لأنَّه لَا يجوزُ في حُكْمِ العَدْلِ أَنْ يأتي العَبْدُ بطاعةٍ وَمَعْصِيَةٍ فَيَخْلُد في النار بالمَعْصِيةِ وَلَا يُعْطَىٰ الثوابَ علىٰ الطَّاعَة، لأنَّ مَنْ مَنَعَ ما عليهِ

---

(١) في «أ»: الذمّة.
(٢) في «م»: أصحاب ذنوب من أهل التوحيد.
(٣) في «أ» و«م»: بغير.
(٤) الخَرْم: القطع، واخترمته المنية: أخذته.
(٥) الحَوبة، بفتح الحاء المهملة وضمّها: الإثم.
(٦) في «أ» و«م»: ويتخوّف.
(٧) في «د»: عذابهم.
(٨) في «ب» و«جـ» و«د»: جزاء أعمالهم الجنّة.

واسْتَوْفىٰ مالَهُ كان ظالِماً مُعْبِثاً(١) وتَعالىٰ اللهُ(٢) عَنْ ذٰلكَ عُلُوّاً كَبيراً.

وبهٰذا قَضَتِ العُقولُ، ونزَلَ الكِتابُ(٣) المَسْطُورُ، وثَبَتَتِ الأَخْبارُ عَنْ أَئمَّةِ أَهْلِ بَيتِ مُحمَّدٍ عليهِمُ السَّلامُ، وإِجْماعُ شِيعَتِهِمُ المُحَدِّثين(٤) العُلماء مِنْهم المُسْتَبصِرين.

ومَنْ خالَفَ في ذٰلكَ مِنْ مُنْتَحِلي مَذْهَب الإماميّةِ فَهُوَ شاذٌ عَنِ الطَّائفَةِ(٥)، وخارِقٌ(٦) لإجماعِ العِصابة.

والمُخالِفُ في ذٰلكَ هُم المُعْتَزِلَةُ، وفِرَقٌ مِنَ الخَوارِجِ والزَّيْدِيَّة.

فصل:

[أدِلَّةُ بُطلان القولِ بالحبط]

ومِمَّا يَدُلُّ علىٰ صِحَّةِ ما ذكرناهُ في هٰذا البابِ ما قدَّمْنا القَولَ في مَعْناهُ في أنَّ العارفَ المُوَحِّدَ يَسْتَحِقُّ بالعُقولِ علىٰ طاعَتِهِ وقُرْبَته ثَواباً دائماً.

وَقَد ثَبَتَ أنَّ مَعْصِيَتَهُ لا تُنافي طاعَاتِهِ، وذُنوبَهُ لا تُضادُّ حَسناتِه(٨)

(١) في «م»: مبغياً.
(٢) في «أ» و«ب» و«جـ»: والله تعالىٰ، وفي «د»: والله يتعالىٰ.
(٣) في «ب» و«جـ» و«د»: اقتضت العقول والكتاب.
(٤) في «ب» و«جـ» و«د»: المحقّون.
(٥) «عن الطائفة» ليس في «م».
(٦) في «أ»: ومفارق، وفي «م»: مفارق.
(٧) (في) ليس في «أ» و«م». وفي بعض النسخ: «من» بدلها.
(٨) «وذنوبه لا تضاد حسناته» ليس في «أ» و«م».

واستحقاقِه الثَّواب.

وأنَّه لا تَحابُطَ بَيْنَ المَعاصِي والطَّاعاتِ[١]، لاجْتِماعِها مِنَ المُكَلَّفِ في حالةٍ واحِدةٍ[٢].

وأنَّ اسْتِحْقاقَ الثّوابِ لا يُضادُّ اسْتِحْقاقَ العِقاب، إذْ لَوْ ضَادَّهُ لتضادَّ الجَمْعُ بَيْنَ المَعاصِي والطَّاعات، إذْ بِهما يُسْتَحَقُّ الثَّوابُ والعِقاب. وإذا ثَبَتَ اجْتِماعُ الطَّاعَةِ والمَعْصِيَةِ دَلَّ علىٰ اسْتِحْقاقِ الثَّوابِ والعِقاب[٣].

وهذا يُبْطِلُ قولَ المُعْتَزِلَةِ في التَّحابُط[٤] المُخالِفِ لِدَليلِ الاعْتِبار.

وَقَد قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها وَمَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَىٰ إلَّا مِثْلَها وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾[٥].

وقالَ تَعالىٰ: ﴿إنَّ الحَسَناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ ذٰلِكَ ذِكْرىٰ

---

(١) أصل الحبط في اللغة: هو أن تأكل الماشية شيئاً يضرّها فتعظم بطونها فتهلك، فسمّي بطلان الأعمال بهذا لأنّه كفساد الشيء بسبب ورود المُفسد عليه. وحبط الأعمال عند من يقول به ـ من المعتزلة ومن وافقهم ـ معناه: أنّ المعصية اللاحقة تحبط الثواب السابق، إمّا بشرط الموازنة ـ وهو قول أبي هاشم ـ، وإمّا لا بشرط الموازنة، وهو قول أبي عليّ الجُبّائي. ومعنىٰ الموازنة: أن يسقط من الاستحقاق الزائد ما يقابل الاستحقاق الناقص ويبقىٰ الباقي، فلو كان أحد الاستحقاقين عشرة ـ مثلاً ـ والآخر خمسة، تسقط الخمسة من الزائد وتبقىٰ خمسة. وأما علىٰ قول أبي علي فإن الاستحقاق الناقص يبطل كلّياً ويبقىٰ الزائد.

تفسير الرازي ٦: ٣٨، مجمع البحرين ـ حبط ـ ٤: ٢٤١.

(٢) «لاجتماعها... واحدة» ليس في «م».

(٣) وعلىٰ هذا القول أجمع الإماميّة، ووافقهم عليه الشافعي، وانتصر له الرازي في تفسيره. أُنظر: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد: ١٩٣ ـ ٢٠٦، تجريد الاعتقاد: ٣٠٣، الكشّاف للزمخشري ١: ٢٥٩، تفسير الرازي ٦: ٣٦ ـ ٣٩، تفسير القرطبي ٣: ٤٨.

(٤) في «م»: الحبط.

(٥) الأنعام ٦: ١٦٠.

لِلذَّاكِرِينَ﴾[١].

وقالَ تعالىٰ: ﴿إنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وإنْ تَكُ حَسَنَةً يُضاعِفْهَا ويُؤْتِ مِنْ لَّدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً﴾[٢].

وقالَ تَعالىٰ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خيْراً يرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يرَهُ﴾[٣].

وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُم ظَمَأٌ وَلَا نَصبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ في سَبِيلِ اللهِ وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئاً يَغِيظُ الكُفَّار وَلَا يَنالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلاً إلاَّ كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ المُحْسِنِينَ﴾[٤].

وقال سُبْحانَهُ: ﴿إنِّي لَا أُضيعُ عَمَلَ عامِلٍ مِنْكُم مِنْ ذَكَرٍ أو أُنْثىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾[٥].

فَأَخْبَرَ تَعالىٰ أَنَّهُ لَا يُضيعُ أَجْرَ المُحْسنين، وأنَّه يُوَفِّي العامِلينَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِساب، وأنَّه لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ، فأَبْطَلَ بهٰذه الآياتِ[٦] دَعوىٰ المُعْتَزلَة علىٰ اللهِ تَعالىٰ أَنَّه يُحْبِطُ الأَعْمالَ الصَّالِحاتِ[٧]، أَوْ بَعْضَها، ولَا يُعطي عليها أَجراً.

وأَبْطَلَ قَوْلَهُم[٨]: ﴿إنَّ الحَسَناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئات﴾.

---

(١) هود ١١: ١١٤.

(٢) النساء ٤: ١٠٧.

(٣) الزلزلة ٩٩: ٧ ـ ٨.

(٤) التوبة ٩: ١٢٠.

(٥) آل عمران ٣: ١٩٥.

(٦) في «أ»: فبهذه الآيات تبطل.

(٧) في «أ» و«م»: يحبط الأعمال بالسيّئات.

(٨) «وأبطل قولهم» ليس في «م».

هٰذا مع قولِه سُبحانَه: ﴿إنَّ الله لا يَغْفِرُ أنْ يُشْرَكَ بِهِ ويَغْفِرُ ما دُونَ ذٰلكِ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[١] فأَخبَرَ أنَّه لا يَغفِرُ الشِّرْكَ مع عَدَمِ التَّوبَةِ مِنْهُ، وأنَّهُ يَغْفِرُ ما سِواهُ بِغَيْرِ التَّوبَةِ، ولولا ذٰلكَ لَمْ يَكُنْ لِتَفْريقه بَيْنَ الشِّرْكِ وَما دُونَهُ في حُكْمِ الغُفْرانِ مَعْنىً مَعْقُول.

وقالَ تَبارَكَ وتَعالىٰ: ﴿رَبُّكُم أَعْلَمُ بِكُمْ إنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾[٢].

وهٰذا القَولُ لا يَجوزُ أَنْ يكونَ مُتَوَجِّهاً إلىٰ المُؤمنينَ الذينَ لا تَبعَةَ بَيْنَهم وَبَيْنَ اللهِ تَعالىٰ، وَلا مُتَوَجِّهاً إلىٰ الكافِرينَ الذِينَ قَدْ قَطَعَ اللهُ علىٰ خُلودِهم في النَّار، فَلَمْ يَبْقَ إلاَّ أنَّه تَوَجَّه إلىٰ مُسْتَحِقِّ العِقابِ مِنْ أهْلِ المَعْرِفَةِ والتَّوحيد.

وفيما ذَكَرْنا أَدِلَّةٌ يَطُولُ شَرْحُها، والذِي أثبَتْناهُ هاهنا مُقْنِعٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ إنْ شَاءَ الله.

وقد أَمْلَيتُ في هذا المَعْنىٰ كِتاباً سَمَّيْتُهُ: (المُوَضِّحُ في الوَعْدِ والوَعيد)[٣] إنْ وَصَلَ إلىٰ السيِّد الشريفِ الفاضِل الخَطير أدامَ اللهُ تَعالىٰ رَفعَتَهُ أَغْناهُ عَنْ غَيْرِهِ مِن الكُتُبِ في المَعنىٰ إنْ شاءَ الله تَعالىٰ[٤].

ـ تمَّـتْ ـ

---

(١) النساء ٤: ٤٨.

(٢) الإسراء ١٧: ٥٤.

(٣) في «أ» و«م»: الوعد والوعيد. وذكره النجاشي والطهراني باسم (الموضّح في الوعيد). ولكنّ الشيخ المُفيد سمّاه كما أثبتناه في رسـالتـه في المتعة أيضاً. انظر رجال النجاشي: ٣٩٩، الذريعة ٢٣: ٢٦٧/٨٩١٥.

(٤) «رفعته... إن شاء الله تعالىٰ» ليس في «د»، وفي «م» تقديم وتأخير بين ألفاظها.

فهرس المصــادر

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ آلاء الرحمن في تفسير القرآن:

للإمام محمد جواد البلاغي (١٣٥٢ هـ) ـ مطبعة العرفان ـ صيدا.

٣ ـ إثبات الهُداة بالنصوص والمعجزات:

للحرّ العاملي (١١٠٤ هـ) ـ دار الكتب الإسلامية ـ ط٣.

٤ ـ أجوبة المسائل المهنّائيّة:

للعلاّمة الحلّي (٧٢٦ هـ) ـ بالواسطة عن كتاب التحقيق في نفي التحريف.

٥ ـ الاحتجاج:

للشيخ أبي منصور الطبرسي (القرن السادس الهجري) ـ تحقيق السيد الخرسان ـ مشهد ١٤٠٣ هـ.

٦ ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم:

للمقدسي البشاري ـ تحقيق د. محمد مخزوم ـ دار إحياء التراث العربي.

٧ ـ الأخبار الطوال:

لأبي حنيفة الدينوري (٢٨٢ هـ) ـ تحقيق عبد المنعم عامر ـ دار إحياء الكتب العربية.

٨ ـ الاستغاثة:

لأبي القاسم الكوفي (٣٥٢ هـ) ـ ط١ ـ.

٩ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب:**

لابن عبد البرّ (٤٦٣ هـ) ـ بهامش الإصابة ـ دار إحياء التراث العربي ـ ط١ ـ ١٣٢٨ هجري.

١٠ ـ **أُسد الغابة في معرفة الصحابة:**

لابن الأثير (٦٠٦ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ.

١١ ـ **الاصابة في تمييز الصحابة:**

لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ ط ١ ـ ١٣٢٨ هـ.

١٢ ـ **اعتقادات الصدوق:**

للشيخ الصدوق (٣٨١ هـ) ـ مركز نشر الكتاب ـ ١٣٧٠ هـ.

١٣ ـ **إعراب القرآن:**

لأبي جعفر النحّاس (٣٣٨ هـ) ـ تحقيق د. زهير غازي زاهد ـ عالم الكتب ـ ١٤٠٥ هجري.

١٤ ـ **أعلام النساء:**

لعمر رضا كحالة ـ مؤسسة الرسالة ـ ط٥ ـ ١٤٠٤ هـ.

١٥ ـ **إعلام الورىٰ بأعلام الهدىٰ:**

للشيخ الطبرسي (حوالي سنة ٥٤٨ هـ) ـ منشورات دار الكتب الإسلامية ـ ط٣ ـ.

١٦ ـ **الاقتصاد فيما يتعلّق بالاعتقاد:**

للشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ) ـ دار الأضواء ـ ط٢ ـ ١٤٠٦ هـ.

١٧ ـ **أمالي الصدوق:**

للشيخ أبي جعفر بن بابويه القمّي الصدوق (٣٨١ هـ) ـ مؤسسة الأعلمي ـ ط٥ ـ ١٤٠٠ هـ.

١٨ ـ **الأنساب:**

للسمعاني (٥٦٢ هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٨ هـ.

١٩ ـ **أوائل المقالات:**

للشيخ المفيد (٤١٣ هـ) ـ مكتبة الداوري ـ قم المقدسة.

٢٠ ـ بحار الأنوار:

للعلاّمة المجلسي (١١١٠ هـ) ـ المطبعة الإسلامية ـ ١٣٨٧ هـ.

٢١ ـ بلاغات النساء:

لابن طيفور (٢٨٠ هـ) ـ دار الحداثة ـ ط١ ـ ١٩٨٧ م.

٢٢ ـ البيان في تفسير القرآن:

للإمام الخوئي ـ دار الزهراء ـ بيروت ـ.

٢٣ ـ تاريخ بغداد:

للخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٤ ـ التبيان في تفسير القرآن:

للشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ) ـ تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي ـ المطبعة العلمية ـ النجف الأشرف.

٢٥ ـ تجريد الاعتقاد:

للشيخ نصير الدين الطوسي (٦٧٢ هـ) ـ تحقيق محمد جواد الحسيني الجلالي ـ مكتب الإعلام الإسلامي ـ ط١ ـ ١٤٠٧ هـ.

٢٦ ـ التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف:

للسيد علي الميلاني، نشر دار القرآن الكريم ـ قم.

٢٧ ـ تصحيح الاعتقاد:

للشيخ المفيد (٤١٣ هـ) ـ تقديم وتعليق السيد هبة الله الشهرستاني ـ منشورات الرضي ـ قم.

٢٨ ـ تفسير الرازي:

للفخر الرازي (٦٠٦ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٢٩ ـ تفسير الطبري:

لمحمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ ١٤٠٣ هـ.

٣٠ ـ تفسير العيّاشي:

لمحمد بن مسعود العياشي (٣٢٠ هـ) ـ المكتبة العلمية الإسلامية ـ طهران.

٣١ ـ تفسير فرات :
لأبي القاسم فرات الكوفي ـ تحقيق محمد الكاظم ـ ط١ ـ ١٤١٠ هـ.

٣٢ ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) :
لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٣٣ ـ تفسير القمّي :
لعلي بن ابراهيم القمّي (القرن الرابع الهجري) ـ تصحيح السيد الجزائري ـ دار الكتاب ـ قـم المقدّسـة.

٣٤ ـ تهذيب تاريخ دمشق :
لابن عساكر (٥٧١ هـ) ـ هذّبه الشيخ عبد القادر بدران (١٣٤٦ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ ط٣ ـ ١٤٠٧ هـ.

٣٥ ـ جامع الرواة :
للغروي الحائري (١١٠١ هـ) ـ مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي ـ قـم ـ ١٤٠٣ هـ.

٣٦ ـ جمهرة أنساب العرب :
لأبن حزم الأندلسي (٤٥٦ هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١٤٠٣ هـ.

٣٧ ـ الخراج وصفة الكتابة :
لأبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي (٣٢٠ هـ) ـ تحقيق د. محمد مخزوم ـ دار إحياء التراث العربي ـ ط١ ـ.

٣٨ ـ الدر المنثور في التفسير المأثور:
للسيوطي (٩١١ هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٣ هـ.

٣٩ ـ دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) :
للقاضي الأحمد نكري ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٣٩٥ هـ.

٤٠ ـ ديوان عنترة بن شدّاد العبسي ـ
دار بيروت للطباعة والنشر ـ ١٤٠٤ هـ.

٤١ ـ ديوان النابغة الذبياني ـ

تحقيق كرم البستاني ـ دار صادر بيروت.

٤٢ ـ الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة:

للشيخ الطهراني ـ دار الأضواء ـ بيروت.

٤٣ ـ رجال العلاّمة الحلّي:

للعـلاّمـة ابن المطهّر الحلّي (٧٢٦ هـ) ـ تحقيق محمد صادق بحر العلوم ـ المطبعة الحيدريـة ـ النجـف ـ ١٣٨١ هـ ـ.

٤٤ ـ رجال الكشّي (اختيار معرفة الرجال):

للشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ) ـ تصحيح حسن المصطفوي ـ مطبعة جامعة مشهد ـ ١٣٤٨ هـ. ش.

٤٥ ـ رجال النجاشي:

لأبي العباس النجاشي الاسدي الكوفي ـ (٤٥٠ هـ) ـ مؤسسة النشر الإسلامي ـ قـم ـ ١٤٠٧ هـ.

٤٦ ـ الرجال:

لابن داود الحلي المتوفى بعد سنة (٧٠٧ هـ) ـ تحقيق محمد صادق بحر العلوم ـ المطبعة الحيدريـة ـ النجـف.

٤٧ ـ رسائل الشريف المرتضىٰ:

المتوفى (٤٣٦ هـ) دار القرآن الكريـم ـ قـم ـ ١٤٠٥ هـ.

٤٨ ـ الرسائل العشر:

لشيخ الطائفة الشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ) ـ مؤسسة النشر الإسلامي ـ قـم.

٤٩ ـ سنن ابن ماجة:

محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥ هـ) ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الفكر.

٥٠ ـ سنن الترمذي:

محمد بن عيسىٰ بن سورة (٢٩٧ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ تحقيق أحمد محمد شاكر.

٥١ ـ **سنن النسائي :**
أحمد بن علي بن شعيب (٣٠٣ هـ) ـ دار الكتب العربي ـ بيروت .
٥٢ ـ **السنن الكبرىٰ :**
للبيهقي (٤٥٨ هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت .
٥٣ ـ **سير أعلام النبلاء :**
للذهبي (٧٤٨ هـ) ـ مؤسسة الرسالة ـ اشراف د. شعيب الأرنؤوط ـ ط٣ ـ ١٤٠٥ هجري .
٥٤ ـ **شرح نهج البلاغة :**
لابن أبي الحديد(٦٥٦ هـ) ـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية .
٥٥ ـ **الصحاح :**
للجوهري (٣٩٣ هـ) ـ تحقيق أحمد عبد الغفور العطار ـ دار العلم للملايين ـ بيروت .
٥٦ ـ **صحيح البخاري :**
محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ) ـ عالم الكتب ـ ط٥ ـ ١٤٠٦ هـ.
٥٧ ـ **صحيح مسلم :**
مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١ هـ) ـ دار الفكر ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
٥٨ ـ **الصراط المستقيم إلىٰ مستحقّي التقديم :**
لعلي بن يونس البياضي (٨٧٧ هـ) ـ مطبعة الحيدري ـ ط١ ـ ١٣٨٤ هـ.
٥٩ ـ **طبقات أعلام الشيعة (الثقات والعيون في سادس القرون) :**
للشيخ الطهراني ـ تحقيق ولده علي نقي ـ دار الكتاب العربي ـ.
٦٠ ـ **طبقات أعلام الشيعة (النابس في القرن الخامس) :**
للشيخ الطهراني ـ تحقيق ولده علي نقي ـ دار الكتاب العربي ـ.

٦١ ـ **الطبقات الكبرىٰ:**

لابن سعد (٢٣٠ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ١٤٠٥ هـ.

٦٢ ـ **علل الشرائع:**

للشيخ الصدوق (٣٨١ هـ) ـ مكتبة الداوري ـ منشورات المكتبة الحيدرية ـ ١٣٨٥ هجري.

٦٣ ـ **عيون أخبار الرضا عليهِ السَّلام:**

للشيخ الصدوق (٣٨١ هـ) ـ تصحيح السيد محمد الحسيني اللاجوردي ـ نشر رضا مشهدي.

٦٤ ـ **فِرَق الشيعة:**

لأبي محمد النوبختي (القرن الثالث الهجري) ـ تحقيق محمد صادق بحر العلوم ـ المكتبة المرتضوية ـ النجف ـ ١٣٥٥ هـ.

٦٥ ـ **الفصل في الملل والنِحل:**

لابن حزم الأندلسي (٤٥٦ هـ) ـ مكتبة المثنىٰ ـ بغداد.

٦٦ ـ **الفهرست:**

للشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ) ـ تحقيق محمد صادق بحر العلوم ـ المكتبة المرتضوية ـ النجف.

٦٧ ـ **الفهرست:**

لابن النديم (٣٨٥ هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٦٨ ـ **فهرس مكتبة استان قُدس رضوي ـ مشهد المقدّسة.**

٦٩ ـ **فهرس مكتبة السيّد المرعشي النجفي ـ قم.**

٧٠ ـ **فهرس مكتبة مسجد أعظم ـ قم.**

٧١ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة:**

للشوكاني (١٢٥٠ هـ) ـ تحقيق عبد الرحمٰن يحيىٰ اليماني ـ مطبعة السنّة المحمدية ـ ١٣٩٨ هـ.

٧٢ ـ قصص الأنبياء :

لقطب الدين الراوندي (٥٧٣ هـ) ـ تحقيق غلام رضا اليزدي ـ مجمع البحوث الإسلامية ـ مشهد.

٧٣ ـ الكافي :

للشيخ الكليني (٣٢٨ هـ) ـ تصحيح نجم الدين الآملي ـ منشورات المكتبة الإسلامية ـ ١٣٨٨ هـ.

٧٤ ـ الكامل في التاريخ :

لابن الأثير (٦٠٦ هـ) ـ دار صادر ـ بيروت ـ ١٤٠٢ هـ.

٧٥ ـ الكتاب المقدّس.

٧٦ ـ الكشّاف :

للزمخشري (٥٢٨ هـ) ـ نشر أدب الحوزة ـ قم.

٧٧ ـ كنز العمال :

للمتقي الهندي (٩٧٥ هـ) ـ مؤسّسة الرسالة ـ ط٥ ـ ١٤٠٥ هـ.

٧٨ ـ الكنىٰ والألقاب :

للشيخ عباس القمّي ـ مكتبة الصدر ـ طهران ـ ١٣٦٨ هـ. ش.

٧٩ ـ اللآلیء المصنوعة :

للسيوطي (٩١١ هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ.

٨٠ ـ لسان العرب :

لابن منظور (٧١١ هـ) ـ نشر أدب الحوزة ـ قم ـ ١٤٠٥ هـ.

٨١ ـ لسان الميزان :

لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ـ ١٤٠٦ هـ.

٨٢ ـ اللهوف في قتلىٰ الطفوف :

لابن طاوُس (٦٦٤ هـ) ـ المكتبة الحيدرية ـ ١٣٨٥ هـ.

٨٣ ـ مجمع البحرين :

للطريحي (١٠٨٥ هـ) ـ تحقيق السيد أحمد الحسيني ـ المكتبة المرتضوية.

٨٤ ـ **مجمع البيان في تفسير القرآن :**
للشيخ الطبرسي (حوالي سنة ٥٤٨ هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت .
٨٥ ـ **مرآة العقول :**
للعلامة محمد باقر المجلسي (١١١٠ هـ) ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران .
٨٦ ـ **مراصد الاطلاع :**
لصفيّ الدين البغدادي (٧٣٩ هـ) ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ ط ـ ١٣٧٣ هـ .
٨٧ ـ **مروج الذهب :**
للمسعودي (٣٤٦ هـ) ـ تحقيق يوسف اسعد داغر ـ دار الهجرة ـ قم ـ ط٢ ـ ١٤٠٤ هجري .
٨٨ ـ **المسائل السروية :**
للشيخ المفيد (٤١٣ هـ) .
٨٩ ـ **المسالك والممالك :**
لابن خردازبة (٣٠٠ هـ) ـ تحقيق د. محمد مخزوم ـ دار إحياء التراث العربي ـ ط ـ ١٤٠٨ هـ .
٩٠ ـ **المستدرك على الصحيحين :**
للحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت .
٩١ ـ **مسند أحمد بن حنبل :**
المتوفّى (٢٤١ هـ) ـ دار الفكر .
٩٢ ـ **معالم التنزيل في التفسير والتأويل :**
للفرّاء البغوي (٥١٠ هـ) ـ دار الفكر ـ ١٤٠٥ هـ .
٩٣ ـ **معالم العلماء :**
لابن شهرآشوب (٥٨٨ هـ) ـ المطبعة الحيدرية ـ النجف ـ ١٣٨٠ هـ .
٩٤ ـ **معاني الأخبار :**
للشيخ الصدوق (٣٨١ هـ) ـ تصحيح علي أكبر الغفاري ـ مؤسسة النشر الإسلامي

ـ قـم ـ.
٩٥ ـ **معجم البلدان:**
لياقوت الحموي (٦٢٦ هـ) ـ دار صادر ـ بيروت ـ ١٣٨٨ هـ.
٩٦ ـ **معجم رجال الحديث:**
للإمام أبي القاسم الخوئي ـ منشورات مدينة العلم ـ قـم ـ ط٣ ـ ١٤٠٣ هـ.
٩٧ ـ **المقابسات:**
لأبي حيّان التـوحيدي ـ تحقيق محمد توفيق حسين ـ دار الأدب ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٩٨٩ م.
٩٨ ـ **المقالات والفرق:**
لسعد بن عبدالله الاشعري ـ تحقيق محمد جواد مشكور ـ مركز انتشارات علمي وفرهنكي ـ ايران.
٩٩ ـ **مقتل الحسين عليهِ السَّلام:**
للخوارزمي (٥٦٨ هـ) ـ تحقيق الشيخ محمد السماوي ـ مكتبة المفيد ـ قـم.
١٠٠ ـ **الملل والنحل:**
للشهرستاني (٥٤٨ هـ) ـ مكتبة الانجلو المصرية.
١٠١ ـ **مناقب علي بن أبي طالب عليهِ السَّلام:**
لابن المغازلي (٤٨٣ هـ) ـ تحقيق محمد باقر البهبودي ـ دار الأضواء ـ بيروت ـ ١٤٠٣ هجري.
١٠٢ ـ **مناقب عمر بن الخطاب:**
للدكتور السيد الجميلي ـ دار الكتاب العربي ـ ط ـ ١٤٠٥ هـ.
١٠٣ ـ **منتخب بصائر الدرجات:**
للشيخ حسن بن سليمان الحلي (القرن التاسع) ـ المطبعة الحيدريـة ـ ١٣٧٠ هـ.
١٠٤ ـ **من لا يحضره الفقيه:**
للشيخ الصدوق (٣٨١ هـ) ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

١٠٥ ـ **الموضوعات:**

لابن الجوزي (٥٩٧ هـ) ـ ط١.

١٠٦ ـ **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق:**

للإدريسي (القرن السادس الهجري) ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط ـ ١٤٠٩ هـ.

١٠٧ ـ **الوافي بالوفيات:**

لصلاح الدين الصفدي (٧٦٤ هـ) ـ باعتناء هلموت ريتر ـ ١٣٨١ هـ.

١٠٨ ـ **وفيات الأعيان:**

لابن خلكان (٦٨١ هـ) ـ تحقيق د. احسان عباس ـ منشور الشريف الرضي . قم ط٢.

١٠٩ ـ **ينابيع المودّة:**

للقندوزي الحنفي (١٢٩٤ هـ) ـ دار الكتب العراقية ـ الكاظمية ـ ط٨ ـ ١٣٨٥ هجري.

* * *